جامعـــــــة الأزهـــــــــر بغـــــزة
عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي
كليـــــة الاقتصـــاد والعلوم الإدارية
قســــــــم الاقتصـــــــــــاد



الدور التنموي لمساعدات الاتحاد الأوروبي على الاقتصاد الفلسطيني

The Development Role of the European Union Aid on the Palestinian Economy

إعداد الطالب

أكرم فارس محمد جامع

إشـــــــراف

د. نسيم حسن أبو جامع
أستاذ الاقتصاد المساعد
بجامعة الأزهر بغزة

أ. د محمد إبراهيم مقداد
مساعد نائب رئيس الجامعة الإسلامية
لشئون البحث العلمي والدراسات العليا

قدمت هذه الدراسة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد من كلية الاقتصاد والعلوم الادارية – جامعة الأزهر – غزة

2014م – 1435هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا ﴾

صدق الله العظيم

سورة النساء - الآية 113

الإهداء

- إلى والدي الأستاذ الفاضل.
- إلى التي تفضلت علي بحبها وعطفها في صحتي ومرضي .. والدتي الصابرة.
- إلى شقيقتي الغالية دكتورة/ أمال.
- إلى من تحملت معيَ العناء .. وصبرت على انشغالي عنها زوجتي الكريمة.
- إلى أخوتي وأخواتي الأحبة.
- إلى ابنتيّ العزيزة رسيل.
- إلى كل مخلص وصادق وعادل في هذا الوطن الكبير ،،،،
- إليهم جميعا أهدي هذا العمل المتواضع، عرفانا مني بالجميل وتقديرا لما قدموه من أجلي.

الباحث/ أكرم أبو جامع

شكر وتقدير

﴿ ولئن شكرتم لأزيدنكم .. ﴾

ومما زادني شرفاً وتيهاً * وكدت بأخمصي أطأ الثريا

دخولي تحت قولك يا عبادي * وأن صيرت أحمد لي نبيا

الحمد لله وكفى، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى، والصلاة والسلام على النبي المصطفى صلاة تقضي لنا بها الحاجات، وترفعنا بها أعلى الدرجات، و تبلّغنا بها أقصى الغايات من جميع الخيرات، في الحياة وبعد الممات. ولله الشكر أولاً وأخيراً، على حسن توفيقه، وكريم عونه، وعلى ما فتح به عليَّ من إنجاز لهذه الرسالة، بعد أن يسّر العسير، وذلّل الصعب، وفرَّج الهم،،،

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير والعرفان إلى الأستاذين الفاضلين الدكتور/ نسيم حسن أبو جامع والأستاذ الدكتور/ محمد إبراهيم مقداد لإشرافهما على هذه الرسالة، ولملاحظاتهما القيّمة، وإرشاداتهما السديدة، والتي أخرجت هذه الرسالة بصورتها الحالية، وأوصلتها إلى بر الأمان، كما وأتقدم بجزيل الشكر إلى الدكتور/ سمير مصطفى أبو مدللة استاذ الاقتصاد المساعد عميد كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية بجامعة الأزهر مناقشا داخليا، والشكر موصول إلى الدكتور/ خليل أحمد النمروطي استاذ الاقتصاد المشارك بالجامعة الإسلامية مناقشا خارجيا واللذان ساهمت توجيهاتهما في إثراء الرسالة وإخراجها إلى حيز الوجود، كما لا يسعني إلا أن أشكر الدكتور/ جابر حسين أبو جامع أستاذ الاقتصاد مدير دائرة التنمية بوزارة التخطيط والذي ساهمت اقتراحاته البناءة في إنجاز هذه الرسالة، ضاربا بذلك مثلا صادقا لمعاني الأخوة والاحترام، ولا يفوتني في هذه العجالة تسجيل شكري لجامعة الأزهر ممثلة بقسم الاقتصاد من أعضاء هيئة التدريس والعاملين.

وأخيرا أتوجه بالشكر والتقدير إلى كل من ساهم معي في إخراج الرسالة في شكلها الحالي،،،

الباحث/ أكرم أبو جامع

فهرس المحتويات

فهرس الجداول

فهرس الرسومات والأشكال البيانية

قائمة الاختصارات

COE	Council of Europe	المجلس الأوروبي
COR	Committee of the Regions	لجنة الأقاليم "مجلس النواب"
DAC	The Development Assistance Committee	لجنة مساعدة التنمية
EC	European Commission	المفوضية الأوروبية
ECA	European Court of Auditors	المحكمة الأوروبية لمراجعي الحسابات
ECB	European Central Bank	البنك المركزي الأوروبي
EEAS	European External Action Service	هيئة العمل الخارجي الأوروبي
EESC	European Economic and Social Committee	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية
EIB	European Investment Bank	بنك الاستثمار الأوروبي
EIDHR	The European Instrument for Democracy and Human Rights	المبادرات الأوروبية للديمقراطية وحقوق الانسان
EIF	European Investment Fund	صندوق الاستثمار الأوروبي
ENI	European Neighbourhood Instrument	الآلية الأوروبية للجوار
ENPI	European Neighbourhood and Partnership Instrument	الآلية الأوروبية للجوار والشراكة
EP	European Parliament	البرلمان الأوروبي
EUROSTAT	The European Union statistical office	المركز الاحصائي الأوروبي
FEMIP	Facility for Euro-Mediterranean Investment and Partnership	آلية التسهيلات الأورومتوسطية للاستثمار والتنمية
GHA	Global Humanitarian Assistance	برنامج المساعدات الإنسانية الدولية
LACS	Local Aid Coordination Secretariat	سكرتارية تنسيق المساعدات المحلية
MEDA	The reform of Economic and Social Structures in The Framework of The Euro-Mediterranean Partnership	برنامج ميدا لإصلاح الهياكل الاقتصادية والاجتماعية في إطار الشراكة الأورو متوسطية
OECD	The Organization for Economic Co-operation and Development	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
PEGASE	mechanism to support the Palestinian People	آلية بيغاس لتمويل ودعم الشعب الفلسطيني
TIM	Temporary International Mechanism	الآلية الدولية المؤقتة
UNCTAD	The United Nations Conference on Trade and Development	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
UNDP	United Nations Development Programme	برنامج الأمم المتحدة الانمائي
UNRWA	The United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees	وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين

قائمة جداول الملحق الإحصائي

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الدور التنموي للمساعدات الأوروبية على الاقتصاد الفلسطيني عقب توقيع اتفاقية أوسلو، وذلك من خلال دراسة حجم وطبيعة هذه المساعدات والآليات المستخدمة لإيصالها، ومدى تأثرها وارتباطها بالأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، كما تطرقت الدراسة إلى الاطلاع على واقع الاقتصاد الفلسطيني مرورا بالتعرف على التطور التاريخي للعلاقات الفلسطينية الأوروبية، مبرزةً البعد الاقتصادي للدعم الأوروبي وذلك من خلال التعرف على واقع الشراكة الاقتصادية بين طرفي العلاقة، لتقف الدراسة على حجم الدعم المالي والتجاري والامتيازات الممنوحة من الاتحاد الأوروبي، كما أوردت الدراسة المعيقات الخارجية والداخلية التي تحول دون الاستغلال الأمثل للمساعدات.

ولتحقيق أغراض الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي بالإضافة إلى المنهج القياسي من خلال اختبار العلاقة بين المساعدات والقروض الأوروبية على النمو الاقتصادي الفلسطيني خلال الفترة من عام 1994 حتى عام 2012.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها؛ أنه في الفترة التي كان فيها معدل المساعدات والقروض الأوروبية يسير في نفس الاتجاه مع معدل النمو الاقتصادي جاء ذلك في ظل توفر الأجواء المناسبة والتفاؤل السياسي، ويتبين أنه بالرغم من تحسن أداء الدعم الأوروبي، إلا أن الحصار الإسرائيلي وما تكبده الاقتصاد الفلسطيني من خسائر قد يفسر التباطؤ الواضح في معدلات النمو الاقتصادي.

كما أظهرت نتائج التحليل القياسي أنه وبالرغم من أهمية المساعدات والقروض الأوروبية من إجمالي المساعدات الدولية إلا أن أثرها الحدي كان سلبياً على النمو والتنمية الاقتصادية معبرا عنهما بمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن أي زيادة في معدل المساعدات الأوروبية بمقدار وحدة واحدة ترافق مع تراجع معدل النمو الاقتصادي بمقدار 13.63 وحدة، ويعزى ذلك إلى الانخفاض الملحوظ في هذه المساعدات خلال السنوات الأخيرة من فترة الدراسة من جهة، ونمط واتجاه هذه المساعدات من جهة أخرى حيث غلب عليها الجانب الإغاثي والطارئ وتمويل عجز الموازنة، أما فيما يخص الأثر الحدي لمعدل الاستثمارات الثابتة الكلية على النمو الاقتصادي فكان إيجابيا ومعنويا، على أن الأثر الحدي لمعامل الانفتاح الخارجي مع الاتحاد الأوروبي على النمو الاقتصادي فكان معنويا ولكنه سلبيا وهو أكثر تأثرا بسياسات الإغلاق الاسرائيلية.

Abstract

This study aims at highlighting the developmental role of the European aid on the Palestinian economy in the aftermath of Oslo agreement. Further, it shows the size and nature of this aid and the mechanisms employed for delivery, and the extent to which the aid correlated and affected by the dominant economic, political, and social circumstances. It also illuminates the Palestinian economy as well as the historical development of the Palestinian-European- relations, accentuating the economic dimension of the Palestinian European economic partnership. The study also illustrates the size of financial and commercial European support as well as the privileges granted by the European Union. It also sheds some light on the external and internal obstacles hindering an ideal use of the aid.

The research manipulated the descriptive analysis approach and an econometric model by testing the relationship between the European loans and aids and the Palestinian economic growth during the period from 1994 until 2012.

The study revealed some significant findings, for instance, in light of the availability of the appropriate atmosphere and political optimism, the rate of aid and European loans had been moving hand in hand with the rate of economic growth. Despite the improved performance of the European support, the Israeli siege and enormous losses of the Palestinian economy might explain the noticeable deceleration in the economic growth rates.

The empirical results of the model unveiled also that the marginal effect of the European aids and loans in spite of its importance in the total international aid was significant. However, it had had a negative impact on the economic growth and development, which was shown in the rate of growth in GDP, especially in the last years of the study period. Any increase in the rate of European aid by one unit accompanied with decline in the rate of economic growth by 13.63 units. This also was due to a significant decline in these aids during those years on the one hand and the style and direction of these aids on the other, as most of them were for relief, budget deficit, and emergency purposes. Nevertheless, the aid had had positive and moral impact on the total fixed investments. Finally, the effect of the openness with the European Union was significant; hence, it had been negatively affected by the constant Israeli closure policies.

الفصل الأول

"الإطار العام للدراسة"

1. المقدمة
2. مشكلة الدراسة
3. فرضيات الدراسة
4. متغيرات الدراسة
5. أهداف الدراسة
6. أهمية الدراسة
7. منهجية الدراسة
8. حدود ونطاق الدراسة
9. الدراسات السابقة
10. التعليق على الدراسات السابقة

أولا: المقدمة:

يعتمد المجتمع الفلسطيني بشكل كبير على المعونات الخارجية والتي هدفت بالأساس إلى دعم صمود الاقتصاد الفلسطيني وتحسين الحياة المعيشية للمواطنين والتغلب على الفقر وأعباء الاحتلال الاسرائيلي، وقد أخذ هذا الدعم صبغته الرسمية بعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية بناءً على ما تم التوصل إليه من تفاهمات تم إبرامها بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي عام 1993، حيث اجتمعت العديد من الدول والمؤسسات الدولية والعربية لتقديم الدعم المالي واللوجستي للسلطة الناشئة وتحديد حجم المنح والإمكانات المادية اللازمة لإنشاء اقتصاد قابل للحياة والاستمرارية في الأراضي الفلسطينية.

ومنذ ذلك الحين وخلال العشرين عاما الماضية صنفت فلسطين من المناطق الأكثر تلقيا للمساعدات الدولية، وهنا يظهر الاتحاد الأوروبي كأهم ممول ومانح للسلطة الوطنية الفلسطينية الناشئة وبرامجها التنموية بدءا بالمشاريع التطويرية مرورا بدعم الموازنة وانتهاءا بالقروض، وحتى على مستوى التجارة الخارجية يعد التبادل التجاري بين الطرفين الفلسطيني والأوروبي الأكبر بعد إسرائيل.

ولقد جاء هذا الدور في سياق تمكين قدرات السلطة الفلسطينية من إدارة المجتمع الفلسطيني بجميع مكوناته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وقد تجلى ذلك في أشكال التعاون بين الطرفين الأوروبي والفلسطيني والذي توج بالتوقيع على إتفاقية الشراكة الأوروبية الفلسطينية عام 1997 وما تلاها من آليات الجوار والشراكة والدعم والتي هدفت في مجملها إلى دعم وتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة وأهمها تقوية القطاع الخاص وتنفيذ مشاريع إعادة تأهيل البنى التحتية وبناء المؤسسات وتخطي مشكلات الفقر والبطالة بما يساهم في تعزيز فرص تمكين الاقتصاد الفلسطيني وصولا إلى تنمية اقتصادية شاملة.

إلا أن هذه المساعدات اصطدمت بجدار المعيقات والسياسات التعسفية الإسرائيلية من حصار وإغلاق للمعابر وتدمير للبنى التحتية وتجريف للأراضي تحت ذرائع أمنية، سبب آخر المناخ السياسي والعقبات الإدارية والإجرائية القائمة بالأراضي الفلسطينية ما كبد الاقتصاد الفلسطيني أكبر قدر من الخسائر.

ثانيا: مشكلة الدراسة:

إن الثقل الاقتصادي للاتحاد الأوروبي في عملية السلام الشرق أوسطية دفعته للقيام بدور فاعل في دعم وتحقيق التنمية في فلسطين من خلال الاتفاقيات المبرمة والتي كفلت تحقيق المصالح المشتركة والمتوازنة بين فلسطين والاتحاد الأوروبي. ومن هنا يمكن وضع مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

ما هو تأثير الدعم الاقتصادي الأوروبي على التنمية الاقتصادية في فلسطين؟

والذي سنحاول الإجابة عليه من خلال فرضيات الدراسة.

ثالثا: فرضيات الدراسة : يمكن حصر فرضيات الدراسة في خمس فرضيات رئيسية:

1- يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% بين معدل المساعدات الأوروبية شاملة قروض بنك الاستثمار الأوروبي ومعدل الاستثمارات الثابتة الكلية ومعدل الانفتاح الخارجي مع معدل النمو في الناتج المحلي الحقيقي.

2- يتحدد مسار الدعم الأوروبي لفلسطين من خلال الأهداف المُسَطِرة للسياسة الأوروبية.

3- تعد إتفاقية الشراكة الأوروبية الفلسطينية المؤثر الوحيد في النشاط الاقتصادي والتجاري الأوروبي الفلسطيني.

4- لم يتم الاستفادة فلسطينيا من اتفاقية الشراكة الأوروبية الفلسطينية للتجارة والتعاون.

5- يرتبط حجم الدعم والتعاون بين الطرفين الفلسطيني الأوروبي بمدى توفر المناخ السياسي المناسب.

رابعا: متغيرات الدراسة:

1- **المتغيرات المستقلة:**

- المساعدات الأوروبية شاملة قروض بنك الاستثمار الأوروبي. (متغير كمي)
- معدل الاستثمارات الكلية الثابتة. (متغير كمي)
- معدل الانفتاح الخارجي على الاتحاد الأوروبي. (متغير كمي)
- التغير البنيوي للمساعدات الأوروبية. (متغير وهمي، تم توضيح طريقة قياسه في الدراسة القياسية)

2- **المتغير التابع:**

- معدل النمو الاقتصادي في الناتج المحلي الحقيقي. (متغير كمي)

خامسا: أهداف الدراسة :

1. التعرف على طبيعة العلاقة الاقتصادية الفلسطينية الأوروبية ومراحل تطورها.
2. تحديد المتغيرات الاقتصادية الفلسطينية المتأثرة بالدعم الأوروبي.
3. تحديد المعيقات التي واجهت العلاقات الثنائية (الفلسطينية والأوروبية).
4. دراسة تأثير الدعم الأوروبي على التنمية في الأراضي الفلسطينية.
5. الاطلاع على مدى تأثر مسار المساعدات الأوروبية بالمناخ السياسي القائم في فلسطين.

سادسا: أهمية الدراسة: تتمثل أهمية الدراسة في التالي:

1. توضح الدراسة الدور الذي لعبه الاتحاد الأوروبي من خلال برامج الدعم والشراكة ومدى التأثير على أداء الاقتصاد الفلسطيني ودعم قطاعاته المختلفة.
2. تبيان قنوات الدعم وبرامج التمويل الأوروبية ومدى تأثيرها على النشاط الاقتصادي الفلسطيني.
3. تقترح الدراسة رؤية تنموية مستقبلية تتناسب مع طبيعة الاتفاقيات المبرمة.
4. تقدم الدراسة خطوطا استرشادية لصانعي القرار في كيفية الاستفادة القصوى من الاتفاقيات الخارجية المبرمة مع السلطة الوطنية.
5. تساهم هذه الدراسة في إثراء الدراسات الاقتصادية العلمية المتعلقة بالعلاقات الفلسطينية الأوروبية.

سابعا: منهجية الدراسة:

يقوم الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي مستعينا بالمنهج التاريخي من خلال دراسة البعد التاريخي الذي تعكسه العلاقات الأوروبية–الفلسطينية في فترة ما بعد اتفاقية أوسلو، وذلك بتوضيح محطات تطور العلاقات الأوروبية الفلسطينية والاطلاع على طبيعة الدعم الأوروبي المقدم لفلسطين على أنه سيتم الاستعانة بالمنهج الكمي العميق باستخدام نماذج الانحدار حيث سيتم بناء نموذج انحدار خطي لقياس أثر المتغيرات ذات العلاقة كالمساعدات الخارجية والقروض ومعدل الانفتاح الخارجي على النشاط الاقتصادي الفلسطيني بهدف الوصول إلى دلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم الدراسة من خلال الاطلاع ومراجعة الأدبيات السابقة الخاصة بمشكلة البحث والمدرجة في قائمة المراجع. هذا وسيتم استخدام المصادر الثانوية في جمع البيانات وذلك بالاعتماد على الإحصاءات والبيانات المتوفرة والمنشورة في المجلات العلمية والإصدارات والتقارير المحلية والدولية والأوروبية والمواقع الإلكترونية الرسمية وأهمها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني "PCBS" وسلطة النقد الفلسطينية "PMA"ووزارة المالية والتخطيط الفلسطينيتين ومواقع المفوضية والاتحاد الأوروبي وبنك الاستثمار الأوروبي "EIB" ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "OECD".

ثامنا: نطاق الدراسة:

حدود البحث الزمانية: ستأخذ هذه الدراسة في الاعتبار الفترة الزمنية من العام: 1994م وحتى العام: 2012م.

تاسعا: الدراسات السابقة :

لقد أخذت للمساعدات الخارجية وآثارها على الدول النامية حيزا كبيرا من البحث العلمي، وعلى المستوى الفلسطيني نجد أن الدراسات والأدبيات التي تناولت هذا الشأن تعددت على اختلاف مسمياتها لتلقي الضوء على الدور الذي لعبته هذه المساعدات في تحسين وتطوير القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين.

- **الدراسات المحلية**

سمارة، (2013) " المساعدات الخارجية وأثارها على النمو الاقتصادي الفلسطيني"

هدفت الدراسة إلى التعرف على جدوى وآثار المساعدات الخارجية على الناتج المحلي الفلسطيني باعتباره مقياسا للنمو الاقتصادي الفلسطيني وقد استخدمت الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي كما اعتمدت على المنهج القياسي القاضي باستخدام الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي وهو متغير تابع وعدد من المتغيرات الأخرى المستقلة كالمساعدات والسياسة المالية والتراكم الرأسمالي والصادرات.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن المساعدات الخارجية أثرت إيجابيا على الناتج المحلي الفلسطيني ولكنها لم تكن صاحبة الدور الريادي في هذا التأثير كما أن هذه المساعدات لعبت دورا رياديا في دعم السلطة الفلسطينية واستمرار وجودها ودعم الفئات المهمشة والقطاعات الصحية والتعليمية والبنية التحتية ولكن نظرا للدور الذي لعبه الاحتلال في عدم تحقيق نتائج إيجابية من هذه المساعدات بالإضافة إلى عدم وجود رؤية فلسطينية استراتيجية لاستغلال المساعدات بالشكل الأمثل، وأوصت الدراسة بضرورة التخلص من الهيمنة الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية التي لا يمكن أن يتحقق أي انجاز تنموي فلسطيني في ظل تواجدها كما أوصت الدراسة أيضا بضرورة إعادة تقييم التجربة الفلسطينية مع المساعدات والعمل على إعادة هيكلتها لتلائم الخطط التنموية الفلسطينية.

وزارة الخارجية والتخطيط الفلسطينية، (2012) "أثر المساعدات الدولية على التنمية الاقتصادية في فلسطين"

هدفت الدراسة إلى إعطاء صورة كلية عن العلاقة بين المساعدات الدولية وأهم المؤشرات الاقتصادية. ومعرفة أهم الجهات المانحة وأنماط توزيع المساعدات وإبراز العلاقة بين المساعدات

الدولية والدين الخارجي. وقد استخدمت الدراسة التحليل الكمي القياسي لقياس أثر المساعدات الخارجية على كلا من النمو الاقتصادي ومستويات المعيشة.

وخلصت الدراسة إلى تصدر دول الاتحاد الأوروبي مجتمعة وبشكل ثنائي ثم الولايات المتحدة الأمريكية واليابان فالدول العربية أو دولا أخرى الجهات المانحة للمساعدات خلال الفترة (1994-2000) في حين تصدرت الدول العربية والإسلامية ثم الاتحاد الأوروبي الدول المانحة في الفترة ما بعد العام 2000، وذلك في غضون فترات عانت فيها الأراضي الفلسطينية من استمرار الحصار الإسرائيلي والضغوط الغربية المختلفة. هذا ويظهر أنماط التوزيعات القطاعية المختلفة للمساعدات التنموية، الضعف المميز لحصة القطاعات الانتاجية من المساعدات الخارجية هذا وقد أظهرت الاختبارات أن المساعدات الخارجية لم تفلح كثيرا في تحسين الأداء الاقتصادي ويرجع ذلك إلى عوامل خارجية أهمها القيود والاجراءات الاسرائيلية وعوامل داخلية تمثلت في غياب سياسات تنموية فلسطينية فاعلة. كما أشارت الدراسة إلى ضرورة التنسيق بين الجهات المتلقية للمساعدات للاستفادة القصوى من هذه المساعدات وأهمية النظر بمسؤولية إلى الزيادة في المديونية الخارجية والنمو في معدل الدين العام والأعباء التي قد يتحملها الاقتصاد في المستقبل.

إسماعيل، (2011) "موقف الاتحاد الأوروبي اتجاه القضية الفلسطينية في الفترة من 1993 إلى 2009".

هدفت الدراسة إلى التعرف على محددات السياسة الأوروبية اتجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي والتعريف بالدور السياسي والاقتصادي الأوروبي كراعي لعملية السلام وطبيعة البرامج التنموية منذ عام 1993 ومساهمات الاتحاد الأوروبي فيها وكيف تطورت المساعدات الاقتصادية الأوروبية للسلطة الوطنية الفلسطينية.

هذا وخلصت الدراسة إلى أن الدور السياسي في عملية التسوية محدود للغاية مقارنة بالدعم الاقتصادي والمالي ويرجع ذلك إلى عدة أسباب أهمها ثقل التدخل الأمريكي في المنطقة، كما أن طبيعة المساعدات الأوروبية تختلف حيث تكون عبارة عن مساعدات إنسانية للشعب الفلسطيني وفي حين انه يتم توجيه المساعدات المالية لإسرائيل والتي تعمل على تعزيز العلاقات التجارية معها وان مبادرة الشراكة المتوسطية جاءت في سياق مواجهة المبادرات الأمريكية كمشروع الشرق الأوسط الكبير.

أبو حماد، (2011) "التمويل الدولي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية وأثره على التنمية السياسية في قطاع غزة 2000 م- 2010 م"

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور التمويل الدولي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية في بناء الشخصية العامة للمجتمع الفلسطيني في قطاع غزة وأثر ذلك على التنمية السياسية. والتعرف على المنظمات الدولية ومصادر التمويل الدولي للمؤسسات الأهلية في قطاع غزة. التعرف على مستويات العمل الأهلي الفلسطيني بشكله العام من خلال استعراض وتبيان نشأة ومراحل تطور المؤسسات الأهلية بإيجاز محدد، وتحليل أهداف واستراتيجيات ومعيقات هذه المنظمات على مستوى البيئة الداخلية والخارجية والتعرف على التنمية السياسية ومقوماتها وآلياتها ومعيقاتها.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن التمويل الدولي لا يحقق أولويات التنمية في فلسطين بسبب سعيه إلى تحقيق غايات سياسية للدول المانحة في المجتمع الفلسطيني وأن المساعدات التي قدمتها المنظمات الدولية تمت وفق خطة تنموية تتناسب مع أهدافها السياسية، وليس مع احتياجات الشعب الفلسطيني. كما أن المؤسسات الأهلية الفلسطينية ليس لديها أجندة وطنية واضحة تجاه أولويات التمويل وهي تستجيب بشكل مباشر لبرامج وسياسات المانحين مما انعكس سلبيا على واقع التنمية السياسية.

عبد الكريم، (2010) "العلاقات الأوروبية الفلسطينية: الدور الاقتصادي الأوروبي"

تناولت هذه الدراسة حركة المساعدات الأوروبية للسلطة الفلسطينية وللمنظمات الغير حكومية تحديدا في الأعوام العشر الأخيرة واستعراض وتقييم العلاقات التجارية الفلسطينية الأوروبية ورفع مقترحات لتحسين العلاقات. وتوصلت الدراسة إلى إن المساعدات الدولية وفي مقدمتها المساعدات الأوروبية قد لا تستمر إلى الأبد وبالتالي لا يجب أن تبقى عنصرا ثابتا ودائما في الاستراتيجية الفلسطينية للتنمية وأكدت على أن العلاقات الاقتصادية الأوروبية الفلسطينية لن تتطور إلى المستوى المطلوب طالما بقيت السلطة الفلسطينية تفقد سيطرتها على المعابر الحدودية وطالما بقيت ترتبط مع إسرائيل بغلاف جمركي واحد يقيد حريتها في اختيار شركائها التجاريين بما يخدم مصلحة الاقتصاد والمواطن الفلسطيني.

ديفوير "و" ترتير، (2009) "تتبع الدعم الخارجي للمنظمات الفلسطينية غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة (1999-2008)"

هدفت هذه الدراسة إلى تتبع التمويل من الجهات المانحة الخارجية للمنظمات الفلسطينية غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة على مدى السنوات العشر الأخيرة 1999-2008 بالإضافة إلى التعرف على أنماط التمويل وحجم المساعدات والتوزيع الجغرافي والقطاعي والجهة المستهدفة من

توزيع التمويل خلال فترة من الزمن، وتحديد اتجاهات المساعدات الخارجية للمنظمات الفلسطينية غير الحكومية.

وخلصت الدراسة الى أن مبالغ المساعدات الخارجية التي وصلت الضفة الغربية وقطاع غزة ونوعها اختلفت وفقا للأوضاع السياسية كما أن المنظمات غير الحكومية المشاركة في أنشطة تنموية تعادل ما نسبته 2 مقابل 1 لتلك المشاركة في الأنشطة الاغاثية كما أن نسبة كبيرة من المساعدات الخارجية تم توجيهها خلال المنظمات غير الحكومية الدولية والهيئات متعددة الأطراف في التنفيذ المباشر للمشاريع. وتعتبر أوروبا أكبر جهة مانحة للسلطة الفلسطينية ولقطاع المنظمات غير الحكومية على حد سواء بتوفيرها 70% من مجموع التمويل المخصص لهذه المنظمات كما أن هذه المساعدات أصبحت تشكل ما نسبته 60% من الدخل القومي الإجمالي للضفة الغربية وقطاع غزة كما أن الاستنتاج المهم لتحليل أنشطة المنظمات غير الحكومية الممولة قطاعيا يشير بوضوح إلى علاقة ترابطية بين الوقائع السياسية والقطاعات التي تتلقى المساعدات.

أبو مصطفى، (2009) "دور وأهمية التمويل الخارجي في تغطية العجز الدائم لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية"

هدفت هذه الدراسة الى تبيان الأثر الحقيقي في تقديم التمويل الخارجي من قروض خارجية "الدين العام" ومنح ومساعدات لدعم العجز الدائم في موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن المساعدات الدولية مرتبطة بأهداف سياسية وأن دورها في المساهمة التنموية يبقى مرهونا إلى درجة كبيرة بالمؤثرات الخارجية، وأنه لن تتحقق أهداف التنمية إلا إذا تمكن الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة، كذلك خرجت الدراسة إلى أن جل المساعدات الخارجية مسخرة لتمويل النفقات التطويرية ولا توجد أي منحة أو مساعدة لبناء أي مشروع أو مصنع استثماري.

سروجي، "و" غزاونة، (2009) "المساعدات الغذائية والمؤشرات الاقتصادية الكلية في فلسطين"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر المساعدات الغذائية على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية الهامة في الأراضي الفلسطينية وهي الانتاج الزراعي والمستوردات الغذائية والرقم القياسي لأسعار المواد الغذائية والبطالة والفقر والأمن الغذائي.

وخلصت الدراسة إلى أن للمساعدات الغذائية أثر سلبي طفيف على مستوى الانتاج الزراعي في الأراضي الفلسطينية وأن علاقة حجم المساعدات الغذائية مع الرقم القياسي لأسعار المواد الغذائية علاقة طردية طفيفة، كما يمكن القول أن المساعدات الغذائية لا تأثر في معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية.

بني فضل، (2009) "دور الاتحاد الأوروبي في التنمية السياسية تجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة (1991م-2007م)"

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على سياسات الاتحاد الأوروبي التنموية، ومعرفة تأثيرها على الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفيما إذا ساهمت في بناء اقتصاد فلسطيني يساعد على قيام دولة فلسطينية مستقلة، أم أنها كانت مجرد سياسات أمنية ذات طابع اقتصادي تنموي لحماية إسرائيل،

وخلصت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها أن هدف الاتحاد الأوروبي من وراء تقديم هذه المساعدات هو حماية أمن إسرائيل، من خلال ربط هذه المساعدات بمدى التزام السلطة بمكافحة الإرهاب، وقمعها للمنظمات (الإرهابية)، والبحث عن دور سياسي في العملية السلمية في ظل هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على ملف التسوية السلمية، حتى لو أقتصر هذا الدور في البداية على تقديم المساعدات، إلا هذا الدور فشل في ترجمة ورقة المساعدات للعب دور سياسي فاعل نتيجة خضوعه للإملاءات الأمريكية والإسرائيلية التي رأت أن دوره منحاز لصالح العرب، ولهذا بقي ثانويا، ومكملا للدور الأمريكي في المنطقة العربية. وترى هذه الدراسة أن المساعدات التي قدمها الاتحاد الأوروبي وبقية الدول المانحة قد فشلت في إحداث تنمية اقتصادية فلسطينية حقيقية، لأنها قدمت بدوافع سياسية لإنعاش العملية السلمية وليس لبناء اقتصاد فلسطيني قوي ومستقل.

شعبان، (2006) " نحو توظيف التمويل الدولي في التنمية في فلسطين "

هدفت الدراسة إلى الاطلاع على التقييم الموضوعي لتأثير المساعدات الخارجية وذلك بالاطلاع على تفاصيل التمويل الدولي من حيث مصادره وشروطه ومجالات صرفه وطبيعته فهناك تمويل تجاري وهناك تمويل يكون للممول اليد الطولى في تحديد مجالات صرفه.

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج وتوصيات أهمها ضرورة العمل على تفعيل اتفاقيات التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية والاستفادة من التسهيلات التي منحتها بعض الدول العربية للمنتجات الفلسطينية وتشجيع البنوك العاملة في فلسطين لضخ أكبر من الودائع في السوق الفلسطيني ودفعها للاستثمار في المجالات التنموية، وتطوير وتحديث المناطق الصناعية وجعلها مخصصة للتصدير القطاعات والاستفادة من اتفاقيات التعاون وتأسيس صندوق ضمان للاستثمار بما يعطي تطمينات لرأس المال الفلسطيني والعربي والدولي بما يشجعه على القدوم إلى فلسطين بالإضافة إلى العمل على تعظيم جدوى اتفاق المعابر وأهمها معبر رفح البري في مجال التصدير واستقدام الشركات وأصحاب رؤوس الأموال.

الجعفري، (2005) "المهام المطلوبة من السلطة الوطنية الفلسطينية لتعظيم الاستفادة من الاتفاقيات التجارية الدولية"

هدفت الدراسة إلى التعرف على المهام المطلوبة من السلطة الفلسطينية لمساعدة المصدرين والمستوردين في تعظيم الاستفادة من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية التي قامت بتوقيعها مع عدد من الدول العربية والاسلامية واسرائيل وكذلك من المبادرات الدولية التي تقدمت بها العديد من الجهات الدولية لدعم الاقتصاد الفلسطيني.

وخلصت الدراسة إلى أن المشكلات والعوائق التي تعاني منها التجارة الخارجية الفلسطينية لها جانبان: الأول: يتعلق بإسرائيل وسيطرتها على المنافذ الدولية وإجراءاتها الرامية إلى إلحاق الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي والقضاء على أية إمكانيات لتطوره ويحيط بهذا الجانب العديد من الدوافع السياسية الإسرائيلية إلى جانب الدوافع الاقتصادية. أما الجانب الثاني: فيتعلق بالقصور الذاتي الفلسطيني حيال تنشيط التجارة الخارجية وما يرتبط بذلك من تنمية الصادرات وتشجيع الواردات – من مدخلات الانتاج – والنفاذ إلى أسواق التصدير، وبالرغم من أن هناك العديد من القيود التي فرضتها إسرائيل على الفلسطينيين وقيدت بها تجارتهم مع العالم الخارجي – وبالتالي جمدت الاتفاقيات التجارية الفلسطينية الدولية وحدت من الاستفادة منها– إلا أنه بالمقابل هناك العديد من الصلاحيات والهوامش التي يمكن العمل في نطاقها وتحقيق إنجازات ملموسة.

عبد الكريم، "و" مكحول، (2005) "نحو توظيف أنجع للمساعدات الخارجية المقدمة للشعب الفلسطيني"

هدفت الدراسة الى القاء الضوء على المساعدات الخارجية للفلسطينيين من حيث ملامحها التوصيفية العامة، والدروس المستفادة من تجربة توظيفها على طول المرحلة التي بدأت مع توقيع اتفاقية أوسلو في نهاية عام 1993 وإلى صياغة مجموعة من المقترحات التي من شانها أن تسهم في زيادة نجاعة توظيف هذه المساعدات في خدمة الجهود المبذولة لمواجهة متطلبات الانعاش الاقتصادي الطارئ وتحديات التنمية المستدامة على المدى الطويل.

وخلصت الدراسة إلى أنه يجب التأكيد على أن المساعدات الدولية لن تستمر إلى الأبد ولن تبقى ضمن الوتيرة الحالية خلال السنوات القليلة القادمة وبالتالي يجب أن لا تبقى عنصرا ثابتا في الاستراتيجية الفلسطينية المتعلقة بالاقتصاد الفلسطيني وتحديد خياراته التنموية بل يجب النظر إليها على أنها مؤقتة وغير مضمونة مما يتوجب على الفلسطينيين بذل اقصى درجة ممكنة من الحكمة والكفاءة في استغلالها عند توفرها، مع مواصلة البحث عن السبل الكفيلة للتخلص من الاعتماد عليها تدريجيا.

جابر، (2005) "" التمويل الأجنبي، الواقع ... والتحديات "

هدفت الدراسة إلى التعرف على توزيع ونوع المساعدات الخارجية وطرق تخصيصها، مدى مساهمة الدول المانحة في التعاطي مع أولويات المجتمع الفلسطيني المتمثلة في تنمية عناصر الإنتاج والتنمية الأساسية وبناء القدرات الفعلية وهل وضعت الاقتصاد الفلسطيني في مساره الصحيح نحو تحقيق التنمية المستدامة.

وخلصت الدراسة إلى أن تحديد أولويات المساعدات الدولية من الدول المانحة يساهم بشكل مباشر في تقليل الفائدة المرجوة من هذه المساعدات ويُؤدي إلى تعارض بعض النشاطات مع بعضها في المستقبل، وان الاقتصاد الفلسطيني يعتمد كلياً على المساعدات الأجنبية التي تغطي حوالي 80% من الأموال اللازمة لتمويل برامج الاستثمار العام، في حين أن هذه المساعدات لن تستمر طويلاً، وعليه لا بد من توفير البيئة السياسية المستقرة، وتحديد الأهداف المستقبلية حتى تتمكن هذه المساعدات من أخذ دورها الفعال في عملية البناء والتطوير. كما أن هناك مسعى دائم من قبل الطرف الإسرائيلي لإعاقة المساعدات الدولية حتى لا تخدم الأهداف الوطنية الفلسطينية. فالمساعدات الدولية ساهمت بشكل فعال في تخفيف حدة الآثار السلبية لسياسة الإغلاق الإسرائيلية، عن طريق برامج إيجاد فرص عمل ودعم الموازنة العامة، كما ساهمت هذه المساعدات في تقوية البناء المؤسسي للسلطة الوطنية مما سيزيد من قدرتها على تصميم السياسات ووضع الاستراتيجيات، وخلق بيئة اقتصادية مميزة. هذا وأن تنامي القروض أو الدين العام الخارجي الفلسطيني يثير مخاوف جدية فيما يتعلق بتأثيره على عملية التنمية المستقبلية، حتى يخشى أن تشكل أقساط الديون الخارجية وفوائدها عبئاً متزايداً على الموازنة العامة.

لبد، (2004) "تجربة السلطة الفلسطينية في إستغلال المساعدات الدولية (1994 –2003)"

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهداف وطبيعة المساعدات الدولية المقدمة من طرف الدول المانحة للسلطة الوطنية الفلسطينية وأثرها على الاقتصاد الفلسطيني بصورة عامة، و أثر ذلك على تطورات الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتهدف كذلك إلى التعرف على مدى قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية في التغلب على المعوقات والصعوبات التي تحول دون الاستغلال الأمثل للمساعدات الدولية. وأظهرت هذه ا لدراسة أن المساعدات الدولية المقدمة عبر السلطة الوطنية الفلسطينية لم تحقق الأهداف المرجوة منها، وسواء كان ذلك بسب العوامل المتعلقة بالجانب الفلسطيني أو العوامل الخارجية، وخاصة التي تتعلق بالجانب الإسرائيلي والدول المانحة ذاتها. وأظهرت الدراسة أيضاً أن الاعتماد على المساعدات الدولية أصبح يمثل عبئاً على الجانب الفلسطيني، وتحديداً في قدرته على تحقيق استقلاله الاقتصادي والسياسي. وتضمنت الدراسة في الخاتمة مجموعة من

التوصيات، والتي يتلخص أهمها بضرورة العمل على التقييم الشامل لتجربة السلطة الوطنية الفلسطينية السابقة في إستغلال المساعدات الدولية المقدمة لها، وذلك بهدف تحقيق الاستغلال الأمثل لها.

عبد الرازق، (2002) "تقييم الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية الفلسطينية الدولية"

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم مراجعة نظرية للاتفاقات التجارية الفلسطينية الدولية، وذلك للتعرف على أهم الثغرات والنواقص التي عانت منها لتفاديها في المفاوضات المقبلة وخاصة بعد انتهاء ما عرف بالفترة الانتقالية من اتفاق أوسلو.

وخلصت الدراسة إلى أنه لا بد أن يرتبط مع حسن الصياغة في الاتفاقيات تفاهمات تضمن التطبيق السلس لها بما في ذلك آليات واضحة للتحكيم الحيادي. وأن من آليات التحكيم وضوح النصوص وشمولها وهما صفتان لا بد للسلطة الفلسطينية من الإصرار عليهما ضمن معايير محددة. كما أنه لا بد للسلطة الوطنية الفلسطينية من التفاهم مع الدول العربية على ربط الاتفاقيات العربية الإسرائيلية بالمصالح الفلسطينية واشتراط تطبيقها بسلاسة تنفيذ الاتفاقيات الاقتصادية الفلسطينية العربية أما بالنسبة للاتفاقيات مع دول أخرى فلا بد من ربط الامتيازات والاستثناءات المتبادلة بما تقدمه هذه الجهات للاقتصاد الإسرائيلي أو الأطراف العربية.

كنفاني، (2000) "علاقة فلسطين بالاتحاد الأوروبي: الاطار الحالي والعلاقة المستقبلية"

هدفت الدراسة الى استشراف فرص وآفاق تطوير العلاقات الفلسطينية الأوروبية وشرح اتفاقية التعاون الاقتصادي المبرمة بين الطرفين عام 1997 والاجراءات القانونية والتنظيمية والاجرائية.

وخلصت الدراسة إلى أن الاتفاقيات الثنائية استبدلت بنظام المعونات وأن هناك حاجة ماسة لمهارات رسم البرامج وتقييمها ومتابعتها والقدرة على تحمل المسؤولية وتنسيق العمل بين مختلف الأطراف فيما بعد انتهاء برنامج العون الأوروبي، كما أن الاعتبارات السياسية حظيت باهتمام السلطة الفلسطينية مما جعلها توقع اتفاقية مستقلة، كما أن نوع العلاقة التجارية بين الضفة الغربية وقطاع غزة ستقلص امكانية استفادتها من الامتيازات الممنوحة لها فيما يتعلق بالواردات من الاتحاد الأوروبي. وسيكون الدعم الفني والدعم المالي المباشر للصناعات الفلسطينية الوليدة اكثر ايجابية من الامتيازات التجارية.

• **الدراسات الأجنبية**

UNCTAD (2013) "UNCTAD assistance to the Palestinian people: developments in the economy of the Occupied Palestinian Territory"

هدفت الدراسة إلى تناول أثر استمرار القيود الإسرائيلية المفروضة على الأراضي الفلسطينية وضبابية المشهد السياسي يتسبب بعدم إمكانية استغلال الموارد الإنتاجية بالشكل المطلوب ليشهد الناتج المحلي الاجمالي (GDP) تباطئا مقرون بزيادة نسبة الفقر والبطالة عام 2012 . ومع توقع بزيادة التدهور وانخفاض المعونات الخارجية واحتجاز اسرائيل لعائدات الضرائب الفلسطينية بالإضافة إلى تسرب الإيرادات الضريبية الفلسطينية بسبب التهريب الذي يقدر بنحو 300 مليون دولار تعمقت الأزمة المالية الفلسطينية، ما أثر سلبا على الاقتصاد الفلسطيني ككل. وخلصت الدراسة إلى أن الأزمة المالية للسلطة الفلسطينية تتفاقم سنويا ويظهر أثرها في زيادة معدلات البطالة والفقر، ما يدفع الأونكتاد للاستجابة الطارئة للاحتياجات الناشئة من الشعب الفلسطيني، والعمل على تأمين التمويل اللازم لدعم الموازنة التي لا تزال حرجة وتحت سقف دعم الجهود الرامية إلى بناء دولة فلسطينية مستقلة.

Zanotti. Jim (2013) " U.S. Foreign Aid to the Palestinians"

هدفت الدراسة إلى تقييم مدى نجاح المساعدات في الفترة التي أعقبت الانقسام الفلسطيني يونيو 2007 في الحد من خطر الإرهاب ودورها في دعم العملية السلمية وإعداد الفلسطينيين للاعتماد على ذاتهم في المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية وتعزيز الاستقرار الإقليمي، ومدى تلبية الاحتياجات الإنسانية. كما هدفت إلى الاطلاع على وجهة برامج المساعدات الأميركية الثنائية للضفة الغربية وقطاع غزة والمساهمات المقدمة للأونروا وماهية التحديات الكبيرة التي تواجه مسار هذه المساعدات بسبب عدم اليقين السياسي بالمنطقة، والنزاع الاسرائيلي الفلسطيني القائم، والخشية الأمريكية من إمكانية استفادة الجماعات والمنظمات الفلسطينية (التي على قائمة الارهاب الأمريكية) من هذه المساعدات، ويتجلى ذلك في حالة الاستقرار بالضفة الغربية بسبب تحسن الأوضاع الأمنية وأثر ذلك على التطورات السياسية والاقتصادية تحت مظلة التعاون الإسرائيلي الفلسطيني ما ساهم برفع مستوى المساعدات. وخلصت الدراسة إلى ضرورة أن يعمل الكونغرس مستقبلا على تقييم دوري للمساعدات الأمريكية تحت سقف أولويات السياسة الأمريكية ويشمل ذلك البرامج المنفذة من باب منح الدعم ومواصلته أو توسيعه أو حتى تقليص أو تغيير أو نهاية، مع أهمية الرقابة والتحري والرصد.

Al-Fattal. Rouba, (2010) "The Foreign Policy of the EU in the Palestinian Territory"

هدفت الدراسة إلى توضيح مدى تأثير سياسة الاتحاد الأوروبي ليتحول من دعم التنمية الاقتصادية والمؤسسية إلى المساعدات الإنسانية والإغاثية وأهم الأسباب التي أدت لذلك، من معوقات التنمية الاقتصادية في فلسطين وخاصة ما يتعلق بالانقسام وبناء المؤسسات والواقع الذي نشأ إثر الانتفاضة الثانية وفوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية، وبيان أهمية العلاقات الأوروبية المتوسطية وأبعادها الموضوعية والمنهجية في الهياكل السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية داخل بلدان البحر الأبيض المتوسط بما فيها فلسطين، وخلصت الدراسة إلى أنه بالرغم من الدور السياسي المحدود للاتحاد الأوروبي فقد ترك لدفع الفاتورة. وما شجع على ذلك خصوصية العلاقة بين الاتحاد الأوروبي والفلسطينيين التي تعود إلى الماضي الاستعماري والقرب الجغرافي أو التعاطف مع الدمار الذي خلفته الحروب الاسرائيلية، ويظهر ذلك من برامج التعاون والشراكة والجوار بالإضافة إلى موقف الاتحاد الأوروبي الواضح ضد توسيع المستوطنات، والعمل على فتح معبر رفح وإعادة إعمار قطاع غزة ودعم الحكم الرشيد وإصلاح المؤسسات الفلسطينية وتفعيل عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، لاستعادة بعض المصداقية في العالم العربي، وينبغي أن يستكمل الدعم لبناء الدولة الفلسطينية، بدلا من مجرد التعاون مع القوى الحزبية وهو أكثر إلحاحا في مواجهة الاستقطاب المجتمعي والسياسي المستمر في الأراضي الفلسطينية.

Esra Bulut Aymat,(2010), "European Involvement in the Arab-Israeli Conflict"

هدفت هذه الدراسة إلى الاطلاع على دور الاتحاد الأوروبي في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ومساهماته منذ عام 1980 (إعلان البندقية)، وفي ظل ما شهده المنطقة من نكسات واتجاهات سلبية تدفع بالشكوك حول إمكانية التوصل إلى حل الدولتين. ما يتناقض مع التفاؤل الذي أحدثته مبادرة السلام الأمريكية لقيام الدولة الفلسطينية، لتكون سنة 2011 سنة المفتاح للتحرك نحو حل الدولتين. فكان لا بد من يأتي دور الاتحاد الأوروبي معتمدا على الخبرات المتميزة من الباحثين من مختلف أنحاء أوروبا في ظل التحديات ومناقشة سياسات الاتحاد الأوروبي في الماضي والحاضر.

وخلصت الدراسة الى أن الاتحاد الأوروبي يعتبر مؤيدا قويا لتقرير المصير الفلسطيني وينعكس ذلك من حجم المشاركة المالية في دعم السلام واتفاق أوسلو في سبيل النهوض لإنشاء دولة فلسطينية. فكانت المساعدات الأوروبية تدعم وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) والتي تعمل على توفير المساعدات الإنسانية، فضلا عن دعم مشروع بناء الدولة التي تجسدها خطة فياض. ومع ذلك، لم تكن هذه المساعدات كافية للتغلب على العقبات الكبيرة في تحقيق دولة فلسطينية قابلة للحياة. رغم ما كان للمساعدات الأوروبية من آثار إيجابية على الظروف المعيشية

للفلسطينيين، فكانت المعوقات التي حالت دون الاستفادة المثلى من هذه المساعدات. علاوة على ذلك، شكل الانقسام بين غزة والضفة الغربية تحديا لفعالية الفلسطيني في تقرير مصيره حيث تخضع المنطقتين لعدائية متبادلة بسبب الفصائل الفلسطينية الحاكمة اضافة الى الاجراءات الإسرائيلية. كما أن التدخلات الأوروبية اثرت بشكل غير مباشر لتعزيز هذا الانفصال. من خلال إعادة توجيه استراتيجيات الاتحاد الأوروبي لذلك كان لا بد من الاهمية بما كان إعادة النظر في مقاطعة حكومة حماس في غزة لان السياسة الحالية للاتحاد الأوروبي لا يمكن أن تقدم الا المزيد من تقويض احتمالات إقامة دولة فلسطينية متصلة قابلة للحياة.

EKanayake, E.M, and others, (2010), "The Effect of Foreign Aid on Economic Growth in Developing Countries"

أظهرت هذه الدراسة القياسية والتي كانت عن أثر المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي في الدول النامية خلال الفترة (1980–2007) مقسمة على ثلاث فترات زمنية على أن عينة الدراسة شملت 83 دولة نامية متلقية للمساعدات الخارجية في آسيا، افريقيا، أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والتي تتميز بمستويات دخل مختلفة من حيث الدخل المنخفض وفوق المتوسط، وخلصت الدراسة إلى أن المساعدات الخارجية كان لها أثر سلبي على النمو الاقتصادي في البلدان النامية ما عدا البلدان الأفريقية وهذا ليس مستغربا حيث تعتبر هذه الدول أكبر متلق للمساعدات الخارجية كما أن الدراسة وضحت أن المساعدات الخارجية لها تأثير سلبي على الدول ذات الدخل المنخفض حيث يطغى عليها توجه الدعم إلى النشاطات والمجالات الاغاثية.

Karras.Georgios, (2006), "Foreign Aid and Long-run Economic Growth: Empirical Evidence for a Panel of Developing Countries"

هدفت الدراسة القياسية إلى دراسة العلاقة بين المساعدات الخارجية والنمو في الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد باستخدام البيانات السنوية من 1960 إلى 1997 لعينة من 71 دولة نامية متلقية للمساعدات. وأظهرت النتائج أن تأثير المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي هو إيجابي، وذات دلالة إحصائية كبيرة، حيث أن زيادة المساعدات الخارجية بنسبة 20 دولارا للشخص الواحد يؤدي إلى زيادة دائمة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد بنحو 0.16%. باستخدام مقياس المساعدات الخارجية البديلة، كما أن زيادة دائمة في نصيب المساعدات الخارجية بنسبة 1% من الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد يؤدي إلى زيادة معدل نمو نصيب الفرد من 0.14 إلى 0.26%.

Ghulam. Mohey-ud-din, (2005), "Impact of Foreign Aid on Economic Development in Pakistan [1960-2002]"

هدفت هذه الدراسة القياسية والتي كانت على حالة باكستان إلى دراسة أثر المساعدات الخارجية على الناتج المحلي الاجمالي حيث أشارت بأن المعونات الخارجية كان لها تأثيرا إيجابيا على الناتج المحلي الإجمالي وذلك خلال الفترة (1960–2004) هذا وقد كان للمعونات الخارجية أثرين سلبي وإيجابي تمثل الأثر الايجابي في أن المعونات رفعت من معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي ويظهر ذلك من تأثر البنية التحتية والقطاعات الصناعية والزراعية إيجابيا ومعالجة العجز في ميزان المدفوعات أما الأثر السلبي فيتمثل في إحلال المساعدات الخارجية للمدخرات المحلية وزيادة أعباء الدين وبالتالي خدمة الديون الخارجية.

عاشرا: التعليق على الدراسات السابقة:

رغم أهمية الأبحاث والدراسات السابقة والتي تطرقت للتعرف على أهمية المساعدات الخارجية لفلسطين ودورها في تحسين حياة الفلسطينيين ومدى الاستفادة منها، نجد أن هناك دراسات ذهبت باتجاه توضيح وتحليل طبيعة العلاقات الفلسطينية الأوروبية في ظل المتغيرات السياسية والاقتصادية خاصة ما يتعلق بسياسات الاتحاد الأوروبي في المنطقة ودوره في الصراع القائم الفلسطيني الاسرائيلي، كما ونجد أن هناك دراسات اتجهت للتعريف بالمساعدات الأوروبية ونوعيتها خاصة الموجهة لسد عجز الموازنة الفلسطينية وهل من الممكن الاستفادة منها بشكل جيد من حيث الانسجام مع متطلبات الانعاش الاقتصادي الفلسطيني وأولويات الشعب الفلسطيني أم لا ؟ لتركز دراسات أخرى على شرح اتفاقية التعاون والشراكة الفلسطينية الأوروبية المبرمة سنة 1997 والتعرف على الإجراءات القانونية والتنظيمية الخاصة بها، كما هدفت بعض الدراسات إلى توضيح أهمية الاتحاد الأوروبي في المنطقة من خلال العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وأطراف النزاع، وتقديم لمحة تاريخية عن الموقف الرسمي للاتحاد الأوروبي ودوره المتطور منذ سنة 1990. وفحص طبيعة المساعدات المقدمة للفلسطينيين. على أن بعض الدراسات ذهبت إلى قراءة نوع المساعدات الخارجية وطرق تخصيصها، ومدى مساهمة المانحين في التعاطي مع أولويات المجتمع الفلسطيني المتمثلة في تنمية عناصر الإنتاج والتنمية وبناء القدرات، وما المهام المطلوبة من السلطة الفلسطينية للاستغلال الأمثل من هذه المساعدات.

الاستفادة من الدراسات السابقة: تم الاستفادة من الدراسات السابقة في التالي:

- قام الباحث بالاستعانة بالدراسات السابقة في تحديد أهداف وفرضيات البحث.
- تحديد متغيرات الدراسة.
- استطاع الباحث تشكيل هيكل الدراسة من خلال الاطلاع ومراجعة الدراسات السابقة.
- استفاد الباحث من الدراسات السابقة في تغذية الجانبين النظري والعملي من الدراسة وكذلك في تحليل النتائج.
- استعان الباحث بالدراسات السابقة ومتغيراتها للدفاع عن خطة بحثه.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

إن ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها عملت على توضيح التطور التاريخي للعلاقات الأوروبية الفلسطينية وإلقاء الضوء على صور وأشكال التعاون والآليات التي تم من خلالها توفير الدعم الأوروبي والمنح المقدمة سواءً كانت تنموية أو إغاثية أو المخصصة لدعم الموازنة الفلسطينية، وتقييم وزن هذه المساعدات كجزء مهم من المساعدات الخارجية المقدمة لفلسطين، ودورها في دفع عجلة النمو والتنمية الاقتصادية مع أهمية التعرف على طبيعة هذه المساعدات وتوزيعها النسبي على القطاعات والأنشطة الإقتصادية، مرورا بالتعرف على طبيعة الدعم التجاري الأوروبي والامتيازات المقدمة للتجارة الخارجية الفلسطينية، على أن يتم اسقاط ذلك على التغير في معدل النمو الاقتصادي في الناتج المحلي الحقيقي، ويأتي ذلك بعد الوقوف على واقع وحال الاقتصاد الفلسطيني وتوضيح أهم المكونات والمؤثرات كنصيب الفرد من الناتج المحلي والفقر والبطالة ومساهمة الأنشطة الاقتصادية بالإضافة إلى النواحي الاقتصادية الأخرى، وهنا لا يمكن إغفال دور الاحتلال كأبرز عائق أمام استفادة الفلسطينيين من المساعدات والامتيازات التي منحها الاتحاد الأوروبي لهم، والذي تبرز نشاطاته على الأرض بأبشع صورها من عدوان وإغلاقات وحصار خانق بالإضافة إلى معيقاته الفنية والإجرائية المقيدة للنشاط التجاري والانتاجي والزراعي الفلسطيني، وفي هذا السياق لا يسعنا أن نغفل دور السياسة الأوروبية في توجيه مسار المساعدات ليس فقط الأوروبية بل والدولية بسبب الموقف السياسي الأوروبي من الأحزاب الفلسطينية. على أن الدراسة ستشمل الفترة ما بين 1994 وحتى سنة 2012، كما أنه سيتم تحليل فرضيات الدراسة باستخدام المنهج القياسي الكمي من خلال بناء نموذج قياسي يتماشى وطبيعة فرضيات الدراسة والتي ستعمل على تحليل أثر المساعدات الأوروبية باختلاف نمطها سواء كانت على شكل هبات أو على شكل قروض مقدمة من بنك الاستثمار الأوروبي على معدل نمو النشاط الاقتصادي الفلسطيني ومدى تأثر هذه العلاقة بالاتفاقات المبرمة والمناخ السياسي الذي ساد الأراضي الفلسطينية خلال فترة الدراسة.

الفصل الثاني

"الإطار التاريخي للعلاقات الفلسطينية الأوروبية"

المبحث الأول: الواقع الاقتصادي الفلسطيني

المبحث الثاني: المساعدات الخارجية لفلسطين

المبحث الثالث: التطور التاريخي للعلاقات الأوروبية الفلسطينية

تمهيد:

سيحاول الباحث من خلال هذا الفصل إلقاء الضوء على واقع الاقتصاد الفلسطيني موضحا أهم ملامحه المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي والذي يعبر عن الصورة الفعلية للاقتصاد واستعراض أهم الأنشطة الإقتصادية التي تساهم في تكوينه كالزراعة والصناعة والسياحة والتجارة، وما واقع الفقر والبطالة في الأراضي الفلسطينية كما سيتم إعطاء نبذة عن الوضع المالي للسلطة الفلسطينية وتقييم الأولويات، ومن ثم التطرق إلى توضيح واقع المساعدات الخارجية لفلسطين وحجم هذه المساعدات وسماتها وتطورها وهيكلية تصريفها بالإضافة إلى وزن الدول المانحة ومدى مشاركتها في الدعم المقدم، وفي الصدد ارتأى الباحث تحديد الإطار النظري للمساعدات الأوروبية للاقتصاد الفلسطيني حيث يعتبر الاتحاد الأوروبي الداعم والممول الأكبر ليأتي ذلك كترجمة لفهم مكانة فلسطين من أولويات المساعدات الدولية عامة والأوروبية خاصة.

هذا ووجد الباحث أنه من الأهمية بما كان العمل على تبيان التطور التاريخي للعلاقات الفلسطينية الأوروبية وذلك بإعطاء نبذة تعريفية عن الاتحاد الأوروبي وأهم مبادئه التي قام عليها ومؤسساته المهمة، ومن ثم ملامح الخلفية التاريخية للعلاقات بين الطرفين الفلسطيني والأوروبي وبداية تبلور الموقف الأوروبي الرسمي اتجاه القضية الفلسطينية مرورا بأهم المحطات التي ارتكزت إليها وصولا إلى طبيعة المسار الاقتصادي الأوروبي اتجاه فلسطين.

المبحث الأول: الواقع الاقتصادي الفلسطيني

لقد كان لممارسات الاحتلال الاسرائيلي تأثيرا سلبيا واضحا على مناحي الحياة الاقتصادية الفلسطينية ما جعل العلاقة ضعيفة بين إنتاجية العمل والأجور، والإنتاج والاستهلاك، وإضعاف التنوع الصناعي، كما أن اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على النشاط الانتاجي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة "الصناعية منها والزراعية أو الخدماتية" والتي شكلت ما نسبته 90% من حجم المنشآت العاملة في فلسطين قد أدى إلى تدني حجم الاستثمارات ومحدودية الانتاج ما حجم قدرة الاقتصاد الفلسطيني على النمو الاقتصادي الذي شهد اضطرابا في معدلاته فتارة نجده بلغ أعلى المستويات كما في العام 1999 وتارة أخرى ينخفض إلى مستويات متدنية، ويعزى ذلك إلى القيود والإجراءات الإسرائيلية المستمرة بحق الاقتصاد الفلسطيني خاصة سنوات الانتفاضة والعدوان، وفي المقابل فإن النمو المتزايد لعدد السكان والذي قارب على 4.5 مليون نسمة، وتوقعات الحلول السياسية لمشكلة اللاجئين في ظل قيام دولة فلسطينية مستقلة، يضع المزيد من التحديات أمام صانعي القرار الفلسطيني خاصة ما يتعلق بتوفير ما يلزم لاستيعاب العمالة الفلسطينية التي بلغت أكثر من مليون عامل عام2011 (عبد الكريم؛ مسارات، 2012).

1. الناتج المحلي الاجمالي:

شهد الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين ارتفاعًا في العام 2012 قياسا بالأعوام السابقة حيث بلغ مقداره بالأسعار الثابتة ما يقارب 6797.3 مليون دولار مقارنة بما يقارب 6421.4 مليون دولار في العام 2011 أي بنسبة نمو اقتصادي وصلت 5.9% و5724.5 مليون دولار في العام 2010 (وزارة التخطيط الفلسطينية،2013، ص11)، ويعتبر أداء الاقتصاد الفلسطيني دون المستوى المطلوب إلى حد بعيد ويرجع السبب الرئيس لذلك في استمرار القيود الاسرائيلية حيث ارتفع عدد الحواجز في الضفة الغربية من 500 حاجز في عام 2010 إلى 523 حاجزًا في عام 2011 والحصار الاقتصادي على قطاع غزة يضاف الى ذلك الأزمة المالية التي تعاني منها السلطة الفلسطينية، مقرونة بالتراجع في حجم الدعم الخارجي، هذا وشهد قطاع غزة، الذي يبلغ حصته حوالي 30% من إجمالي الناتج نموا سريعا لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي في (2010–2011) حوالي 15%، مدفوعا بتخفيف القيود الإسرائيلية على واردات السلع الاستهلاكية، وعلى مدخلات مشاريع البناء المختارة[1] (الأونكتاد، 2012).

[1] يرى بعض المحللين الاقتصاديين أن النمو الاقتصادي الذي شهده اقتصاد القطاع الأعوام (2011–2012) بأنه نمو وهمي وغير حقيقي وقد يفسر بأنه يأتي في سياق التعافي الاقتصادي.

ومع هذا تباطأ النمو بشكل كبير مؤخرا، وبلغ حوالي 7.5% سنة 2012 ويعزى ذلك إلى تدهور الأوضاع الأمنية في سيناء وتراجع تجارة الأنفاق[1] مع مصر ما أثر على الحياة الاقتصادية في القطاع، خاصة في مجال الإنشاءات كما أن الانقطاع المتزايد للكهرباء ساهم كذلك في تراجع بعض القطاعات الاقتصادية الأخرى (صندوق النقد الدولي، 2013، ص7).

2. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

على مستوى نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي والذي يعبر عن مستوى الرفاه الاجتماعي فقد أشارت الإحصائيات إلى أن الأراضي الفلسطينية شهدت ارتفاعا بسيطا في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للعام 2012 حيث بلغ ما يقارب 1679.3 دولار مقارنة بما يقارب 1635.2 دولار في العام 2011 أي بنسبة زيادة تصل إلى 2.7% ، وقد أدى النمو السكاني المضطرد في الأراضي الفلسطينية إلى تقليل الحجم الحقيقي لنمو الناتج المحلي الإجمالي، والواضح أن هناك فرقا واضحا في نصيب الفرد بين الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية في العام 2012 ما يقارب 2093.3 مقارنة بما يقارب 1074.5 دولار في قطاع غزة لنفس العام (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012).

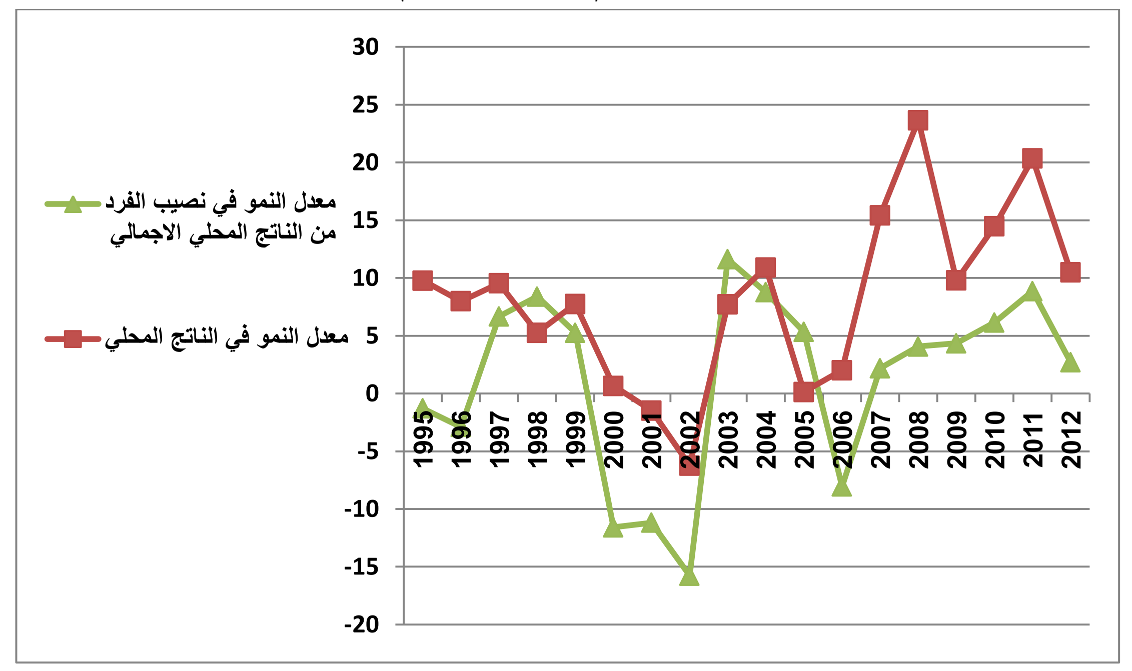
ويرى الباحث أن الفروقات الواضحة في نصيب الفرد بين الضفة الغربية وقطاع غزة ذات بعد تاريخي وتعزى إلى الظروف المحيطة والقائمة لصالح الضفة الغربية على حساب القطاع الذي يعاني من حصار إسرائيلي مطبق وصعوبة في دخول المواد الخام ومواد البناء ما أصاب الحركة الصناعية والإنشائية بالجمود بالإضافة إلى توقف حركة العمالة باتجاه إسرائيل وهذا ما لا نجده في الضفة الغربية.

ويظهر **الشكل رقم (1)** تطور معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد بالأسعار الجارية في فلسطين للفترة (1995-2012) حيث نجد أن هناك ارتفاعا متذبذبا بالرغم من الفرق الواضح بين نصيب الفرد في الضفة الغربية وبين نصيب الفرد في قطاع غزة وبقاء النمو دون المستوى المطلوب، فقد تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عام 2004 إلى 1184.8 دولار أمريكي أي بنسبة 20% عن العام 1999. ويلاحظ مدى الانخفاض في نصيب الفرد من الناتج المحلي الذي حدث عام 2006 قياسا بعام 2003 بما نسبته 6% حيث بلغ 1275.4

[1] رغم بعض الايجابيات التي جلبتها تجارة الأنفاق إلا أن سلبياتها طغت على النشاط الاقتصادي في قطاع غزة فحولته إلى سوق استهلاكي، كما عملت على إضعاف القدرة الانتاجية والصناعية سواء في توقف مئات المصانع أو عمل ما تبقى منها بمعدل تشغيل متدني، بالإضافة الى صعوبة استيراد المواد الخام، والأكثر خطورة هو تحول أنظار العالم عن الضغط على إسرائيل ووضعها عند المسؤولية الدولية لفتح المعابر ورفع الحصار. (أبو مدللة، الأغا، 2011)

دولار أمريكي، علما أن تحسنا طرأ على معدل النمو في نصيب الفرد خلال السنوات الثلاث الأخيرة (2008-2010) بنحو 6.2% ليبلغ في عام 2010 حوالي 1503 دولار أمريكي.
هذا وشهد الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين ارتفاعاً خلال عام 2012 بنسبة 5.9% حيث بلغت 1679 دولار امريكي وهي أقل من نسبة النمو التي شهدها عام 2011.

شكل (1): معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي ومعدل نصيب الفرد في فلسطين للفترة (1995-2012)

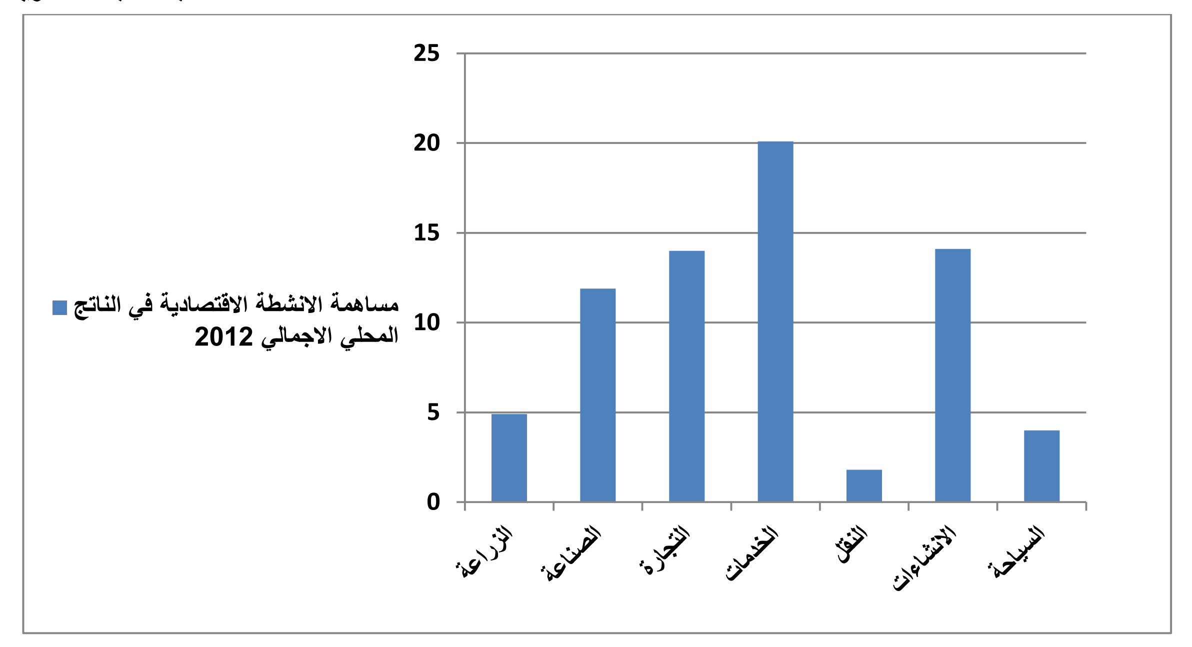


المصدر: إعداد الباحث مستندا على أرقام جهاز الاحصاء الفلسطيني، (أداء الاقتصاد الفلسطيني، 2012).

3. الأنشطة الاقتصادية في فلسطين:

شهدت الأراضي الفلسطينية نموا مضطردا في معظم الأنشطة الاقتصادية خلال العام 2012، وبشك عام نجد أن حالة انعدام التفائل السياسي واستمرار القيود الاسرائيلية الحقت ضررا بالنشاط الاقتصادي اذا ما اقترن بتراجع المساعدات الخارجية، فقد أدت الزيادة الكبيرة في حجم الاستهلاك إلى زيادة الواردات على حساب الصادرات في المقابل نجد نشاط الخدمات والإنشاءات هما المساهمين الرئيسين في النمو على أن مساهمة القطاعات الأخرى كانت ضئيلة كالزراعة والنقل والسياحة (صندوق النقد الدولي،2013،ص5).

شكل (2): مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2012 بالنسبة المئوية



المصدر: إعداد الباحث مستندا على أرقام جهاز الاحصاء الفلسطيني، (أداء الاقتصاد الفلسطيني، 2012، ص34).

ويظهر **الشكل رقم (2)** نسب مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي حيث حاز قطاع الخدمات على أعلى نسبة بلغت حد 20.1% يليه قطاع الإنشاءات بما نسبته 14.1% والذي كان مدفوعا بحركة البناء من قطاع غزة والذي شهد تعافيا نوعيا بعد تراجع دام لعدة سنوات نتيجة الحصار ومنع دخول مواد البناء والخام، لنجد أن قطاع الصناعة احتل المرتبة الثالثة بما نسبته 11.9% يليه الزراعة بما نسبته 4.9% فالسياحة بنسبة 4% ليحوز النقل على أدنى نسبة مساهمة بلغت 1.8%.

1.3 الإنشاءات:

بلغت مساهمة الإنشاءات في الناتج المحلي الإجمالي عام 2012 ما نسبته 14.1%، لعدد عاملين 75 ألف عامل خلال عام 2012، وتعتبر رخص الأبنية من المؤشرات التي تدل على واقع الإنشاءات في فلسطين، فقد زادت رخص الأبنية خلال عام 2012 بنسبة 6.9 % مقارنة مع 2011وتعكس هذه النتائج وجود حركة إنشائية نشطة خلال عام 2012 تركزت في الأبنية الجديدة، ويبرز ذلك في الارتفاع حاد ومتواصل منذ عام 2009 وحتى عام 2012 محققًا أعلى قيمة له بواقع 8239 رخصة(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2013).

ويرى الباحث أن هذا الرواج في الإنشاءات للفترة (2009–2012) وخاصة خلال الثلاث أعوام الأخيرة يعود أهم أسبابه إلى انتعاش حركة الإنشاءات في قطاع غزة والتي تعافت بعد سنوات الحصار التي شهدت منع دخول إمدادات ومواد البناء من قبل سلطات الاحتلال تحت ذرائع أمنية.

2.3 الصناعة:

تكمن أهمية التصنيع بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني في ثقله الاستراتيجي[1] لما له من أثر بالغ في دفع عملية التنمية الشاملة والمستدامة والتي خطط لاعتمادها وتبنيها للنهوض بالاقتصاد الوطني على أمل تحريره من التشوهات التي لحقت به جراء الاحتلال وسياساته(الحساسنة،2012،ص56). هذا وبلغت مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي عام2012 ما نسبته 11.9%، وقد بلغ عدد العاملين فيه 92 ألف عامل. هذا ويبلغ عدد المنشآت الصناعية في فلسطين ما يقارب من 14500 منشأة، غالبيتها منشآت صغيرة الحجم ذات طابع الورش الصغيرة التي يعمل فيها خمسة عمال فما دون. وتشكل الصناعات التحويلية[2] المرتبة الأولى من حيث عدد المنشآت حيث تساهم بنحو 93.3% من إجمالي القيمة المضافة للقطاع الصناعي لعام 2003، يليها صناعة التعدين واستغلال المحاجر ثم الأنشطة الصناعية في مجال إمدادات الكهرباء والماء والغاز. وتشكل الصناعات المعدنية أكبر صناعة تحويلية من حيث عدد المنشآت وبلغت 2800 منشأة يليها صناعة الملابس 2000 منشأة، ثم الصناعات الغذائية بحدود 1700 منشأة. وتوزعت باقي المنشآت على الصناعات البلاستيكية، الجلدية والأحذية، الكيماوية، الخشبية والأثاث، الميكانيكية والكهربائية، التقليدية ثم الصناعات الدوائية[3] (وزارة الاقتصاد الوطني،2005).

3.3 الخدمات:

يشمل قطاع الخدمات عدة أنشطة أهمها الكهرباء والماء والاتصالات والتعليم والصحة والخدمات العامة وخدمات التوزيع كالتجارة الداخلية والمواصلات والنقل والخدمات الشخصية كالسياحة والمطاعم والفنادق والخدمات المالية والعقارية، وقد ارتفعت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي

---

[1] (لمزيد من الاطلاع راجع (القطاعات الواعدة للاستثمار في فلسطين، مكحول، 2002، الاستثمار والبيئة الاستثمارية في الضفة الغربية وقطاع غزة ص56)

[2] تشكل الصناعات المعدنية أكبر صناعة تحويلية من حيث عدد المنشآت تقدر ب 2800 منشاة.

[3] وعلى صعيد الصادرات بلغت مساهمة الصناعة في التجارة الخارجية نسبة 6% من إجمالي الصادرات، وهذا ما يشير بمحدودية مساهمة القطاع الصناعي في تحقيق توازن في الميزان التجاري وميزان المدفوعات الفلسطيني، ويعزى هذا التراجع في استمرار قيود برتوكول باريس والتعقيدات الإسرائيلية في وجه الصناعة الفلسطينية خصوصاً، إلى جانب نزوع رأس المال الفلسطيني إلى تحقيق الربح السريع عبر المشاريع الخدمية في التجارة والإنشاءات والسياحة والعقارات، ويذكر أن التراجع في معدلات التشغيل في القطاع الصناعي قد تزايد مع ارتفاع عام في معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية.

الإجمالي من حوالي 45% خلال السبعينات إلى حوالي 50% في الثمانينات لحوالي 52% في التسعينات لتتراجع الاستثمارات في هذا القطاع خاصة فترة ما بعد عام 2000 وذلك بسبب تعرض هذا القطاع إلى الكثير من العراقيل والتشوهات والتي من أهم مسبباتها القيود التي تفرضها اسرائيل على حركة البضائع والأفراد ووسائل الشحن والنقل (نصر، 2003، ص12-13)، هذا وقد احتل نشاط الخدمات المرتبة الأولى في الاقتصاد الفلسطيني من حيث القيمة المضافة والتوظيف، حيث بلغت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي 20.1% عام 2012، وبلغ عدد العاملين فيه 302 ألف عامل وبلغت القيمة المضافة لنشاط الخدمات عام 2012 حوالي 1,365.6 مليون دولار عام 2012، أي بزيادة 13.2% مقارنة مع عام 2011 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2013).

4.3 الزراعة:

تأثرت الزراعة في فلسطين بشكل كبير بالاحتلال الإسرائيلي من خلال الاستيطان ومصادرة الأراضي، والسيطرة على المصادر الطبيعية. بالإضافة إلى السياسات المتتالية بضرب هذا القطاع وذلك بتخفيض الأسعار والسيطرة على المصادر المائية والقضاء على الأصناف البلدية من الإنتاج النباتي من الأشجار والخضروات والحبوب وإضعاف البنية التحتية خاصة بما يتعلق بشق الشوارع الالتفافية الاستيطانية على حساب الأراضي الزراعية الفلسطينية، ما عرقل إمكانية وصول الفلاح الفلسطيني إلى أرضه بالإضافة إلى إغراق الأسواق الفلسطينية بالمنتجات الزراعية الإسرائيلية ذات المواسم المبكرة وبأسعار مدعومة وتهريب المبيدات الممنوعة[1]، ولا يخفى علينا سياسة التجريف وقلع الأشجار بدواع أمنية وغير أمنية والتي بدأت مباشرة بعد عام 1967 ولا تزال مستمرة حتى الآن، فقد اقتلع أكثر من نصف مليون شجرة مثمرة شكلت شجرة الزيتون 70% منها، ما أدى إلى خسائر فادحة على الزراعة في المدى البعيد (الحساسنة، 2010 ص 18-20).

وبلغت مساهمة هذا النشاط في الناتج المحلي الإجمالي ما نسبته 4.9%، وانخفض عدد العاملين فيه ليصل إلى91 ألف عامل عام 2012، وبالرغم من أن الأراضي الزراعية تشكل ما نسبته 16% من إجمالي مساحة فلسطين، فقد بلغت القيمة المضافة لنشاط الزراعة 332.6 مليون دولار عام 2012، وهي أقل بنسبة 12.6% من القيمة المضافة لهذا النشاط خلال العام 2011 هذا وتعتبر إنتاجية العامل في نشاط الزراعة الأدنى في الأنشطة الاقتصادية الرئيسي (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2013).

---

[1] بمنهجية علمية ذات أبعاد سياسية قامت المستوطنات بتهريب المبيدات السامة والممنوعة دولياً كمادة (الفيلودور) إلى التجار العرب دون أي رقابة، ما انعكس ذلك على جودة المحصول وصحة المواطن.

5.3 التجارة

يعتبر الانفتاح على الخارج إلى جانب النسبة العالية للواردات إلى الصادرات سبب أساسي في تفاقم العجز في الميزان التجاري الفلسطيني، وعكست العوائق التي تواجه القطاع الخاص وإجراءات الاحتلال تراجع القدرة الإنتاجية وبالتالي ضعف الصادرات، ونظرًا إلى تبعية الأراضي الفلسطينية لإسرائيل كمصدر للواردات ووجهة للصادرات (الأونكتاد،2012،ص12). كما يدل ارتفاع العجز على ضعف هيكل الصادرات والاعتماد المفرط على الاستيراد وخصوصًا من إسرائيل وغياب سياسة اقتصادية واضحة (زعرب،2005،ص16). فكلما ارتفعت نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي كلما تعرض الاقتصاد للانكشاف ما يجعله عرضة للتقلبات الخارجية فنجد أن نسبة التجارة الخارجية مع إسرائيل كانت بنسب تتراوح بين ال77% و88% من حجم التجارة الخارجية الفلسطينية ما يشير إلى اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على إسرائيل خاصة ما يتعلق بمواد البناء من اسمنت وحديد وخلافه تليها دول الاتحاد الأوروبي، ثم الأردن، ثم باقي الدول العربية ثم دول المجموعة الأمريكية والدول الأسيوية (عبد الرازق وآخرون، 2001، ص13). فقد شكلت التجارة مع إسرائيل في عام 2011 ما نسبة 83% من إجمالي التجارة الفلسطينية، حيث أن الأسواق الإسرائيلية تستوعب ما نسبته 80% من الصادرات الفلسطينية وبذلك يكون العجز التجاري الفلسطيني مع إسرائيل 84% من العجز الإجمالي و31% من الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي احتمالية التأثر الكبير بالدورات والتقلبات التجارية والإجراءات الإسرائيلية (الأونكتاد،2012،ص12). هذا وقد بلغ إجمالي الواردات الفلسطينية عام 2012 حوالي 4 مليار و697 مليون دولار أمريكي حيث زادت بنسبة 7.4% مقارنة مع عام 2011، في حين ارتفعت الصادرات السلعية بنسبة 4.9% مقارنة مع عام 2011 لتصل إلى حوالي 782.4 مليون دولار أمريكي خلال عام 2012 بعدما كانت قيمتها 745.7 مليون دولار امريكي في عام 2011. كم أن العجز في الميزان التجاري للسلع لعام 2012 ارتفع بنسبة 7.9% مقارنة مع عام 2011 حيث بلغ 3 مليارات و915 مليون دولار أمريكي. هذا وانخفضت الصادرات إلى إسرائيل في عام 2012 بنسبة 0.7% مقارنة مع عام 2011، حيث وصلت إلى 639.2 مليون دولار أمريكي، في المقابل نجدها ارتفعت إلى الأردن بنسبة 50.4% ووصلت إلى 58.6 مليون دولار أمريكي.

ويجدر الإشارة هنا إلى أن العجز المتراكم في الميزان التجاري الفلسطيني بلغ منذ العام 1996 حتى العام 2012، حوالي 38 مليار دولار، منها 25 ملياراً مع "إسرائيل" وحدها[1] (غضية،2013)،

[1] جاء ذلك في دراسة أعدتها جمعية الاقتصاديين الفلسطينيين بتكليف من مؤسسة "فريدريش ناومان" الألمانية" وعرضت نتائجها في ندوة بالبيرة، وأوصت بتقديم شكوى إلى مجلس الأمن ضد الخروقات الإسرائيلية لـ"بروتوكول باريس حيث أفادت أن الاتفاق "غير منطقي، إذ أنه تم بين كيانين اقتصاديين أحدهما فلسطيني ضعيف جداً لا يتجاوز حجم الناتج المحلي الإجمالي فيه 10 مليارات دولار سنوياً، واقتصاد إسرائيلي

من ناحية أخرى فقد شكلت مساهمة الإيرادات الخارجية – الضرائب والرسوم الجمركية على التجارة الخارجية من مجموع الإيرادات العامة خلال الفترة (1997–2010) حوالي 70% سنوياً، مما يشير إلى زيادة الاعتماد على الاستيراد في دعم جانب الإيرادات العامة في الموازنة والتي يعاد استخدامها لتمويل الواردات (الصوراني،2006،ص30).

جدول (1): إجمالي قيمة الصادرات والواردات الفلسطينية حسب المجموعات الدولية

خلال الفترة (1996– 2011) بالمليون دولار امريكي

المجموعة الدولية	الصادرات				الواردات			
	1999-1996	2003-2000	2007-2004	2011-2008	1999-1996	2003-2000	2007-2004	2011-2008
الدول العربية الاسيوية	58,884	73,226	104,344	619,000	151,536	97,795	156,526	327,316
الدول الاسيوية	1,419,632	1,115,916	1,358,777	1,648,094	8,013,571	6,282,377	9,455,768	12,907,726
الدول العربية في أفريقيا	424	542	9,672	32,684	97,662	55,450	130,826	131,873
الدول الافريقية الأخرى	218	0	402	136	15,285	13,815	15,146	24,060
دول أمريكا الشمالية	1,190	1,204	12,072	32,417	174,418	131,388	127,775	170,184
دول الاتحاد الاوروبي	4,288	20,090	39,228	37,086	1,038,389	938,149	927,464	1,403,564
مجموع باقي الدول الأوروبية	2,159	596	693	1,792	97,484	123,394	156,135	158,764
متفرقات *	89	178	2,629	694	48,824	89,963	113,961	123,084
الاجمالي	1,486,884	1,211,752	1,527,817	2,371,903	9,637,169	7,732,331	11,083,601	15,246,571

المصدر: إعداد الباحث معتمدا على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2013، احصاءات التجارة الخارجية. رام الله. فلسطين

(البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967)

(*) تشمل دول البحر الكاريبي وامريكا الوسطى والجنوبية واخرى

(0) القيمة اقل من 500 دولار امريكي.

ويبين **الجدول رقم (1)** تطور الصادرات والواردات الفلسطينية للفترة ما بين العام 1996 حتى العام 2011 حيث قام الباحث بتقسيم هذه الفترة إلى أربع مراحل زمنية، ويتضح من الجدول أن قيمة الصادرات السلعية المرصودة خلال الفترة (1996–1999) بلغت حوالي مليار و486 مليون دولار في المقابل بلغت الواردات حوالي 9 مليار و637 مليون دولار لتنخفض بعدها الصادرات والواردات بحوالي 20% لكل منهما وذلك للفترة (2000–2003) لتصل الصادرات إلى حوالي مليار و211 مليون دولار، والواردات إلى حوالي 7 مليار و732 مليون دولار وقد يعزى تراجع القدرة التنافسية للصادرات السلعية الفلسطينية إلى عوامل خارجية يصعب السيطرة والتحكم بها في الاقتصاد الفلسطيني أهمها ظروف الحصار والاغلاق من جهة، وضعف القاعدة الإنتاجية المحلية وعدم قدرة المنتجات الفلسطينية من الدخول في أسواق تنافسية جديدة سواء في إسرائيل أو في الأسواق الإقليمية والعالمية ، مما يشير لاستمرار تأثير العوامل الخارجية على أداء الصادرات الفلسطينية، أما على صعيد الواردات

قوي حجمه 216 مليار دولار، إضافة الى الفوارق الكبيرة بين هيكلي الاقتصادين." للمزيد من الاطلاع أنظر الموقع الإلكتروني: http://www.alzaytouna.net/permalink/46463.html، 7/7/2013

فقد يعزى انخفاضها إلى سياسات الإغلاق والحصار الإسرائيلي، وقد بلغت نسبة الواردات السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1993–2003) حوالي 56% ما يعبر عن ضعف القدرة الإنتاجية المحلية فيما يتعلق بتلبية الطلب المحلي، وارتفاع القوة الشرائية من جهة أخرى، علاوة على زيادة الاعتماد على الواردات للاستهلاك (الخاص والحكومي) حيث ارتفعت نسبة الواردات السلعية للاستهلاك من 40% خلال الفترة (1988 – 1994) لأكثر من 60% خلال الفترة (1995–1998) (الجعفري،2000، ص133)، وانخفضت إلى 41% عام 2003، إلى نفس النسبة تقريبا عام 2004. (سلطة النقد الفلسطينية، 2005) هذا وارتفعت الصادرات الفترة (2004–2007) بنسبة 21% لتصل حد المليار و527 مليون دولار لنجد ان الواردات ارتفعت بشكل ملحوظ عن نفس الفترة بنسبة 43% لتبلغ حوالي 7 مليار و732 مليون دولار لتنخفض بعدها نسبة الارتفاع في الفترة (2008–2011) إلى ما نسبته 38% ما يعادل 15 مليار و246 مليون دولار وهي الفترة التي شهدت نموا ملحوظا للصادرات الفلسطينية بالغة نسبة 55% أي حوالي 2 مليار و372 مليون دولار.

6.3 السياحة :

تمتلك فلسطين ميزة تنافسية مطلقة في جاذبيتها السياحية، وخاصة في توفر الأماكن الدينية وتعدد الخدمات السياحية بما في ذلك المطاعم والفنادق ومراكز الترفيه وخدمات السفر، بالإضافة إلى الصناعات التقليدية (مكحول،2002،ص56) ، ورغم ما يميز هذا القطاع من جاذبية إلا أنه تأثر وما يزال بشكل كبير بالأوضاع والتقلبات السياسية والأمنية ويظهر ذلك بوضوح في تراجع عدد السائحين في الأراضي الفلسطينية من 335771 في نهاية عام 2000 إلى 51357 زائر في عام 2002 مع اندلاع الانتفاضة الثانية وإعادة سيطرة الاحتلال الاسرائيلي على المدن الفلسطينية، إلا أنه مع تحسن الظروف الأمنية انتعشت السياحة في مناطق الضفة الغربية ليصل عدد السياح في نهاية عام 2010 حوالي 577383 من نزلاء الفنادق. أما عن مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي فهي لم تتجاوز 4% ويظهر ضعف هذا الأداء من خلال ضعف قدرته التشغيلية إذ لا تزيد مساهمته في التوظيف الكلي عن 2% محليا مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى مثل القطاع الصناعي والذي تزيد إنتاجية عماله بحوالي 20% (رباح،2012،ص41).

ويلاحظ من **الجدول رقم (2)** أن عدد الوافدين إلى فلسطين خلال أنصاف الأعوام (2011 – 2013) قد بلغ عام 2011 حوالي 266.219 سائح ليزداد عام 2012 إلى 276.724 سائح منخفضا بمعدل بسيط عام 2013 بالغا 273.526 سائح على أن هذا التراجع لم يطغى على السياح الأوروبيين حيث أن معدلهم هو في زيادة، فأعلى نسبة للسياح الوافدين ونزلاء الفنادق هم من دول الاتحاد الأوروبي لتمثل 40% من إجمالي الوافدين عام 2013 بعدما كانت 37.36% عام 2012

من إجمالي السياح الوافدين مقارنة بما نسبته 34.41% عن عام 2011 إذا ما قورنت بباقي الوافدين حيث أن نسبهم كانت حسب عام 2013 كالتالي: 11% من دول أوروبا الأخرى، مقابل 8% من الوافدين هم من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا.

جدول (2): عدد الوافدين خلال النصف الأول من الأعوام (2011– 2013)

الجنسية	2011	2012	2013	نسبة الوافدين 2011*	نسبة الوافدين 2012*	نسبة الوافدين 2013*
فلسطيني	33,667	39,747	25,773	12.65	14.36	9.42
إسرائيلي	16,716	23,531	29,168	6.28	8.5	10.66
آسيا	32,249	24,841	33,187	12.11	8.98	12.13
الولايات المتحدة وكندا	28,353	21,417	21,922	10.65	7.74	8.01
الاتحاد الأوروبي	**91,619**	**103,376**	**110,610**	**34.41**	**37.36**	**40.44**
دول أوروبا الأخرى	34,339	40,950	29,203	12.90	14.8	10.68
دول أخرى	29,276	22,862	23,663	11.00	8.26	8.65
المجموع	**266,219**	**276,724**	**273,526**	100.00	100.00	100.00

المصدر: الجهاز المركزي للحصاء الفلسطيني، بيان صحفي بمناسبة اليوم العالمي للسياحة 2013/9/27

*النسب من إعداد الباحث.

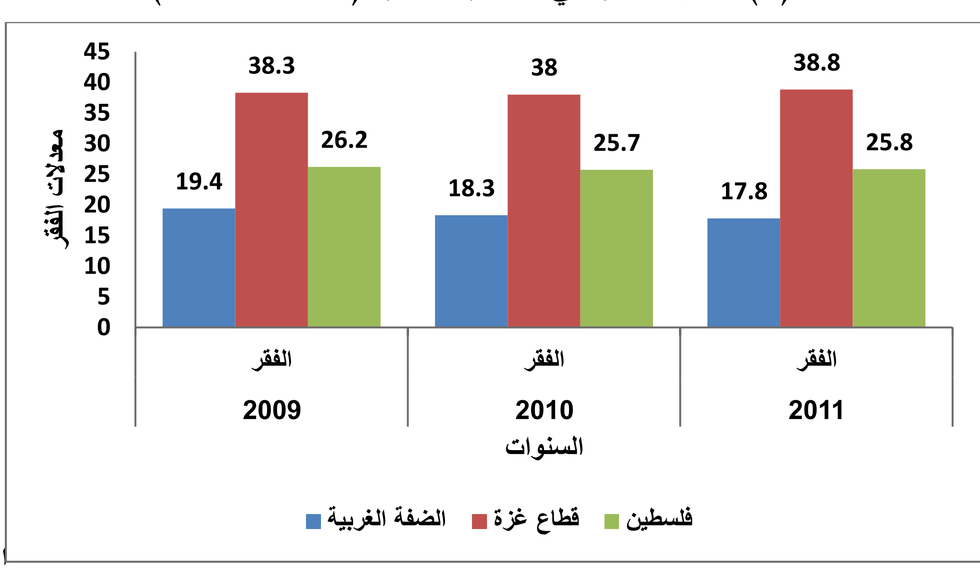
4. الفقر والبطالة في فلسطين :

يعتبر الاقتصاد الفلسطيني ذو خلفية اقتصادية سيئة وهشة في ظل حالة الغموض السياسي وما تعانيه الأراضي الفلسطينية وبخاصة قطاع غزة من عزلة متزايدة عن بقية العالم الخارجي والذي يعزى إلى الإجراءات التعسفية والقيود التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على الحركة والتواصل مع العالم الخارجي كالقيود على حركة السكان، والبضائع، والوصول إلى الأسواق الخارجية نتيجة سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على المعابر الحدودية، كل ما سبق كانت أسباب مهمة دفعت إلى ارتفاع وتزايد حدة الفقر ومستويات البطالة في الأراضي الفلسطينية (أطلس الفقر في فلسطين، 2013،ص13). وعلى الرغم من كل الجهود المبذولة، والبرامج التي تنفذ في إطار مكافحة الفقر، سواء التنموية أو برامج المساعدات والتحويلات النقدية، إلا أن معدلات الفقر في فلسطين لا زالت مرتفعة، وهي لم تحقق تحسنا يذكر منذ العام 1996.

وعلى صعيد المساعي المبذولة لمكافحة الفقر عكفت برامج الإصلاح والتنمية والتي برزت مع حلول عام 1998 إلى تقديم مقترحات تهدف إلى تصميم استراتيجية وطنية تتلخص في الاعتماد على الكفاءات الإدارية والعلمية الفاعلة في صياغة برنامج جماهيري يهدف إلى توعية المجتمع وخاصة

شريحة الفقراء بحقوقهم ووسائل استغلال قدراتهم الذاتية، مع ضرورة رسم خريطة الفقر لتسهيل وضع الخطط التنموية اللازمة من خلال إصلاح القوانين الاقتصادية والاجتماعية المساهمة في مكافحة الفقر وإعطاء الفرصة لتكافئ الفرص بالإضافة إلى مكافحة الفساد الإداري والمالي وإشراك الفقراء والفئات المهمشة في نقاش ومتابعة خطط التنمية، مع أهمية دعم برامج التمويل للمشاريع الصغيرة والتي تهدف إلى رفع مستوى الأسر الفقيرة (عبد الرازق، موسى، 2001، ص 26-27).

شكل (3): نسبة الفقر في فلسطين للفترة (2009-2011)*



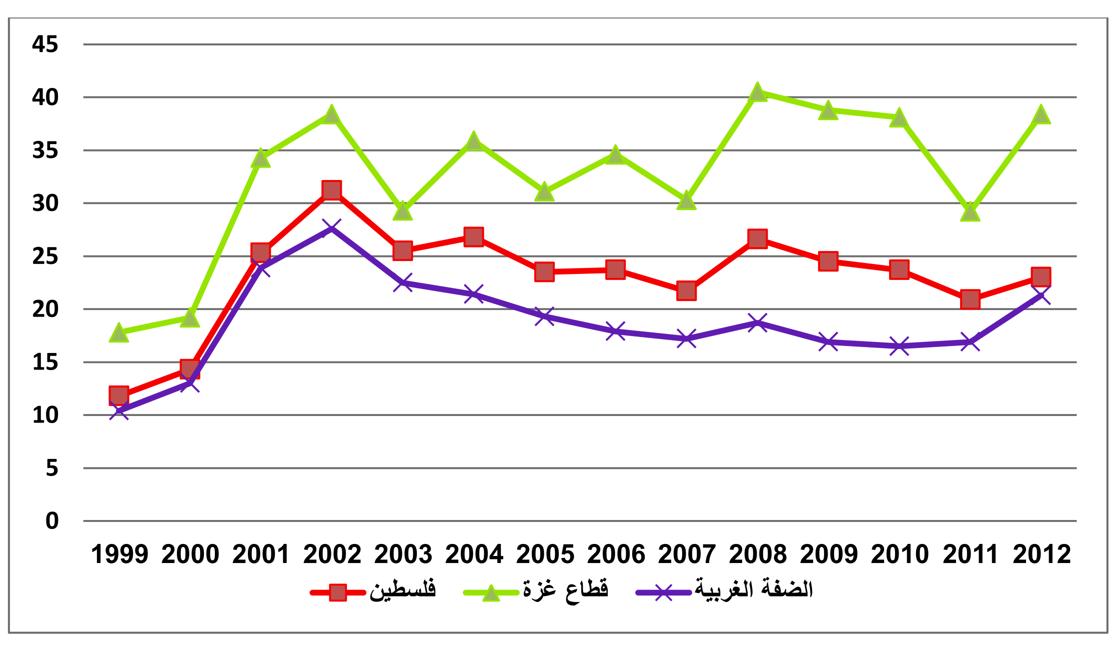
المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات الفقر 2013.
* تعتبر هذه البيانات أخر بيانات صدرت عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 2013.

ويوضح **الشكل رقم (3)** مستويات الفقر في فلسطين، ويظهر أن نسبة الفقر بين الأفراد خلال العام 2010 وفقا لأنماط الاستهلاك الشهري قد بلغت 25.7% مع وجود تفاوت كبير بين الضفة الغربية وقطاع غزة ويظهر في النسب 18.3% و 38% على التوالي ومن بين هؤلاء الفقراء كان 14.1% يعانون من الفقر الشديد على مستوى الأراضي الفلسطينية، بواقع 8.8% في الضفة الغربية و23% في قطاع غزة ويلاحظ أن هناك ارتفاعا في نسبة الفقر على المستوى الوطني حيث ازدادت النسبة بمعدل 1% وجاء هذا الارتفاع ارتفاع نسبة الفقر في قطاع غزة إلى 38.8% أي بمعدل 8% في المقابل نجد أن النسبة في الضفة الغربية انخفضت إلى ما نسبته 17.8% منخفضة بمعدل 5% .

إن التفاوت الحاصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة يعود بشكل رئيسي إلى الحصار المفروض على القطاع الذي يحرمه من بعض المواد الخام اللازمة لتنفيذ بعض المشاريع، ويمنع تواصله مع الضفة الغربية، ويمنع تصدير المنتجات الزراعية للخارج، وحرمان صيادي الأسماك والمزارعين من القيام بأعمالهم (الاستراتيجية الوطنية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول العام 2015، 2010، ص 16-17).

أما على صعيد البطالة فيعتبر معدل البطالة في فلسطين من بين أعلى المعدلات في العالم لتظهر نتائجها في انخفاض المشاركة في سوق العمل حيث يعاني الشباب الفلسطيني دون الثلاثين عامًا من العمر صعوبة في مواجهة ظروف أسواق العمل، مع بلوغ البطالة لهذه الفئة العمرية نسبة 43% كما وينطوي إيقاف الأنشطة الإنتاجية لفترة طويلة على فقدان المهارة بين العمال الفلسطينيين ومنظمي المشاريع، وله عواقب وخيمة على الموارد البشرية وبالتالي تؤثر بشكل مباشر على معدلات الفقر ومستوى الأمن الغذائي للسكان وما يدفع الى ذلك بشكل رئيسي هو استمرار وقوع فلسطين تحت الاحتلال وسياساته من حصار وإغلاق وسيطرة على الموارد وغيرها (صندوق النقد الدولي،2012). هذا وقد استقرت البطالة في فلسطين عند المستوى 23% في العام 2012 بواقع 21.3% في الضفة الغربية و38.4% في قطاع غزة ويلاحظ التباين الواضح بين معدلات البطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة ويعود سبب ذلك إلى ظروف الحصار المتفاوتة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013)، يضاف لذلك القيود الصارمة على انتقال العمالة إلى إسرائيل، في المقابل قد يعزى ارتفاع معدلات البطالة في الضفة الغربية إلى بطء نمو توظيف العمالة في قطاعات السلع التجارية كثيفة العمالة كالصناعات التحويلية حيث تراجع حصتها في السوق وبالتالي إمكانية الحصول على مدخلات مستوردة، والصادرات، والاستثمار في مناطق الغور والمنطقة "ج" (الأونكتاد، 2012).

شكل (4): تطور معدلات البطالة في فلسطين للفترة (1999-2012)



المصدر: من إعداد الباحث معتمدا على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، 2013.

وحسب **الشكل رقم (4)** نجد أن معدلات البطالة تفاقمت بشكل ملحوظ ما بعد عام 2000 والذي فمن نسبة 14.3% ارتفع معدل البطالة إلى 25.3% عام 2001 ليستمر الارتفاع إلى

31.2% عام 2002، ويعتبر هذا الارتفاع وليد الإغلاقات الإسرائيلية والإجراءات الأمنية المشددة والتدمير الممنهج في تراجع العديد من مناحي الحياة الاقتصادية والتي أعقبت اندلاع الانتفاضة الأولى عام 2000، لتستقر بعدها معدلات البطالة بشكل متذبذب حول معدل 24% على مستوى فلسطين، وقد شكل عام 2007 مفرقا مهما في تطور معدلات البطالة حيث شهدت السنوات التي تليه ارتفاعا واضحا في معدلات البطالة وخاصة بقطاع غزة نظرا للأحداث الداخلية وما خلفته من ظاهرة الانقسام فلسطيني وسيطرة حركة حماس على قطاع غزة وما أعقب ذلك من حصار إسرائيلي شامل بالإضافة إلى التراجع الواضح في إصدار تصاريح العمل للعمال الفلسطينيين داخل الخط الأخضر. حيث تطورت نسبة البطالة من 21.7% عام 2007 إلى ما نسبته 26.6% عام 2008 وما ساهم في هذا الارتفاع الوضع الاقتصادي المتردي في القطاع حيث بلغت نسبة البطالة 40.5% مقارنة ب 18.7% في الضفة الغربية والتي بقيت مستقرة حول هذا المعدل قياسا بالسنوات السابقة أو حتى اللاحقة. يشار إلى أن نسبة البطالة في فلسطين بلغت عام 2012 ما نسبته 23% ويلاحظ الفرق بين الضفة العربية وقطاع غزة حيث بلغت 19% في الضفة الغربية و31% في قطاع غزة وقد زاد هذا المعدل بمقدار 2.1 نقطة مئوية مقارنة مع عام 2011 وسبب ذلك هو الارتفاع الواضح في معدلات البطالة في قطاع غزة خلال عام 2012 مقارنة بالضفة الغربية.

5. الوضع المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية (1994 – 2013)

1. لمحة تاريخية

لقد أدى التدهور في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية إلى تضرر الوضع المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية والتي تعتمد بشكل كبير على الدعم الخارجي لدعم موازنتها كما أن زيادة ضغوط الإنفاق والذي أهم أسبابه النمو السريع للسكان وارتفاع معدلات الفقر وممارسات الاحتلال على الأرض وما خلفه من تدمير للبنية التحتية، وفي سعيها للحد من البطالة ولمعالجة الضغوط زادت السلطة الوطنية من معدل التوظيف في القطاع العام، ما أدى إلى مزاحمة فاتورة الأجور النفقات الأخرى بما في ذلك الخدمات العامة والأساسية (Fannoun,2008,P:9).

كما يمكن تقسيم التاريخ المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية إلى خمس مراحل:

1.1/ مرحلة التأسيس (1994 – 1999)

بعد توقيع اتفاق أوسلو في العام 1993 تعهدت الدول المانحة بتقديم مبلغ 2.4 مليار دولار لبرنامج إعادة الإعمار ليرتفع بعدها إلى 3.4 مليار دولار لتساهم هذه المساعدات في تمويل الإنفاق التطويري بالدرجة الأولى، وقد تمكنت السلطة الوطنية في نصف العقد الأول في السيطرة على إنفاقها

وعلى العجز لترفع من إيراداتها المحلية إلى نسبة 20% من الناتج المحلي الإجمالي وهي نسبة تعتبر عالية قياسا بالدول المجاورة (ماس، جلسة طاولة مستديرة، 2012،ص8).

2.1/ سنوات الانتفاضة (2000- 2002)

تميزت هذه الفترة بالحصار الخانق حيث شهدت هبوط عام في الإيرادات بسبب توقف تحويل مستحقات المقاصة من إسرائيل ما أدى بالسلطة الوطنية إلى زيادة الإنفاق والتشغيل ليتم معالجة العجز من خلال المساعدات الدولية التي وصلت حد 471 مليون دولار عام 2002 بالإضافة إلى الاستدانة من المصارف المحلية حيث قدر المبلغ ب 456 مليون دولار خلال 2000-2003 لتبلغ الازمة المالية أوجها نهاية العام 2002 لدرجة بلوغ القروض الداخلية والخارجية والديون غير المسددة نسبة 43% من الناتج المحلي الاجمالي ما أدى بالسلطة الوطنية إلى أن تعتمد في سياساتها المالية على المساعدات الخارجية والتي بلغت نسبة 44% ثم 46% في 2001 و2002 على التوالي مقارنة بنسبة لا تزيد عن 2% في سنوات ما قبل الانتفاضة (ماس، جلسة طاولة مستديرة، 2012،ص8).

3.1/ مرحلة الإصلاح المالي (2003- 2005)

نتيجة الضغوط الدولية عملت السلطة على اتخاذ إجراءات إصلاحية مع بداية عام 2003 تمثلت في تسديد الديون المحلية، ورغم هذا التوجه إلا أن هذه الفترة شهدت زيادة نوعية في التوظيف حيث تم إضافة 31 ألف موظف جديد ما رفع فاتورة الرواتب[(1)] من 665 مليون دولار في 2002 إلى 1001 مليون دولار في 2005، كما حدث أن زادت فاتورة التزامات المياه والكهرباء ومشتقات البترول التي لا يفي المواطنون بسدادها لتصل إلى 344 مليون دولار، لترتفع نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 49% في العام 2005 أي ضعف النسبة عام 1999 وهي ثاني نسبة في العالم آنذاك بعد إرتيريا (صندوق النقد الدولي،2012).

4.1/حكومة حماس وحكومة الوحدة الوطنية (2006- 2007)

بعد فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية سنة 2006 وتشكيلها للحكومة استنفر ذلك إسرائيل لتعطيل الالتزام بتحويل إيرادات المقاصة كما قامت المصارف بتقليص انكشافها تجاه القروض المحلية عبر خصم الضرائب الملزمة بدفعها من رصيد ديون الحكومة ما أرغم الحكومة على أن تُقلص من نفقاتها وأن تتبنى سياسة تقشفية، رغم ذلك ارتفعت المساعدات الدولية خلال عام 2006

---

[1] تنفق السلطة الفلسطينية ما نسبته 17% من إجمالي الناتج المحلي على أجور ورواتب موظفيها مقابل 8% تنفقها مصر، و5% تنفقها الأردن ويأتي تضخم فاتورة الأجور ومعاشات التقاعد على حساب نفقات أخرى أكثر دعمًا للإنتاجية، ما تسبب في ارتفاع معدلات العجز ورغم التحسن الذي شهدته السلطة الفلسطينية في تحصيل الإيرادات، لكن ضعف الامتثال الضريبي وسخاء الإعفاءات الضريبية يتسببان في ضياع المزيد من الإيرادات.(صندوق النقد الدولي،2012)

حيث بلغت 738 مليون دولار عبارة عن 420 مليون دولار من الدول العربية و146 مليون دولار من الاتحاد الأوروبي. هذا وشهد عام 2007 تشكيل حكومة الوحدة والتي دامت ثلاثة شهور فقط، لتبدأ بعدها مرحلة الانقسام الفلسطيني بحكومتين واحدة بغزة والأخرى بالضفة الغربية وتميزت هذه المرحلة بارتفاع الدعم الخارجي للموازنة الجارية من 738 إلى 1012 مليون عام 2007 ليصاحب ذلك ارتفاع في الانفاق الجاري خلال هذين العامين بنسبة 80% (ماس، جلسة طاولة مستديرة،2012،ص9-10).

5.1/ الفترة الحالية (2009- 2013)

شهدت هذه الفترة انخفاضا في المساعدات الخارجية لتصل حصتها من الناتج المحلي إلى 10% فقط في العام 2011 بعد أن كانت في الفترة (2008- 2010) تقدر بحوالي 22.3% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. كما شهدت هذه الفترة تحسنا على مستوى صافي الإيرادات المحلية مرتفعة من 1.6 إلى 1.9 مليار مقابل زيادة طفيفة جدا في الإنفاق وأساس ذلك هو السيطرة على صافي الإقراض الذي انخفض بنحو 45% لينعكس على عجز الموازنة الجارية ورغم انخفاض الدعم الخارجي للموازنة الجارية من 1.76 مليار عام 2008 إلى 1.13 مليار عام 2010 أي من 61% إلى 41% من الإنفاق الجاري إلا أن هذه المساعدات أصبحت جزءا أساسيا في تمويل الإنفاق الجاري(المراقب الاقتصادي والاجتماعي، 2012، ص10-11).

هذا وقد تضمنت هذه الفترة خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية (2008-2010) والتي هدفت إلى تعزيز الاستقرار المالي للحكومة[1] وتقليص اعتمادها على المساعدات الخارجية تدريجيا وقد أخدت الحكومة على عاتقها خطوات عملية لتحسين الثقة في وضعها المالي والتعامل مع التزاماتها المالية وتسديد الديون المتراكمة كما عملت على فرض قيود على التوظيف في القطاع العام وتقليص الإعانات لينخفض العجز عام 2008 إلى 21.6% من الناتج المحلي الإجمالي بعد أن كان 23.8% العام 2007 (خطة التنمية الوطنية،2011-2013، ص65)، وحسب تقرير خبراء صندوق النقد الدولي المقدم إلى اجتماع لجنة الاتصال المخصصة لسنة 2013 فإن السلطة تخطط لتخفيض عجز المالية العامة الكلي بنسبة 2.25% من إجمالي الناتج المحلي. وهو يستند إلى الحد من نمو فاتورة الأجور، وتحديد أولويات الإنفاق، وتسريع وتيرة الإصلاح في إدارة الإيرادات وتكمن العناصر الرئيسية في الموازنة في؛ عجز في الموازنة الجارية مقداره 1.3 مليار دولار، ومن المتوقع أن يصل دعم المانحين للموازنة عام 2013 إلى مليار دولار، تاركا فجوة تمويلية تصل إلى 400 مليون دولار على

---

[1] جدير بالذكر "أن العجز المالي للدول يجب ألاّ يتجاوز 15% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي، في حين يتراوح في فلسطين من 50% إلى 60%، وهو مؤشر على مدى هشاشة الاقتصاد الفلسطيني، ونسبة 75% من هذا العجز يعود لاعتمادنا على إسرائيل في الكثير من استهلاكنا خصوصاً المواد الغذائية والملابس والأحذية وغيرها، وهو ما يدلل على احتواء إسرائيل للاقتصاد الفلسطيني بسبب قدرة منتجاتها التنافسية." (منتدى الأعمال الفلسطيني، انظر الموقع http://pbf.org.ps)

الأقل، متضمنة متأخرات مدفوعات الأجور لعام 2012، وتشير التوقعات المتحفظة إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات المحلية بنسبة 7% ويُتوقع ارتفاع إيرادات المقاصة على أساس الالتزام بنسبة 10 % اتساقا مع متوسط النمو السنوي في الفترة (2010-2012) على افتراض استمرار الارتفاع المحدود الذي شهدته الفترة الأخيرة في إيرادات المقاصة المُحَصَّلة في غزة (صندوق النقد الدولي، 2013،ص18).

6. الوضع المالي وتقييم الأولويات:

يجب على السلطة الوطنية ضرورة تنظيم أولوياتها لتتماشى مع متطلبات الإصلاح الاقتصادي الذي ترنو إليه، وذلك تحت سقف برنامج هادف لغرض تمويل عجزها المالي والذي يرجع تفاقمه بالأساس إلى تركز الانفاق العام باتجاه تغطية فاتورة الأجور والمعاشات والتحويلات، دون الاستثمار المطلوب تحقيقه على صعيد البنية التحتية والتنمية الشاملة، فاتخاذ مزيج من التدابير والإجراءات الهادفة أضحى أمرا ملحا لمعالجة هذا النموذج الاستهلاكي ليعاد توجيهه صوب الاستثمار بعيدا عن الانفاق الجاري والعمل على إعادة توجيه المعونات الخارجية من دعم الموازنة نحو دعم المشاريع والقطاع الخاص بالإضافة إلى توفير البنية التحتية والتعليم في المقابل تخفيض الإعفاءات الضريبية لتحسين جانب الايرادات (تقرير خبراء صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2013). وفي إطار موازي لا يمكن إغفال الجهود الاستراتيجية التي بدأتها السلطة الوطنية والتي أطلقتها عام 2008 لغرض تقليص العجز في الموازنة وتحقيق الاستدامة المالية من باب تخفيف الاعتماد على المساعدات الخارجية وتمثلت هذه الجهود في خفض الإعانات المالية للبلديات وإيقاف التعيينات بالإضافة إلى صياغة قانون ضريبة الدخل الجديد لزيادة العائدات الضريبية من مستوى 1.5% لإيصاله إلى المستوى الإقليمي البالغ 5% وتأتي هذه الإجراءات الإصلاحية والتقشفية في ظل ظروف غير مواتية ومتدحرجة بين سياسات الاحتلال المتمثلة في إغلاق المدن والاجتياحات وعدم تمكين السلطة من تحصيل ضرائب التجارة من جهة[1]، وفقدان الموارد الطبيعية والاقتصادية من جهة أخرى (UNCTAD,2013). أما على صعيد سلسلة الإصلاحات التي قدمتها السلطة للدول المانحة[2] والتي جاءت في البيانات

[1] تمثل العائدات الضريبية التي تجمعها إسرائيل بالنيابة عن الحكومة الفلسطينية هي المصدر الأساسي للإيرادات الفلسطينية حيث تشكل نسبة 70% من العائدات الفلسطينية.

[2] استعرض التقرير الذي قدمته السلطة الفلسطينية للدول المانحة في بروكسل في 19 مارس 2013 الأوضاع الراهنة في الأراضي الفلسطينية، وواقع الاحتلال على الشعب الفلسطيني وحرمانه من الإمكانات الكبيرة التي تدفعه للتنمية والتطوير خاصة في المناطق "ج" وازدياد وتيرة الاستيطان الذي ازداد بنسبة 250% في عام 2012 عن العام 2011 بالإضافة إلى هدم المنازل وتدمير الممتلكات ومصادرة الأراضي

والتقارير المرفوعة أن السلطة الوطنية انتهجت سياسة تحسين تحصيل الضرائب حيث أن عائدات الضرائب ارتفعت بنسبة 39% عام 2012، كما وأوقفت الحكومة التعيينات الجديدة باستثناء الصحة والتعليم، وقد قدمت السلطة رؤيتها التنموية للدول المانحة في حال رفع الاحتلال قيوده المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني أهمها في مجالات الزراعة في المناطق "ج"، والموارد الطبيعية للبحر الميت، وقطاع المحاجر والتعدين حيث ستكون المساهمة المتوقعة في الناتج المحلي الإجمالي تباعا 22.5% و 11% و 6% على التوالي (المركز الاعلامي الحكومي،2013).

وفي نفس الإطار نجد أن السلطة الفلسطينية اتجهت نحو تعزيز مبادئ المساءلة العامة ومحاربة الفساد بتفعيلها لهيئة مكافحة الفساد وذلك بإصدارها قانون مكافحة الفساد وعملت على البت في بعض قضايا الفساد كما وكرست معايير التدقيق لكي تتماشى مع المعايير الدولية وذلك بالتوازي مع تطوير أنظمة الرقابة على الموازنات من نفقات وإيرادات في القطاع العام والهيئات المحلية (وزارة التخطيط والتنمية الإدارية،2011،ص25). من ناحية أخرى أظهر تقرير صدر عن الأونكتاد في سبتمبر 2013 أن الأراضي الفلسطينية تخسر حوالي 300 مليون دولار سنويا في شكل تسرب ضريبي للإيرادات الجمركية وضرائب القيمة المضافة والتي تمنع إسرائيل تحويلها لخزينة السلطة، وحسب تقديرات الخبراء بأن الضرائب غير المسددة عن السلع المهربة التي تأتي من إسرائيل تمثل ما نسبته 17% من مجموع الإيرادات الضريبية بما يعادل 305 مليون دولار في عام 2012 وهو كفيل بتغطية 18% من فاتورة الأجور التي تنفقها السلطة (الأونكتاد،2013).

ويرى الباحث أن هشاشة النظام المالي للسلطة الوطنية والذي ينسب بشكل رئيسي إلى عدم التمتع بالسيادة الكاملة على الأرض والمعابر وكذلك ضبط القاعدة الضريبة وبالتالي صعوبة تحصيل الضرائب من الجانب الإسرائيلي، والارتفاع المتزايد في مستوى الإنفاق الحكومي المتزامن مع زيادة عدد السكان كانت من الأسباب المهمة التي استنزفت السلطة ودفعها إلى العمل على تغطية الالتزامات الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية، والمحصلة إعاقة النمو الاقتصادي، ورغم إجراءات الإصلاح التي انتهجتها السلطة من تخفيض الإنفاق وتحجيم الوظائف ورفع مستوى الضرائب والذي قد يأتي في إطار الاستجابة للضغوط الدولية تحت عنوان الإصلاح الإداري والمالي إلا أن ذلك يعتبر حلا محدودا وقد يكون سببا لتقويض التماسك الاجتماعي ويعرض إنجازات السلطة في إرساء دعائم إقامة الدولة ومقومات البقاء إلى الاضطراب وبخاصة في قطاع غزة والذي يعاني من معدلات فقر وبطالة مرتفعة مقارنة بالضفة الغربية.

واحتجاز عائدات الضرائب بهدف الابتزاز السياسي كما ويستعرض التقرير الأزمة المالية والعوامل التي ساهمت في تفاقمها بما في ذلك الفجوة بين المساعدات الخارجية والاحتياجات التمويلية. (المركز الاعلامي الحكومي،2013)

المبحث الثاني: المساعدات الخارجية لفلسطين

تعتبر المساعدات الخارجية بمثابة المصادر الاقتصادية الحقيقية سواء كانت مالية أو في شكل قروض ميسرة أو امتيازات تجارية تفضيلية يتم منحها من دولة لأخرى، وغالبا ما تهدف المساعدات الدولية إلى تحقيق مصالح سياسية وسيادية (جابر،2005). وعلى المستوى الفلسطيني تبلور هذا النشاط منذ مؤتمر دعم عملية السلام في الشرق الأوسط المنعقد في واشنطن في سبتمبر عام 1993 حيث قامت أكثر من 44 دولة ومؤسسة دولية بالتعهد بتمويل ودفع عجلة التنمية الاقتصادية وبناء مؤسسات السلطة الوطنية على أنه تم فيما بعد تقسيم هذه المساعدات إلى منح وقروض لتعد ركيزة مهمة في استقرار الاقتصاد الفلسطيني خاصة بما يتعلق بتغطية العجز في موازنة السلطة (أبو مصطفى، 2009، ص117). فكان لابد من تقديم الدعم للسلطة الوطنية الفلسطينية، والعمل على استقرارها، فالتقدم الاقتصادي والاجتماعي في الأراضي الفلسطينية يعتبر من العناصر المهمة في عملية السلام من وجهة نظر المانحين (جابر،2005)، الأمر الذي دفع الدول المانحة إلى الاتفاق على خطوط عريضة لتقديم المساعدات الدولية لفلسطين، والتي يمكن حصرها بما يلي: (البد، 2004، ص5)

1- دعم عملية السلام بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية عن طريق دفع عجلة التنمية الاقتصادية في المناطق الفلسطينية وتنفيذ المشاريع التي تعمل على تحسين مستوى المعيشة ونوعية الحياة للفلسطينيين.

2- إنشاء نظام شرق أوسطي قائم على أساس الأمن الجماعي، والاستقرار والتقدم لشعوب المنطقة، ومن ثم إلحاقها كسوق مشترك، وواعد بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد.

3- إزالة واحتواء أسباب النزاع والتوتر والعنف، وتشجيع اقتصاديات السوق وترسيخ عمل المؤسسات الديموقراطية، وحماية حقوق الإنسان.

ويرى الباحث أن الخطوط سابقة الذكر والتي وضعت كمبادئ لدعم السلطة الفلسطينية تؤكد على الرأي القائل أن المساعدات الدولية مرتبطة بشكل رئيس بالتطورات السياسية على الأرض وبمدى توفر المناخ المناسب من استمرار العملية السلمية والأجواء الأمنية المستقرة، ما قد يعتبر حاجزا قد يعرقل ضمان تنفيذ ونجاح خطط التنمية التي تنتهجها السلطة الفلسطينية ما سينعكس سلبا على دفع معدلات النمو الاقتصادي والتنمية في فلسطين.

1. هيكلية تنسيق المساعدات في فلسطين

تشير الإحصاءات إلى أن المساعدات الخارجية المقدمة للأراضي الفلسطينية ساهمت بما نسبته 15.8% من إجمالي الناتج المحلي للفترة من 1994 حتى 2000 وبنسبة 20.1% خلال الفترة من 2001 حتى 2011. حيث أن أكبر مساهمة كانت في العام 2008 حيث بلغت 34% على أنه بلغت أدنى مساهمة 8.5% في العام 2004 (وزارة الخارجية والتخطيط بغزة،2012، ص12). وفي مبادرة تهدف إلى دعم هياكل تنسيق المساعدات المحلية في دولة فلسطين في إطار السعي لتقديم المساعدة التقنية المتماسكة والدعم المالي للشعب الفلسطيني على أساس الأولويات الوطنية. تحدد أن يشترك في رئاسة المجموعة الخاصة لتنسيق وتنظيم المساعدات الخارجية بشكل استراتيجي "سكرتارية تنسيق المساعدات المحلية"[1] جاء ذلك في أعقاب القرارات التي اتخذت في اجتماع لجنة الارتباط الخاصة بتاريخ 14 ديسمبر 2005 في لندن لتحسين فعالية المساعدات والدعم المالي على أساس الأولويات الفلسطينية وفقا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية/ لجنة مساعدة التنمية (DAC)[2] وإعلان باريس بشأن فعالية المساعدات لعام 2005 (منتدى التنمية المحلية،2013).

وحسب الشكل رقم(5): يظهر أن أهم مكون لهيكل التنسيق هو منتدى التنمية المحلية وهو مفتوح لممثلي السلطة الفلسطينية وجميع الجهات المانحة ووكالات المساعدات، وهو يضم كل من وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، المفوضية الأوروبية، النرويج البنك الدولي، الأونسكو وجميع الجهات ذات العلاقة ووكالات المساعدات ووكالات السلطة الفلسطينية ذات الصلة ويرتكز المنتدى على أربع مجموعات موزعة كالتالي؛

- **مجموعة إستراتيجية الاقتصاد** ويشترك في رئاستها كل من وزارة المالية، البنك الدولي، وتضم فرق عمل وتنسيق مختصة بعضوية كل من وزارة الاقتصاد ووزارة الزراعة واسبانيا ووزارة المالية وصندوق النقد الدولي وسلطة النقد الفلسطينية والوكالة الامريكية للتنمية الدولية مع الأونروا.
- **مجموعة إستراتيجية التنمية الاجتماعية** ويشترك في رئاستها وزارة الشؤون الاجتماعية ومكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة الأونسكو، أما عن فرق العمل والتنسيق المختصة فهي تضم كل من وزارة التربية والتعليم العالي وفرنسا و يونسكو بالإضافة إلى وزارة الصحة والوكالة الامريكية

[1] أنشئت اللجنة من قبل سكرتارية تنسيق المساعدات المحلية في مايو 2002 وكانت تعرف بلجنة تنسيق المساعدات المحلية (LACC) وكان يشترك في رئاستها اليونسكو والبنك الدولي، أما سكرتارية تنسيق المساعدات فقد أنشئت في أعقاب القرار الذي اتخذته لجنة الارتباط الخاصة في ديسمبر كانون الأول عام 2005.

[2] لجنة المساعدات التنموية (DAC) تتبع لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) وبعضوية 23 جهة مانحة ثنائية إضافة إلى المفوضية الأوروبية وتهدف إلى تطوير المساعدات التنموية من خلال التنسيق والتعاون مع المؤسسات الرئيسية، بالإضافة إلى جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالمساعدات الخارجية ونشر هذه المعلومات للعامة.

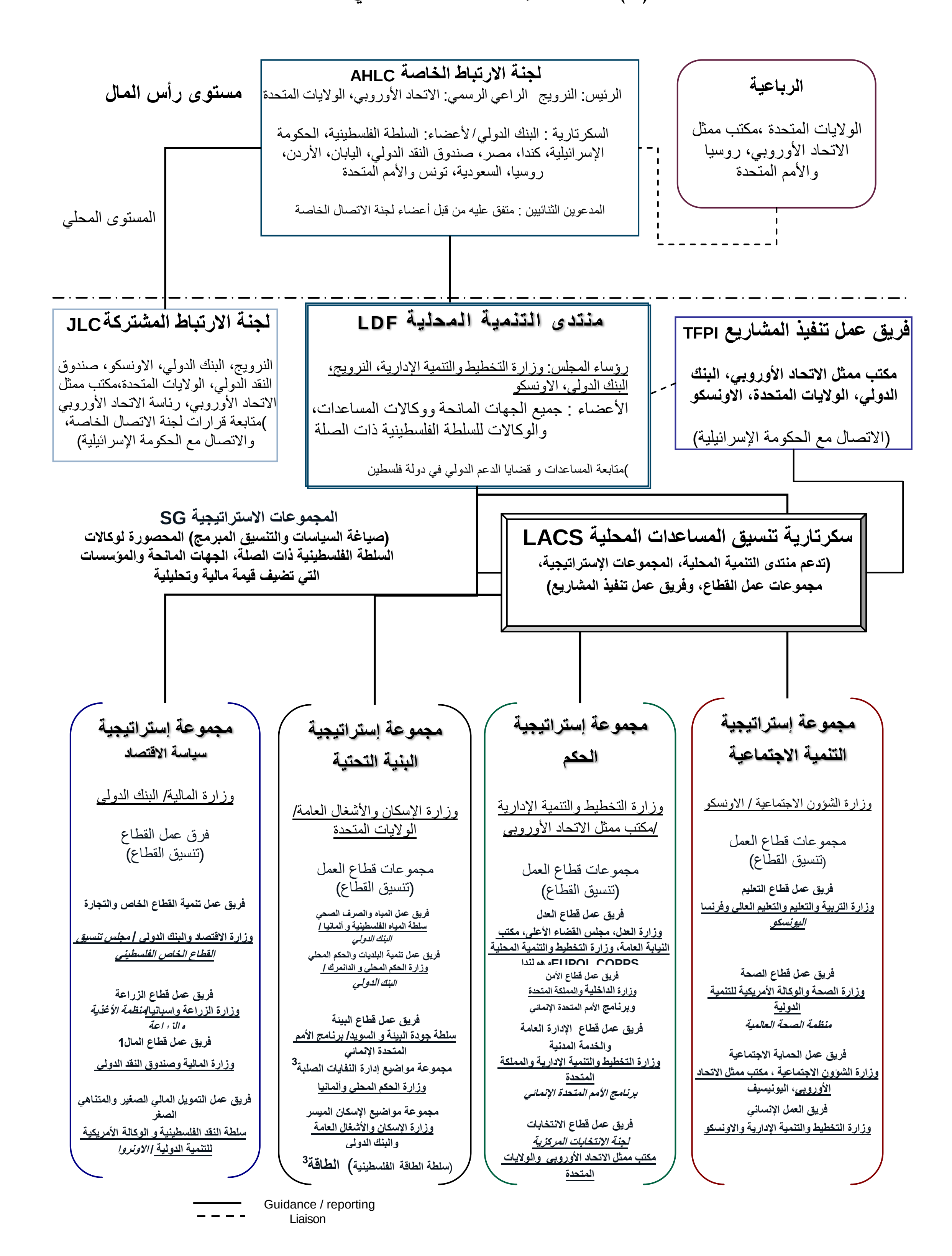
للتنمية الدولية ومنظمة الصحة العالمية ومكتب ممثل الاتحاد الأوروبي مع اليونيسيف ووزارة التخطيط والتنمية الإدارية والأونسكو.

- **مجموعة إستراتيجية البنية التحتية** والتي يشترك في رئاستها وزارة الإسكان والأشغال العامة والوكالة الأمريكية للتنمية. وتضم فرق العمل المختصة بعضوية كل من سلطة المياه الفلسطينية وألمانيا، ووزارة الحكم المحلي والدانمارك، والبنك الدولي، سلطة جودة البيئة والسويد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة الحكم المحلي وسلطة الطاقة الفلسطينية.
- **مجموعة إستراتيجية الحكم** والتي يشترك في رئاستها وزارة التخطيط ومكتب ممثل الاتحاد الأوروبي كما وتضم فرق العمل والتنسيق المختصة كل من وزارة العدل ومجلس القضاء الأعلى والنيابة العامة ووزارة التخطيط والتنمية الإدارية وهولندا ووزارة الداخلية والمملكة المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولجنة الانتخابات المركزية والأمم المتحدة.

ومنتدى التنمية البشرية هو بمثابة منتدى للتنسيق المنتظم على المستوى الوطني، حيث يركز على تقديم المساعدة والمتابعة بشأن خطة التنمية الوطنية للسلطة الفلسطينية. ويشترك في رئاسة المنتدى؛ وزارة التخطيط والتنمية الادارية، جنبا إلى جنب مع النرويج، البنك الدولي والأونسكو. ومنذ أكتوبر 2007 تعقد اجتماعات منتدى التنمية المحلية برئاسة رئيس الوزراء الفلسطيني، ويتم التخطيط والإعداد لهذه الاجتماعات من خلال رؤساء المجلس، وأصدقاء رؤساء المجلس وذلك على أساس الأولويات الأربعة للسياسة الاقتصادية: الحكم، تطوير البنية التحتية، التنمية الاجتماعية، القضايا الإنسانية، لتتولى دور المجموعات الاستراتيجية في التركيز على صياغة السياسات والتنسيق البرنامجي، والسعي إلى تحسين تصميم مشاريع الجهات المانحة لدعم أولويات السلطة الفلسطينية، فضلا عن درجة أعلى من تنسيق إجراءات الجهات المانحة (منتدى التنمية المحلية،2013).

ويرى الباحث أنه قد يأخذ على نظام تنسيق المساعدات عدم شمله على تمثيل يضم ائتلاف المنظمات والمؤسسات الأهلية وغير الحكومية رغم أهميتها ودورها التنموي في فلسطين وبخاصة لما تتميز به من قدرتها العالية في التشبيك ونسج العلاقات الدولية وتحصيل التمويل الخارجي.

شكل (5): هيكلية إدارة المساعدات في دولة فلسطين



المصدر : منتدى التنمية المحلية، 2013 من خلال الموقع الالكتروني: www.lacs.ps

2. السمات الأساسية للمساعدات الخارجية

تلقت السلطة الفلسطينية منذ إنشائها في عام 1994 أكثر من 25 مليار دولار أمريكي كمعونة من مانحين ثنائيين ومتعددي الأطراف (بما يعادل 15% من إجمالي الناتج المحلي كل عام)، ليبلغ متوسط نصيب الفرد من المعونة حوالي 340 دولار أمريكي[1].

ومع مرور الوقت أصبحت السلطة الفلسطينية وبصورة متزايدة تميل نحو توجيه التدفقات والمعونات الخارجية لتمويل العجز في الموازنة، حيث كان ما يقرب من ثلث المعونة يرد في صورة دعم للموازنة؛ وزادت هذه الحصة بعد عام 2007 لتتجاوز 80%. على أن هذا التطور في دعم الموازنة جاء على حساب الدعم الإنمائي (تقرير خبراء صندوق النقد الدولي، 2013، ص18-19).

ورغم حجم المساعدات الدولية التي وردت إلى الأراضي الفلسطينية وأثرها على دعم المرافق العامة في فلسطين إلا أن هذه المساعدات لم يتم التخطيط لصرفها في إطار خطة تنموية شاملة حيث أن جزءًا كبيرا من هذه المساعدات خصص لتغطية رواتب ومكافئات مقابل أتعاب المستشارين والخبراء القادمين من الدول المانحة أو برامج الدعم تحت بند المساعدات الفنية،[2] كما أن المناخ السياسي ألقى بظلاله على طبيعة وحجم هذه المساعدات ومسارها إغاثية كانت أو تنموية ويشار هنا إلى أن نسبة القروض بلغت 18% من إجمالي المساعدات (تقرير التنمية البشرية، 2004).[3]

وتشير البيانات المتوفرة إلى أن إجمالي المساعدات التي التزمت الجهات المانحة بتقديمها خلال الفترة (1994 - 2003) بلغت حوالي 7040 مليون دولار، بمعدل سنوي بلغ حوالي 704 مليون دولار، في حين بلغت المساعدات الخارجية المقدمة خلال الفترة (2004 – 2012) لتصل إلى حوالي 18,111 مليار دولار أي بمعدل سنوي بلغ 2012.4 مليون دولار وهنا نلاحظ التطور الواضح في حجم المساعدات الخارجية المقدمة للأراضي الفلسطينية (إحصاءات OECD،2013).

[1] تعتبر فلسطين من أكثر خمس دول متلقية للمساعدات الدولية لتصنف في العام 2011 كثالث أكبر متلق للمساعدات الإنسانية الرسمية حسب تقديرات وأرقام المنظمات الدولية والتي قيَمت فلسطين كمنطقة نزاع نشط ذات اقتصاد هش حسب مؤشر الضعف لبرنامج المساعدات الإنسانية العالمية. وقد كان في مقدمة هذه الدول المانحة الاتحاد الأوروبي الذي يعتبر الجهة المانحة الأكبر للفلسطينيين والذي قدم منذ العام 1993 أكثر من 5.6 مليار يورو تحت عنوان دعم التوصل إلى حل الدولتين لإنهاء الصراع الاسرائيلي الفلسطيني.(GHA,2013)

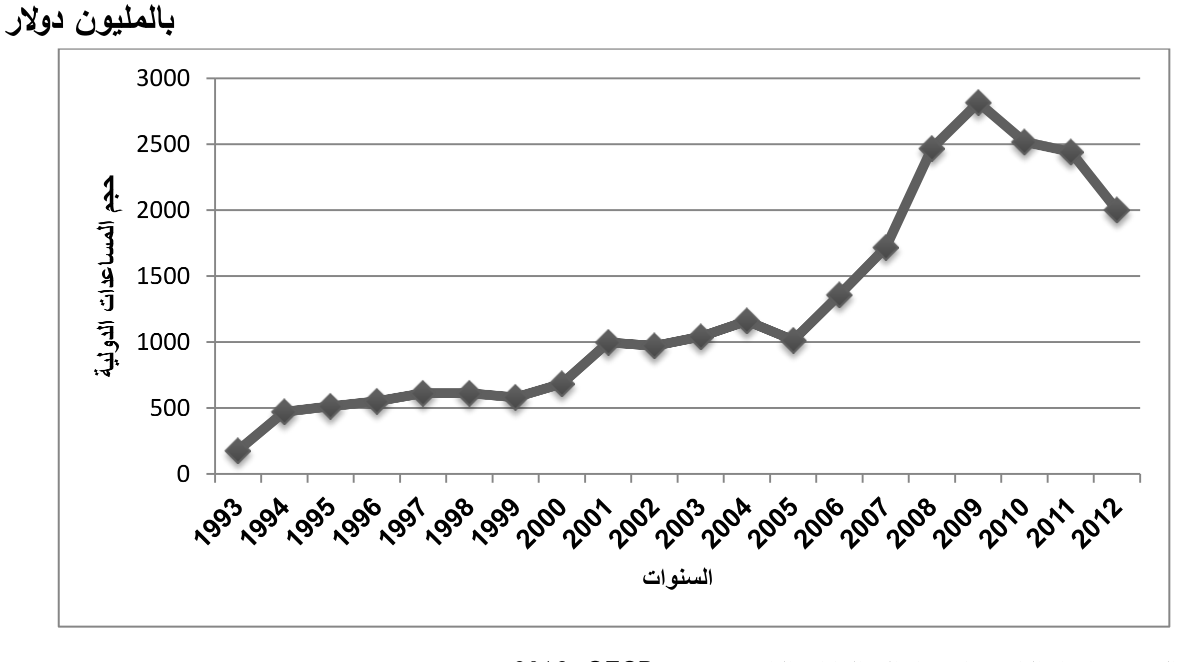
[2] يستوجب من القائمين على موضوع المساعدات الدولية لدى السلطة الفلسطينية إعادة النظر بشكل خاص في بند المساعدات الفنية ضمن التقييم الشامل للمساعدات الدولية، سواء كان ذلك على صعيد تصنيفها، أو توزيعها، أو أهدافها. فبند المساعدات الفنية مؤشر واضح على الاستغلال المرفوض للمساعدات الدولية المقدمة للسلطة الفلسطينية، ونموذج واضح لهدر هذه الأموال. (لبد،2004) ويتولى مهمة إدارة المساعدات الدولية المقدمة للسلطة الفلسطينية منذ انطلاقها كل من المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار) ووزارة المالية ووزارة التخطيط.

[3] يستند هذا الجزء من الدراسة إلى تقرير التنمية البشرية 2004 الصادر عن برنامج دراسات التنمية بيرزيت بعنوان " دور التمويل الدولي في بناء المجتمع وتمكين الإنسان الفلسطيني، والذي أعده د. ابراهيم الدقاق وآخرون.

وكما يتضح من **الشكل رقم (6)** أن حجم المساعدات الدولية للأراضي الفلسطينية هي في زيادة طردية فبعد أن كانت البداية مع 178.4 مليون دولار عام 1993، بلغت أعلى مستوى لها عام 2009 حوالي 2832 مليون دولار، لنجد أن حجم المساعدات زاد بمقدار الخمسة أضعاف خلال العشر سنوات الأخيرة إذا أخذنا عام 1999 كأساس حيث كان حجم المساعدات قد بلغ 580.55 مليون دولار سنويا ليبدأ مسار المساعدات الدولية في الارتفاع مع حلول العام 2000 والذي رافقه المناخ السياسي الذي ساد في الأراضي الفلسطينية من اندلاع انتفاضة الأقصى والتراجع الواضح آنذاك في الحياة المعيشية والاقتصادية للسكان الفلسطينيين. لتستمر المساعدات الدولية في الارتفاع لتصل أقصى مستوى لها سنة 2009 بالغة حوالي 2816 مليون دولار، لتشهد المساعدات الدولية خلال الفترة (2010-2012) انخفاضا ملموسا ومتواصلا حيث بلغت عام 2012 ما يعادل 2011 مليون دولار أي بمعدل انخفاض بلغ 29% عن عام 2009. وبذلك يكون فعليا حجم المساعدات الدولية المقدمة للأراضي الفلسطينية حوالي 25,151.86 مليار دولار وذلك خلال الفترة (1994-2012).

شكل (6): تطور المساعدات الدولية لفلسطين للفترة (1993-2012)

بالمليون دولار



المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى البيانات الواردة في موقع OECD، 2013

وحسب توقعات وأرقام منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD)[1] فإن الدعم السنوي يتجه عموما إلى الانخفاض المستمر خلال السنوات (2013-2016) حيث من المتوقع أن تكون في

---

[1] الاحصاءات والأرقام المدونة تم جلبها من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، 2013، انظر الموقع الالكتروني للمنظمة على الرابط: http://www.oecd.org/

حدود 1734 مليون دولار عام 2013 ليصل عام 2014 إلى 1605 مليون دولار ومن المتوقع أن يرتفع إلى 1641 مليون دولار ثم 1646 مليون دولار على التوالي، ليكون بذلك متوسط نصيب الفرد من إجمالي المساعدات السنوية مقدرا ب 400 دولار امريكي. إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الزيادة السكانية المتوقعة أنها تعادل 100 ألف نسمة سنويا.

أما فيما يتعلق بالقروض فتشير بيانات وزارتي التخطيط والمالية إلى أن جزء من المساعدات الدولية يقدر ب14% كان عبارة عن قروض في غالبيتها ميسرة وبعضها الآخر قروض تجارية، وحيث أن جميع المساعدات الواردة من الولايات المتحدة واليابان والاتحاد الأوروبي والدول العربية كانت على شكل منح، قدمت المؤسسات الدولية 23.5% فقط من مساعداتها على شكل هبات والباقي في شكل قروض هذا ما يتعلق بالفترة (1994–1997) لتشهد السنوات التالية تحولا في سياسة المانحين اذ تضاعفت القروض في الفترة (1998–2004) لترتفع نسبة القروض إلى إجمالي المساعدات حيث بلغت نسبة الإقراض للاتحاد الأوروبي والدول العربية 24.6% و37% على التوالي(عبد الكريم، 2005، ص28)، كما ويعتبر الاتحاد الأوروبي من أكبر مقدمي المساعدات المالية للسلطة الفلسطينية، وحسب بيانات وزارة التخطيط أن السلطة الفلسطينية تلقت ما نسبته 87% من إجمالي المساعدات المقدمة للفلسطينيين خلال تلك الفترة. في حين تلقت المؤسسات الأهلية ما نسبته 8%، والباقي 5% للقطاع الخاص.

إن أبرز ما يميز الفترة من العام 1994 حتى العام 2000 هو زيادة حصة دعم موازنة السلطة الفلسطينية لتغطية عجزها المستمر بالإضافة إلى حصة البرامج الإغاثية والطارئة التي بلغت حد 90% على حساب دعم المجالات التنموية ليكون الاتحاد الأوروبي مساهما بأكثر من 30% من قيمة تلك المساعدات، بينما كانت مساهمة الولايات المتحدة حوالي 15% وارتفعت مساهمة الدول العربية إلى حوالي 30% فترة (2006 – 2009) بعد أن كانت لا تصل حد 8% في الفترة (1994 – 2005) (إسماعيل،2011، ص19)، وبسبب ظروف الانتفاضة والنكسات السياسية والأمنية في الأراضي الفلسطينية طرأ على هذه المساعدات عدة تغيرات على هيكليتها وأشكالها حيث غلب عليها الطابع الإغاثي كون ذلك نتيجة طبيعية للحصار وسياسات الاحتلال من إغلاقات وتجريف وتدمير البنى التحتية، وبشكل عام نجد أن المساعدات الدولية اتسمت بقالب دعم موازنة السلطة الوطنية ودعم برامج التشغيل المؤقت وبرامج رفع مستويات المعيشة وتفعيل المشاركة المجتمعية وتقوية وتمكين الفئات المهمشة حيث تشير التقديرات إلى أن حوالي 17% من الفلسطينيين يعتمدون بشكل كلي تقريباً على المساعدات الخارجية (تقرير التنمية البشرية لبرنامج بيرزيت، 2004). وتبين أن فلسطين تلقت ما يقرب من 2.5 مليار دولار من المساعدات الخارجية خلال عام 2010 وهو مبلغ يشكل 36% من الناتج المحلي الفلسطيني (وزارة التخطيط والتنمية الإدارية،2011، ص23). كما وتشير التقديرات إلى أن الدعم

الخارجي السنوي للإنفاق الحكومي والتنمية بلغ في المتوسط حوالي 25% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وذلك للسنوات ما بين (2008–2010) حيث انخفض الدعم من 32% كنسبة من الناتج المحلي في عام 2008 إلى أقل من 11% من الناتج المحلي عام 2011، ويعزى هذا الانخفاض إلى تراجع التمويل من الجهات المانحة ليأسها من عملية التسوية السياسية وحل الدولتين بالتوازي مع الأزمة المالية العالمية بالإضافة إلى أزمة الديون السيادية للاتحاد الأوروبي، وتجميد المساعدات للسلطة الفلسطينية من قبل الكونغرس الأمريكي بعد نيل فلسطين العضوية في الأمم المتحدة. (المراقب الاقتصادي والاجتماعي، 2012، ص12)

3.التوزيع القطاعي للمساعدات الدولية

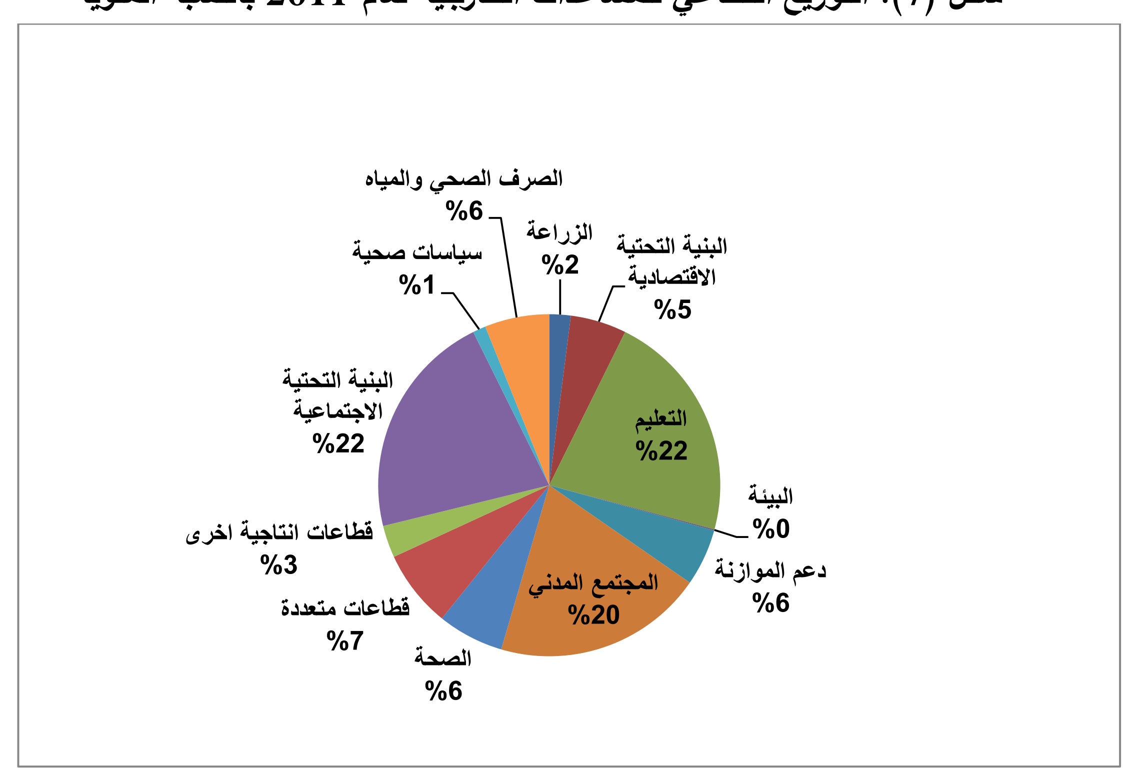
تميزت المساعدات الدولية خلال الفترة (1994–2000) أنها توزعت على قطاعات البنية التحتية والقطاع الاجتماعي، وبناء المؤسسات، وقطاع الإنتاج وذلك بالنسب 33.2%، 28.6%، 27.8%، 10.4% على التوالي، بينما توزعت المساعدات خلال الفترة (2002–2006) على كل من دعم الموازنة وبنسبة 64.1%، وعلى المشاريع التطويرية بنسبة 30.9%. فأهم بنود الدعم تركزت على النفقات الجارية خاصة الرواتب والنفقات التشغيلية (وزارة التخطيط، 2013، ص19). وبذلك نجد أن تركيبة المساعدات الدولية والأوروبية لم تخدم النشاط الاقتصادي وقد انعكست هذه النسب على الفترة (2008–2011) والتي شهدت خطة الاصلاح والتنمية الفلسطينية فقد حظي القطاع الاجتماعي على أعلى نسبة تمويل خارجي بما نسبته 40% من إجمالي الدعم ليحتل قطاع الأمن والقانون المرتبة الثانية بما نسبته 30% في حين حظيت القطاعات الإنتاجية والصناعية والزراعية على نسبة 7% فقط في أفضل أحوالها (حمدان، 2010، ص26).

إن التقلب في حجم ونوع المساعدات خلال الأعوام السابقة بين ما هو طارئ وتنموي ودعم للموازنة وخاصة خلال العشر سنوات الأخيرة ما هو إلا دلالة جعلت من السلطة الوطنية تأقلم خططها التنموية لتتماشى مع السياسة الخارجية، وحسب البنك الدولي فإن نسبة التزام الجهات المانحة بالمساعدات كان 7:1 عام 2000 لصالح التنمية على حساب الإغاثة، ليتحول عام 2002 إلى 5:1 لصالح المساعدات الطارئة والإغاثية على حساب التنمية، هذا ومثّل العام 2006 مفصلا مهما في تغير مسار الدعم لنجد أن دعم الموازنة كان له أثر كبير على تحول هذه المساعدات لصالحه على حساب الإغاثة والتنمية (ديفوير. ترتير،2009،ص18).

ويتضح من **الشكل رقم (7)** أن المساعدات الخارجية التي وردت إلى الأراضي الفلسطينية عام 2011 تميزت بحيازة قطاعي التعليم والبنية التحتية الاجتماعية على أعلى حصة وذلك بمعدل 22% لكل منهما كما حصل المجتمع المدني على نسبة 20% في حين تقدر حصة قطاعات الصحة

والصرف الصحي والمياه ودعم البنية الهيكلية الاقتصادية بالإضافة إلى دعم الموازنة ما نسبته 6% لكل منها، أما قطاعات الزراعة والبيئة حصلت على أدنى مستوى من الدعم، وهذا إن دل فيدل على تمركز المساعدات الدولية وتوجهها لصالح المسار الإغاثي على حساب المسار التنموي بما لا يساهم في تعزيز وتنمية القدرات الاقتصادية.

شكل (7): التوزيع القطاعي للمساعدات الخارجية لعام 2011 بالنسبة المئوية



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على إحصاءات منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي . OECD،2013

هذا وقد كان للاضطرابات السياسية في الأراضي الفلسطينية بين عامي 2005 و2007 تحولا دراماتيكيا في تخصص ونوع المساعدات المقدمة فقد انخفضت المساعدات التنموية إلى أقل من 10% عام 2007 لحساب مشاريع دعم الخدمات الطارئة ومع زيادة حجم المساعدات العربية لترتفع نسبة دعم الموازنة من حوالي 33% عام 2005 إلى حوالي 70% عام 2007 والذي ساهم بذلك هو قبول الدول المانحة لخطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية لتزيد بذلك نسبة التمويل بسرعة أكبر بكثير مما كانت عليه السنوات السابقة (ديفوير. ترتير،2009،ص18).

ويمكن القول فعليا أن الإنفاق العام في فلسطين لا يزال يميل باتجاه الأجور والمعاشات التقاعدية والتحويلات ويأتي ذلك على حساب الاستثمار في التعليم والبنية التحتية العامة فقد أصبحت تدفقات المعونة الرسمية إلى السلطة الفلسطينية أكثر تقلبا وميلا نحو دعم الموازنة فقبل عام 2001 كان ما يقرب من ثلث المعونة يرد في صورة دعم للموازنة؛ لتزيد هذه الحصة بعد عام 2007 متجاوزة حد 80% وجاء هذا التطور في دعم الموازنة على حساب الدعم الإنمائي. وتعتبر فلسطين من ضمن

قائمة بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تسجل أعلى المستويات في نسبة الإنفاق الجاري إلى إجمالي الناتج المحلي، حيث يمثل الإنفاق على الأجور حوالي نصف النسبة، لا يزال الإنفاق الإنمائي المطلوب يتراجع بشدة، ليمثل في عام 2012 أقل من3% من إجمالي الناتج المحلي وقد أدى تخصيص موارد المالية العامة على هذا النحو المائل إلى دفع الاقتصاد للخضوع لهيمنة قطاع الخدمات غير التجارية، في حين أدى عدم كفاية البنية التحتية إلى وضع عقبات إضافية أمام نمو القطاع الخاص (صندوق النقد الدولي،2013).

ويرى الباحث أن نسبة كبيرة من الدعم الدولي لفلسطين توجه لتغطية عجز الموازنة والنفقات التشغيلية والاجتماعية ما يعني أن أثر التمويل الخارجي ضعيف حيث انصب على مجالات لا تمت بالتنمية الحقيقية المرجوة، ويظهر الخلل الواضح في زيادة فاتورة الرواتب في القطاع العام عن المعقول والمناسب إذا ما قارناه بالدول المجاورة لذا يجب أن يكون هناك رؤية جادة لتحقيق التوازن المطلوب بين نصيب الرواتب وأوجه الإنفاق المختلفة وبالتالي تخفيض نصيب وحصة الرواتب من النفقات الإجمالية للسلطة الفلسطينية.

المبحث الثالث: التطور التاريخي للعلاقات الأوروبية الفلسطينية

1. نشأة الاتحاد الأوروبي

في 09 مايو 1950 دعا وزير الخارجية الفرنسي"**روبرت شومان**" إلى إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، وكان وراء فكرة هذا المشروع "**جان مونيه**" الذي يعتبر الأب الروحي للاتحاد الأوروبي، وذلك بعضوية كل من ألمانيا وفرنسا ليترك باب العضوية مفتوحا للدول الأوروبية الأخرى ليكون بعد ذلك معاهدة باريس في 18 أبريل 1951 بين ست دول أوروبية هي فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، هولندا، بلجيكا، لوكسمبورغ لتأتي بعدها معاهدة روما في 25 مارس 1957 والتي شكلت تحولا مهما نحو إقامة الكيان الاقتصادي الأوروبي الكبير (زكري،2011. ص31). ليشهد عام 1987 التوقيع على القانون الأوروبي الموحد، هذا ومع انهيار المنظومة الاشتراكية، أصبح الأوروبيون أكثر قربًا وجواراً، لتكتمل في عام 1993 السوق الموحدة تحت راية "الحريات الأربع" المتمثلة في: حركة البضائع والخدمات والأشخاص والأموال. وشهد عقد التسعينات كذلك معاهدتين؛ وهما معاهدة "ماستريشت" الخاصة بالوحدة الأوروبية العام 1993 ومعاهدة أمستردام في عام 1999. ليكون العمل سويًا في أمور الأمن والدفاع. ليكتسب الاتحاد الأوروبي في عام 1995 ثلاثة أعضاء جدد، وهم النمسا وفنلندا والسويد. وقد أُطلق اسم قرية صغيرة في لوكسمبورج على اتفاقيات" شنجن" التي تسمح بشكل تدريجي للأفراد بالتنقل بدون فحص جوازات سفرهم(EEAS,2013)[1].

1.1 تعريف الاتحاد الأوروبي :

هو هيئة حكومية دولية للدول الأوروبية تتألف من 28 دولة وآخرهم كانت كرواتيا التي انضمت إلى الاتحاد في: 1 يوليو2013، ومن أهم مبادئ الاتحاد الأوروبي نقل صلاحيات الدول القومية إلى المؤسسات الدولية الأوروبية. لتظل هذه المؤسسات محكومة بمقدار الصلاحيات الممنوحة من كل دولة على حدا لذا لا يمكن اعتبار هذا الاتحاد على أنه اتحاد فدرالي حيث إنه يتفرد بنظام سياسي فريد من نوعه في العالم، وللاتحاد الأوروبي سوق موحد ذو عملة واحدة هي اليورو الذي تبنت استخدامه 18 دولة من أصل ال28 الأعضاء[2]، كما له سياسة زراعية مشتركة وسياسة صيد بحري موحدة.(موقع الاتحاد الأوروبي، 2013)

---

[1] هيئة العمل الخارجي الأوروبي للمزيد أنظر الموقع الالكتروني: http://eeas.europa.eu/,2013

[2] الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وسنة الانضمام هي: النمسا (1995)، بلجيكا (1952)، بلغاريا (2007)، كرواتيا (2013)، قبرص (2004)، الجمهورية التشيكية (2004)، الدنمارك (1973)، إستونيا (2004)، فنلندا (1995)، فرنسا (1952)، ألمانيا (1952)، اليونان (1981)، المجر (2004)، ايرلندا (1973)، إيطاليا (1952)، لاتفيا (2004)، ليتوانيا (2004)، لوكسمبورغ (1952)، مالطا (2004)، هولندا (1952)، بولندا (2004)، البرتغال (1986)، رومانيا (2007)، سلوفاكيا (2004)، سلوفينيا (2004)، إسبانيا (1986)، السويد (1995)، المملكة المتحدة (1973).

أما عن مبادئ الاتحاد الأوروبي فيمكن تلخيصها في النقاط التالية (زكري،2011. ص31):

2.1 مبادئ الاتحاد الأوروبي:

1) التعاون بين الدول الأعضاء وهي الطريقة التي يتم الاعتماد عليها في تأسيس الاتحاد عن طريق بقاء كل دولة مستقلة عن باقي الدول.
2) احترام الهوية الوطنية للدول الأعضاء التي تقوم على نظام الحكم الديمقراطي.
3) احترام الحقوق والحريات الأساسية المنصوص عليها في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.
4) تعزيز التعاون السياسي والاقتصادي عن طريق إنشاء اتحاد اقتصادي ونقدي.

2. مؤسسات الاتحاد الأوروبي:

1.2 البرلمان الأوروبي (EP)[1]

البرلمان هو من أهم مؤسسات صنع القانون الأساسي للاتحاد الأوروبي، فهو يمثل الشعب ويتم انتخاب نوابه مباشرة كل خمس سنوات جنبا إلى جنب مع مجلس الاتحاد الأوروبي وأهم مهامه مناقشة وتمرير القوانين الأوروبية بالإضافة إلى مناقشة واعتماد موازنة الاتحاد الأوروبي.

2.2 المجلس الأوروبي (COE)

يتكون من وزراء الدول الأعضاء في الاتحاد، وتتم رئاسته عن طريق التداول مرة كل ستة أشهر (زكري،2011.ص33). وهو يعمل على اعتماد قوانين وتنسيق السياسات بالإضافة إلى[2]:

- تمرير قوانين الاتحاد الأوروبي.
- تنسيق السياسات الاقتصادية العامة من البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.
- توقيع الاتفاقيات بين الاتحاد الأوروبي والبلدان الأخرى.
- يوافق على الميزانية السنوية للاتحاد الأوروبي.
- تطوير السياسات الخارجية والدفاعية للاتحاد الأوروبي.
- تنسيق التعاون بين المحاكم وقوات الشرطة في الدول الأعضاء.

3.2 المفوضية الأوروبية (EC) [3]

هي واحدة من المؤسسات الرئيسية للاتحاد الأوروبي، فهي تمثل وتدعم مصالح الاتحاد الأوروبي ككل فتعمل على تحضير مسودات لمقترحات القوانين الأوروبية الجديدة، كما أنها تدير

أما الدول التي على الطريق لعضوية الاتحاد الأوروبي فهي: أيسلندا، الجبل الأسود، صربيا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تركيا. أما المرشحين المحتملين فهم: ألبانيا، البوسنة والهرسك، كوسوفو. (Europa.eu)

[1] http://www.europarl.europa.eu

[2] http://europa.eu/about-eu/institutions-bodies/council-eu/index_en.htm

[3] http://ec.europa.eu/index_en.htm

الأعمال اليومية وتنفيذ للسياسات وإدارة ميزانية الاتحاد وتخصيص التمويل. كما وينسب إلى المفوضية الإشراف وتنفيذ سياسات الاتحاد الأوروبي.

4.2 المحكمة الأوروبية لمراجعي الحسابات (ECA)[1]

تعمل محكمة العدل على التأكد من تطبيق القوانين بنفس الطريقة في كل دول الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى البث في النزاعات القانونية بين حكومات الاتحاد الأوروبي ومؤسسات الاتحاد الأوروبي ويمكن للأفراد أو الشركات أو المنظمات أيضا رفع دعاوى أمام المحكمة إذا شعروا بانتهاك حقوقهم من قبل مؤسسة الاتحاد الأوروبي، هذا وللمحكمة قاض واحد عن كل بلد، كما للمحكمة ثمانية 'دعاة العام' الذين تتمثل مهمتهم في تقديم الآراء بشأن القضايا المعروضة على المحكمة ومدة تعيينهم ست سنوات.

5.2 البنك المركزي الأوروبي (ECB) [2]

هو المسؤول عن تأطير وتنفيذ السياسة الاقتصادية والنقدية في الاتحاد الأوروبي، ويعمل على الحفاظ على استقرار الأسعار وإبقاء التضخم تحت السيطرة، والعمل على استقرار النظام المالي، ويعمل البنك المركزي الأوروبي مع البنوك المركزية في جميع دول الاتحاد الأوروبي ال 28 وهم يشكلون معا النظام الأوروبي للبنوك المركزية (ESCB).

6.2 مجلس الحسابات الأوروبي (ESA)

أنشئ مجلس الحسابات في عام 1975 ومقره في لوكسمبورغ ويقوم بمراقبة نفقات الاتحاد حتى تتماشى والتنظيمات المالية المقرة وفقا للأهداف المسطرة.(زكري،2011. ص33) ويتمثل دوره في تحسين إدارة مالية الاتحاد الأوروبي ورفع تقرير عن استخدام الأموال العامة ومن الوظائف الأكثر أهمية التي يتميز بها هو أن يقدم للبرلمان والمجلس الأوروبي التقرير السنوي عن السنة المالية السابقة.[3]

7.2 هيئة العمل الخارجي الأوروبي (EEAS) [4]

تعتبر بمثابة السلك الدبلوماسي للاتحاد الأوروبي ولها دور رئيس في إدارة السياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي.

---

1 http://europa.eu/about-eu/institutions-bodies/court-auditors/index_en.htm

2 http://europa.eu/about-eu/institutions-bodies/ecb/index_en.htm

3 http://www.eca.europa.eu/Pages/Splash.aspx

4 http://www.eeas.europa.eu

8.2 لجنة الأقاليم "مجلس النواب" (COR) [1]

هي هيئة استشارية تمثل السلطات المحلية والإقليمية في الاتحاد الأوروبي، ويأتي دورها في طرح مقترحات محلية وإقليمية تتعلق بسياسة العمالة، والبيئة، والتعليم، أو الصحة العامة والتشاور مع المجلس والبرلمان قبل اتخاذ قرارات الاتحاد الأوروبي، كما ويتاح لكل بلد أن يختار أعضائه بطريقته الخاصة لمدة خمس سنوات.

9.2 بنك الاستثمار الأوروبي (EIB)[2]

بنك الاستثمار الأوروبي هو بنك الاتحاد الأوروبي الذي يعمل بشكل وثيق مع غيره من مؤسسات الاتحاد لتنفيذ سياسته من إقراض ودمج وتقديم المشورة، فهو يقدم التمويل والخبرات للمشاريع الاستثمارية المستدامة التي تسهم في تعزيز أهداف سياسة الاتحاد ويتركز أكثر من 90٪ من نشاطه في أوروبا كما أنه يقوم بتنفيذ الجوانب المالية للسياسات الخارجية والتنموية للاتحاد الأوروبي ودعم مشاريع التنمية الإقليمية والاستثمارات المرتبطة بالتنمية البشرية والاجتماعية، بالإضافة إلى رفعه الجزء الأكبر من موارد الإقراض في أسواق رأس المال الدولية من خلال إصدار السندات كما يعمل على تقديم منتجات مالية مبتكرة، رؤوس أموال، ومساعدات تقنية، كما ويساهم في المساعدة لدعم مسلسل الإصلاح الاقتصادي والخوصصة في البلدان المتوسطية الشريكة.

10.2 اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية (EESC)[3]

تأسست في عام 1957 كمنتدى لمناقشة القضايا المتعلقة بالسوق الواحدة وهي تبلور الرأي الرسمي بشأن المقترحات التشريعية في الاتحاد الأوروبي وذلك بالتعاون مع النقابيين وجماعات العمال وأرباب العمل والمزارعين، ولدى اللجنة **353** عضوا من جماعات المصالح الاقتصادية والاجتماعية في جميع أنحاء أوروبا، ويتم ترشيح الأعضاء من قبل الحكومات الوطنية ويعينهم مجلس الاتحاد الأوروبي لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد.

11.2 صندوق الاستثمار الأوروبي (EIF) [4]

تم إنشاء صندوق الاستثمار الأوروبي في عام 1994 لمساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة والجديدة فهو يوفر لها، رأس المال الاستثماري بالإضافة إلى توفير الضمانات اللازمة للمؤسسات

---

[1] http://cor.europa.eu/Pages/welcome.html

[2] http://www.eib.org/about/index.htm

[3] http://www.eesc.europa.eu

[4] http://www.eif.org

– يعرف صندوق الاستثمار بأنه وعاء استثماري يقوم بجمع رؤوس أموال مجموعة من المستثمرين ليديرها وفق استراتيجية وأهداف استثمارية محددة يضعها مدير الصندوق لتحقيق مزايا استثمارية، ولا يمكن للمستثمر الفرد تحقيقها بشكل منفرد في ظل محدودية موارده المتاحة. (مجلة هيئة السوق المالية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص3)

المالية (مثل البنوك) لتغطية قروضها لهذه الشركات. كما أن الصندوق ينشط في دول الاتحاد وفي تركيا ودول رابطة التجارة الحرة الأوروبية أيسلندا وليختنشتاين[1] والنرويج.

3. الخلفية التاريخية للعلاقات الفلسطينية الأوروبية

1.3 بداية تبلور الموقف الأوروبي الرسمي:

شكلت أزمة حظر النفط في عام 1973 منعطفا مهماً في نمو الدور الأوروبي في المنطقة، ويظهر ذلك في حجم الواردات الأوروبية من الطاقة حيث أن ما نسبته 80% من هذه الموارد تأتي من الشرق الأوسط مقارنة بما نسبته 12% فقط من موارد طاقة الولايات المتحدة الأمريكية. ما يفسره البعض دافعاً لتوجه وتركيز سياسة أوروبا على الاقتصاد والاستثمار جهة الشرق، وما دعم هذا التوجه؛ الرأي القائل بأن الاستثمار الاقتصادي في الشرق الأوسط يعادل الاستثمار في مستقبل أوروبا، في سياق آخر فقد كان واضحا أنّ المنطقة المتوسطية تسير باتجاه تشكيل قوة إقليمية جديدة لها مكانتها العالمية، وقد تبلور ذلك بداية التسعينات، حينها استخدمت أوروبا عملية برشلونة لتأسيس فرص اقتصادية ولترتيب منطقة تجارة حرة والعمل على تطوير العلاقات الحضارية بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب وشرق المتوسط (بخاري، 2011)، ليبشر الاتفاق على بنود إعلان برشلونة[2] بتحول كبير يؤهل المنطقة لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين وفي مقدمتها القضية الفلسطينية(تركماني، 2004، ص1-2). ليترافق ذلك مع جهد الاتحاد الأوروبي لتحديد دوره على الساحة الدولية كنوع من مواجهة مشروع الشرق الأوسط الجديد عام 1994 والذي طرحه بيرس وزير الخارجية الاسرائيلي الأسبق بمباركة الولايات المتحدة الأمريكية، وما يدعم ذلك هو الثقل المالي والاقتصادي للاتحاد الذي تبناه في سبيل إحداث اختراقات استراتيجية في المنطقة (طافش،2010،ص61). رغم ذلك

---

[1] هي دولة غير ساحلية تقع في جبال الألب في أوروبا الوسطى تحدها سويسرا إلى الغرب والجنوب والنمسا في الشرق، تزيد مساحتها قليلًا عن 160 كيلومترًا مربعًا ويقدر عدد سكانها بنحو 35,000 نسمة، عاصمة الدولة هي فادوز ولكن شان هي أكبر المدن، تمتلك ليختنشتاين ثاني أعلى ناتج محلي إجمالي للشخص الواحد في العالم من حيث تعادل القدرة الشرائية كما تمتلك أدنى دين خارجي في العالم، كما تمتلك ليختنشتاين ثاني أدنى معدل للبطالة في العالم بنسبة 1.5% حيث موناكو الأولى.

[2] عقد مؤتمر برشلونة الأوروبي المتوسطي يومي 27-28 نوفمبر 1995، بمشاركة كافة دول الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر، واثنتي عشر دولة متوسطية بالإضافة إلى حضور موريتانيا كمراقب، وحضور الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، ودول شرق ووسط أوروبا ودول البلطيق وألبانيا بصفة ضيف في الجلسة الافتتاحية فقط للمؤتمر واستبعدت ليبيا لأسباب سياسية. وقد تضمن الإعلان ثلاث أجزاء رئيسية وهي: المشاركة السياسية والأمنية، المشاركة الاقتصادية والمالية، والمشاركة الاجتماعية والثقافية والإنسانية، بالإضافة إلى برنامج عمل يتضمن تحديد كيفية تنفيذ ومتابعة ما جاء بالإعلان. وإذا كان إعلان برشلونة ركز أعماله على الجانب الاقتصادي، فإنه طرح في المقابل برامج عمل وأهداف سياسية وأمنية وثقافية واجتماعية.(مسار علاقات التعاون الأورومتوسطي،2007،ص2)

ينظر إلى الموقف الأوروبي اتجاه قضايا الشرق الأوسط أنه كان دون المستوى المطلوب، والمرجح أنّ من أهم أسباب ضعف هذا الموقف يرجع إلى ضعف الهيكل الدستوري للاتحاد الأوروبي. حيث أنّ هيكل الاتحاد لا يساعد على أخذ القرارات بشكل متفق، فلا توجد هناك أهداف موحدة بين الدول المختلفة المكونة للاتحاد الأوروبي حيث أن القرارات التي تصدر والمواقف التي تتخذ ضمن الاتحاد الأوروبي ترجح لصالح الدولة التي تمتلك المركز والدور الدولي الأقوى في ذلك الوقت، فتعمل على تطبيق سياستها لا سياسة الاتحاد. فنظام الاتحاد يعطي الدول الأعضاء سيادة عندما تتعلق القرارات بالشؤون الدولية ما يعطل تشكيل أي قرار موحد. ويرجع السبب وراء اختلاف السياسات الأوروبية نحو الشرق الأوسط إلى اختلاف إرث الدول الأوروبية بالمنطقة، السبب الآخر هو أنّ اهتمامات الاتحاد الأوروبي اليوم أصبحت اقتصادية وأمنية أكثر من كونها سياسية فدور الدول الأوروبية خلال عملية السلام كان يدور حول الجانب الاقتصادي والمالي لتترك الدور السياسي للولايات المتحدة (بخاري، 2011).

2.3 فترة السبعينات:

لقد كان للخشية الأوروبية من انتقال الصراعات الإقليمية إليها هاجسا ولا يزال. ليكون هذا الافتراض الضمني مقدمة لدعم بيئة السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين للتوفيق بين مصالح أوروبا المختلفة من جهة، والعمل على إرضاء إسرائيل واسترضاء الدول العربية من خلال توفير ظروف معيشية لائقة في الأراضي الفلسطينية من جهة أخرى. فبعد أن شهد عام 1976 عضوية منظمة التحرير الفلسطينية في جامعة الدول العربية، وبعد ما كانت المساعدات الخارجية مقتصرة فقط على الدول العربية (الغنية بالنفط) سواء كانت مباشرة إلى منظمة التحرير الفلسطينية أو إلى الجمعيات الخيرية الفلسطينية، بدأت في عام 1979 المجموعة الأوروبية سياسة جديدة ركزت على مساعدة الأراضي الفلسطينية المحتلة عام1967، من خلال تمويل مشترك مع المنظمات الأوروبية غير الحكومية لبعض المشاريع، وقد تميزت هذه الطريقة بسرعة التنفيذ والفعالية، لكنها لم تكن قادرة على الدفع باتجاه إستراتيجية إنمائية للاقتصاد الفلسطيني (عبد الكريم، 2010، ص7) ليبرز الموقف الأوروبي بعدها رسميا ممثلا بالمجلس الأوروبي وذلك في إعلان البندقية عام 1980 معلنا دعم الحقوق المشروعة للفلسطينيين في الوجود والأمن (Al-Fattal,2010,P:3)، ليأتي في أعقاب ذلك الإعلان تقديم المجموعة الأوروبية مساعدة خجولة للأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 في اعتمادات موازنة الفترة:

(1981–1986) بما يقارب 8.98 مليون إيكو[1](عبد الكريم، 2010، ص7)، وفعليا يمكن القول أن بداية تدفق المساعدات المالية الأوروبية للفلسطينيين بدأ مع العام 1971 بدعمها هيئات الأمم المتحدة

[1] قدرت نسبة الايكو إلى الدولار لعام 1989م ب 1.10.

من خلال برنامج اللاجئين (UNRWA) ودعمها في عام 1978 لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي (UNDP) (Al-Fattal,2010,P:3).

3.3 فترة الثمانينات:

على الرغم من الجهود التي بذلها الاتحاد الأوروبي لتفادي أن يوضع في موضع المنافس مع الولايات المتحدة الأمريكية فإن نوعا من التقسيم الضمني للأدوار بتجاوز الإطار المالي الصرف طغى في تلك الفترة، لتصبح الولايات المتحدة الممول الرئيسي لإسرائيل، في المقابل لعب الاتحاد الأوروبي دور الراعي المتميز للسلطة الفلسطينية، فالاتحاد الأوروبي من أهم وأول الأطراف التي تحركت منذ توقيع اتفاق أوسلو ليسخر دعمه اتجاه تطوير الاقتصاد الفلسطيني وتحقيق تعاون اقتصادي إقليمي يكون فيه الدور الريادي للاتحاد على أساس رئاسته لمجموعة العمل الخاصة بالتعاون الاقتصادي الإقليمي في إطار مفاوضات متعددة الأطراف (إسماعيل،2011، ص15). وشهد العام 1986 البدء بانتهاج أدوات جديدة لمنح المساعدات ليطور أولوياته نحو وجهة جديدة مركزا على دعم البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة مع بعض ترتيبات الأفضلية التجارية للصادرات الفلسطينية لتمنح المجموعة الاقتصادية الأوروبية الفلسطينيين أول تفضيلية وصول المنتجات القادمة من الأراضي المحتلة عام 1986 (كنفاني،2000،ص5-6).

ومع بداية الانتفاضة الأولى عام 1987 قام الاتحاد الأوروبي بتقديم مساعدات مباشرة للشعب الفلسطيني لغرض تنفيذ مشاريع اقتصادية واجتماعية وكان ذلك من خلال حساب خاص أدرج في ميزانية الاتحاد تحت بند " **المعونات المقدمة للأراضي المحتلة** " وقد قدر إجمالي الدعم المقدم حتى العام 1993 حوالي 150 مليون دولار (خضر، 2003، ص 528).

إن تأكيد الاتحاد الأوروبي على مبادئ البندقية، ورغبته في أن يكون جزءا من المشهد السياسي الجديد في الشرق الأوسط برز من خلال التزامه بتقديم مساعدات مالية لعملية السلام، ما دفع الأطراف المعنية إلى الترحيب بذلك، سواء الفلسطينيون الذين هم بأمس الحاجة لدعم أنشطتهم الاقتصادية، في الوقت الذي كان فيه الإسرائيليين والأميركيين سعداء في أن 'القارة العجوز'[(1)] ستدفع الفاتورة. ليتقدم دور الاتحاد الأوروبي ضمن قائمة أوائل المبادرين بعد توقيع اتفاق أوسلو للعمل على تطوير ودعم الاقتصاد الفلسطيني على اختلاف قطاعاته تحت سقف التعاون الإقليمي الاقتصادي (إسماعيل،2011، ص15).

---

[1] القارة العجوز: هو مصطلح شائع يطلق على قارة أوروبا ويعود إطلاق هذه التسمية إلى عدة أسباب أهمها؛ 1. النسبة المرتفعة لكبار السن مقارنة بالتعداد الكلي لعدد سكان القارة. 2. قدم حضارات القارة كالإغريقية والرومانية والبيزنطية. 3. ولأنها جزء من العالم القديم بالأصل آسيا وأوروبا وأفريقيا. (ويكيبيديا، الموسوعة الحرة،2013)

4.3 فترة التسعينات:

بحلول عام 1991، وما نتج عن حرب الخليج الأولى من خسارة العراق وانعكاسات ذلك على القضية الفلسطينية وممثلها منظمة التحرير الفلسطينية بسبب موقفها المؤيد للعراق[1]، قررت منظمة التحرير المشاركة في مؤتمر مدريد في أكتوبر من العام 1991، لتبدأ مرحلة سياسية جديدة تمثلت في مفاوضات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وفي غضون بضعة أشهر من هذا الاجتماع ومع ما شهده العالم من انهيار الاتحاد السوفياتي، واختفاء اسم منظمة التحرير الفلسطينية من قائمة الولايات المتحدة للإرهاب، ساعد هذا الأمر القضية الفلسطينية على أن توضع على جدول الأعمال الدولي-Al (Fattal,2010,P: 4)، لينعكس ذلك في اتجاه رفع وتيرة المعونات الأوروبية الداعمة للسلطة الفلسطينية حديثة الإنشاء ومساندتها في التأقلم مع مسؤولياتها المختلفة وخلق البيئة المناسبة للعملية السلمية(المفوضية الأوروبية في الضفة وغزة، 2003).

لقد تميز الدور الأوروبي اتجاه القضية الفلسطينية بالاقتصار على حل القضايا الداخلية وتطوير الاقتصاد الفلسطيني، دون التركيز على محادثات السلام فقد أسهم الاتحاد الأوروبي في تمويل مشاريع التنمية في الأراضي الفلسطينية تحت عنوان اتفاقيات شرق أوسطية أوروبية لتنمية المنطقة بهدف تحقيق التعاون والأمن، في المقابل تمت إعاقة الشراكة بسبب فشل وإخفاقات عمليات السلام، لتبدأ مرحلة جديدة من اختراق حالة الحياد الأوروبي من العملية السلمية ليشهد إعلان البندقية الحالة الوحيدة التي اتفقت فيه الدول الأوروبية، في موقف موحد ضد الاستيطان الإسرائيلي الغير مشروع (Smith, Karen E, 2005).

هذا ومنحت المجموعة الأوروبية عام 1993 السلطة الفلسطينية دعما قدره 90 مليون إيكو كمساعدات تنموية شملت تمويل مشروعات مشتركة مع المنظمات الأوروبية غير الحكومية بالإضافة إلى مساعدات مباشرة للاجئين الفلسطينيين وتقديمها مبلغ 15 مليون إيكو كمساعدة مباشرة لتشجيع التصدير الزراعي اتجاه الاتحاد الأوروبي وتخصيص مبلغ 5 مليون إيكو كمعونات طارئة (إسماعيل، 2009، ص16). ففي 29 سبتمبر 1993 طرحت المفوضية الأوروبية دعمها للعملية السلمية بتخصيصها مبلغ 500 مليون إيكو[2] للشعب الفلسطيني وذلك للفترة ما بين (1994–1998) في

---

[1] يذكر الموقف المؤيد لمنظمة التحرير الفلسطينية بوقوفها إلى جانب الرئيس العراقي صدام حسين، ما أثار غضب الكويت والمملكة العربية السعودية – أكبر المساهمين الماليين لمنظمة التحرير الفلسطينية في ذلك الوقت وبالتالي قطع المساعدات المالية.

[2] الإيكو (ECU): عملة نقد شكلية قام النظام النقدي الأوروبي بإنشائها لغرض المحافظة على استقرار العملات المحلية ويمكن وصفها بأنها العملة الأوروبية الموحدة السابقة لليورو.

شكل منح، لتشهد بداية هذه الفترة فتح المفوضية الأوروبية أبوابها في القدس الشرقية للمساعدة في تنسيق الجهود (Al-Fattal,2010,P:8-10) .

وعلى صعيد الدعم الأممي بادرت المجموعة الاقتصادية الأوروبية بتقديم مساعدات مالية للأراضي الفلسطينية المحتلة من خلال وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) العام 1971ليتحول الاتحاد الأوروبي في العام 1990 إلى أكبر مانح للأونروا مساهما بما نسبته 20% من ميزانية الوكالة[1]. على أن الاتحاد والأونروا يقومان بتجديد اتفاقية تسوية بهذا الشأن سنويا، وقد بلغ مجموع المساعدات التي قدمها الاتحاد للأونروا بين عامي (1971–1993) ما قيمته 557 مليون إيكو، وكان نصيب اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 حوالي 212 مليون إيكو ليكون بذلك إجمالي ما قدمته الدول الأعضاء في المجموعة بشكل مباشر للأونروا خلال الفترة المذكورة ما قيمته 1350 مليون إيكو أي بمعدل 50 مليون سنويا (عبد الكريم، 2010، ص7).

وتجدر الإشارة إلى أن المساعدات الأوروبية شكلت ما نسبته 45% من المساعدات الدولية في الفترة ما بين (1994–2000) فقد ساهم الاتحاد الأوروبي بحوالي ثلاثة مليارات يورو كمساعدات مقدمة للأراضي الفلسطينية، حيث قامت المفوضة الأوروبية بتقديم ثلث هذا المبلغ، على أن الباقي تم تقديمه من خلال باقي الأعضاء في الاتحاد (بشكل ثنائي) وبنك الاستثمار الأوروبي، كما ازدادت المساعدات المقدمة للاجئين لتصل إلى حوالي 1.2 مليار يورو(المفوضية الأوروبية في الضفة وغزة، 2003).

(هذا وقد ارتأى الباحث أن يتجنب ذكر فترة ما بعد العام 2000 في سياق هذا المبحث، وذلك لأنه سيتم التطرق لها بشيء من التفصيل في الفصل اللاحق لما يميزها من برامج وآليات دعم).

---

[1] يبرز موقف الاتحاد الأوروبي من قضية اللاجئين تحت عنوان " الحل العادل ضمن التسوية الشاملة" وليس على أساس حق العودة حسب قرار الأمم المتحدة رقم 194 رغم ذلك لا تزال حالة اللاجئين الفلسطينيين لتلقى اهتماما كبيرا من خلال عدة برامج، فقد بلغت مساهمة الاتحاد الأوروبي في المتوسط السنوي أكثر من 100 مليون يورو للأونروا وذلك بموجب "الإعلان المشترك ويعتبر الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أكبر المانحين للأونروا ويستخدم هذا التمويل لتغطية الخدمات الأساسية في برنامج الأونروا خاصة ما يتعلق بمجالات الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية، كما ويستخدم لدفع رواتب المعلمين والأطباء والأخصائيين الاجتماعيين والنشاطات في مخيمات اللاجئين. وخصصت في إطار البرامج الموضعية المعتمدة للفترة المالية (2007–2013) خصص مبلغ قدره 11 مليون يورو للأمن الغذائي في العامين: 2011 و2012، وتقدم هذه الأموال بعد تقديم مقترحات لمشاريع محددة مع مفهوم "الربط بين الإغاثة وإعادة التأهيل والتنمية." وفي إطار البرامج الإقليمية فإن الأراضي الفلسطينية مؤهلة لاستلام مخصصات مثل الشراكة من أجل السلام مبلغ 10 مليون يورو للفترة (2011–2012)؛ و5 مليون يورو لعام 2013 في مجال التعليم العالي، كما وفر الاتحاد الأوروبي أيضا مساعدات إنسانية والدعم لمشاريع محددة في عام 2012، خصص منها حوالي 42 مليون يورو للتدخلات في فلسطين بالإضافة إلى الصناديق المذكورة أعلاه، تتلقى الأونروا المزيد من المساهمات من بنود الميزانية الأخرى في الاتحاد الأوروبي للفترة (2007–2013). (European Commission,2013)

5.3 الموقف الأوروبي الحالي:

إن المتابع للمشهد على مدار السنوات الأخيرة يستنتج أن هناك رغبة أوروبية في قيام دولة فلسطينية والذي عكسه حجم التأييد الأوروبي في الأمم المتحدة عام 2012 لقرار رفع مستوى التمثيل الفلسطيني إلى مستوى دولة غير عضو في الأمم المتحدة، حيث صوتت معظم دول الاتحاد لصالح القرار[1] (سعد،2013، ص7). وفي تطور حديث ظهر الموقف الموحد للاتحاد اتجاه فلسطين بتأكيد **كاثرين آشتون** ***"أن الدول الـ27 الأعضاء في الاتحاد ستصوت منفردة في حال لجوء الفلسطينيين من جانب واحد إلى الأمم المتحدة عام 2011 لتقديم طلب عضوية والاعتراف بدولة فلسطينية مستقلة "***. فقد اعتبر البرلمان الأوروبي أن الطلب الذي تقدمت به السلطة الفلسطينية لدى الأمم المتحدة شرعياً، ليعلن فيما بعد تبنيه بغالبية عظمى أنه "يدعو الدول الأعضاء إلى الاتحاد في موقفها إزاء الطلب المشروع للشعب الفلسطيني، بأن يتم تمثيله في الأمم المتحدة بصفة دولة، وتفادي الانقسامات بين الدول الأعضاء" (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،2012).

ويمكن القول أن الزخم الذي شهدته المساعدات المالية المباشرة التي قدمها الاتحاد الأوروبي إلى الأراضي الفلسطينية، تجلت بشكل رسمي مع قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية ومن خلال الآليات والبرامج المتتابعة التي هدفت إلى دعم السلطة الناشئة ومقومات نهوضها من مؤسسات ومشاريع بالإضافة إلى البرامج التنموية والاغاثية الأخرى، وكذلك المساعدة على تلبية نسبة كبيرة من المصاريف والنفقات الجارية، ودعم برامج الإصلاح والتنمية.(European Union, Press Release,05/12/2013)

ولتوضيح مكانة الاتحاد الأوروبي من الدول المانحة يظهر **الشكل البياني رقم (8)** أعلى عشر مانحين للمساعدات الإنسانية الدولية للأراضي الفلسطينية الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)[2] وذلك للفترة من عام 2001 حتى عام 2011 ويظهر أن الاتحاد

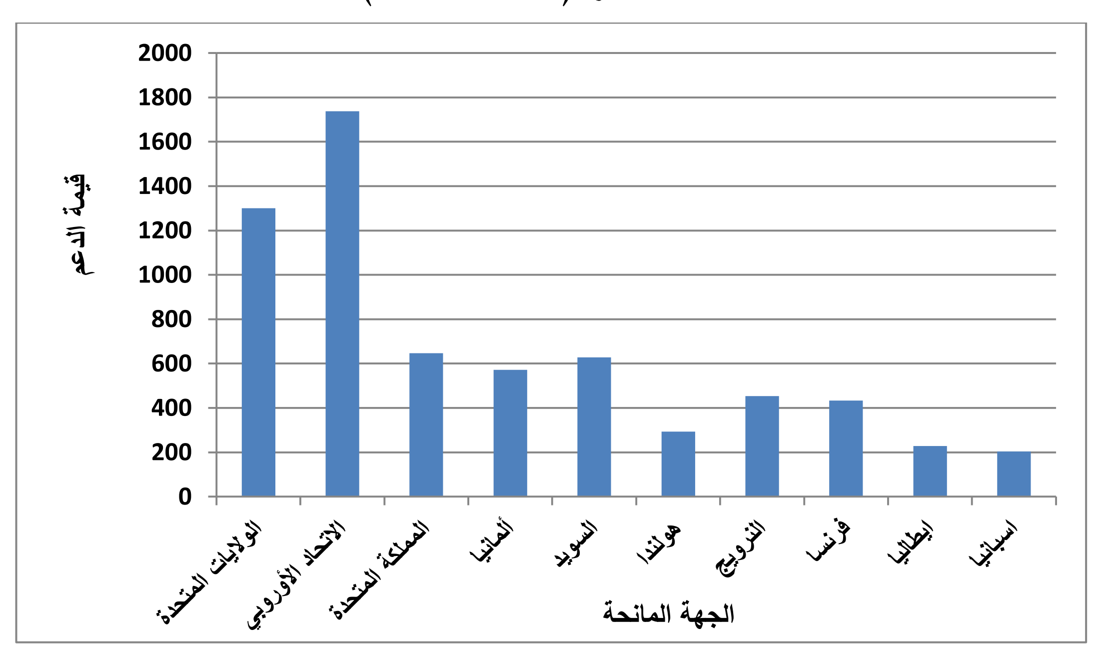
---

[1] على المستوى الدولي صوتت 138 دولة بنعم للدولة الفلسطينية لتنال دولة غير عضو في الأمم المتحدة فيما امتنعت 41 دولة عن التصويت و 9 دول صوتت بـ لا، أما على المستوى الأوروبي فالدولة الأوروبية الوحيدة التي عارضت القرار هي جمهورية التشيك، فيما امتنعت الدول التالية عن تأييد القرار؛ 1-بريطانيا 2-هولندا 3- هنغاريا 4- بولندا 5- رومانيا 6- سلوفاكيا 7- ألمانيا 8- كرواتيا.

[2] منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Organization for Economic Co-operation and Development) واختصارها (OECD) نشأت في سنة 1948 عن منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي العملية آنفا (OEEC) التي كان يتزعمها الفرنسي روبير مارجولين، للمساعدة على إدارة خطة مارشال لإعادة إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، وبعد فترة تم توسيعها لتشمل في عضويتها بلدان غير أوروبية، وفي سنة 1960 تم إصلاحها لكي تكون منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية محددة مهامها في تعزيز السياسات التي من شأنها تحسين الرفاه الاقتصادي والاجتماعي في جميع أنحاء العالم كما توفر وتعمل لتبادل الخبرات والبحث عن حلول للمشاكل المشتركة للدول من خلال العمل مع الحكومات للدفع في اتجاه التغيير الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وقياس الإنتاجية والتدفقات العالمية للتجارة والاستثمار وتحليل ومقارنة البيانات للتنبؤ بالاتجاهات المستقبلية والدول الأعضاء هي أستراليا، النمسا، بلجيكا، كندا، شيلي، التشيك، الدنمارك، استونيا، فنلندا، فرنسا،

الأوروبي يحتل المرتبة الأولى من حيث الدعم المقدم بنسبة بلغت 26% من اجمالي المساعدات الدولية يليه الولايات المتحدة الامريكية بنسبة 19% ثم المملكة المتحدة بما نسبته 10% ثم السويد فألمانيا بنسب 9% و 8% على التوالي.

شكل (8) أعلى عشر مانحين للمساعدات الإنسانية للأراضي الفلسطينية حسب تصنيف (OECD) للفترة (2001-2011)



المصدر: إعداد الباحث مستندا على بيانات منظمة المساعدات الانسانية العالمية، 2013،
http://www.globalhumanitarianassistance.org/countryprofile/palestineopt#tab-other-investments

ويرى الباحث أن سياسة الاتحاد الأوروبي اتجاه فلسطين تأتي في سياق تشجيع التعاون وتطوير العلاقات مع الشركاء المتوسطيين وتوظيف الدعم المالي بما يتناسب مع إعلان برشلونة، بالتوازي مع ذلك نجد أن جزءً مهما من المعونات جاء استجابة للوضع الطارئ في الأراضي الفلسطينية خاصة بعد الانتفاضة الثانية وما تلاها من اغلاقات وقيود إسرائيلية، والتراجع الكبير في فرص الاستثمار وزيادة وتيرة الفقر والبطالة، وهنا يظهر الدور الأوروبي في شتى المجالات الإنسانية كبرنامج الغذاء الطارئ ودعم المراكز الصحية والتعليم وبرنامج الدعم الطارئ للبلديات، وهنا بإمكان القول بأن الاتحاد الأوروبي يعتبر من المبادرين إلى دعم الشعب الفلسطيني على عدة أصعدة من باب تحسين الحياة الاقتصادية والمعيشية بالإضافة إلى المبادرات التي تنشط لتحسين وتطوير المجالات الثقافية وتعزيز الديمقراطية والاصلاح المؤسساتي للدرجة التي أصبح فيها أكبر مانح وداعم مقارنة بغيره من المانحين.

ألمانيا، يونان، هنغاريا، أيسلندا، ايرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، كوريا الجنوبية، لوكسمبورغ، المكسيك، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة. http://www.oecd.org/about

الفصل الثالث

"البعد الاقتصادي للعلاقات الفلسطينية الأوروبية"

المبحث الأول: واقع الشراكة الاقتصادية الأوروبية الفلسطينية.

المبحث الثاني: الدور الاقتصادي والمساهمات المالية الأوروبية.

المبحث الثالث: الدعم التجاري الأوروبي لفلسطين بين الواقع والشراكة.

تمهيد:

باشر الاتحاد الأوروبي تقديم مساعداته الرسمية لبناء الدولة الفلسطينية المرتقبة مباشرة بعد تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية وممارستها لصلاحيتها الممنوحة لها وفق السيادة التي أجازها إياها اتفاق أوسلو وقد اختلف الوزن النسبي لحجم الدعم لكل قطاع سواء كان دعما مباشرا لموازنة السلطة الفلسطينية لتغطية العجز أو لتمكين المؤسسات وتنمية البنى التحتية ودعم القطاع الخاص أو البنية الاجتماعية والأمن الغذائي وتشجيع منظمات المجتمع المدني ومبادرات القدس الشرقية والشراكة بالإضافة إلى وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين.(GHA,2014)[1]

ورغم الآليات الأوروبية المتتالية للمساعدات والتي شملت مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والتي هدفت إلى تحقيق تحسن ملموس وسريع في الأوضاع المعيشية للفلسطينيين إلا أنه وحسب دراسات عدة أجريت في هذا السياق، خلصت إلى أن هذه المساعدات تأثرت بشكل كبير بالتطورات السياسية وظروف العملية السلمية.

هذا وسنعمل من خلال هذا الفصل دراسة واقع الشراكة الاقتصادية الأوروبية الفلسطينية وأهم البنود التي شملتها وما خصوصية فلسطين عن باقي الدول المتوسطية، وما الآليات والبرامج التي انتهجها الاتحاد في دعم فلسطين وطبيعة وحجم الدعم الأوروبي وأثره على القطاعات والأنشطة الاقتصادية والإنتاجية وبالتالي الدور الاقتصادي والمساهمات المالية للاتحاد، بالإضافة إلى الاطلاع على الدعم التجاري الأوروبي لفلسطين من خلال التعرف على سلوك وطبيعة العلاقات التجارية الفلسطينية الأوروبية.

[1] Global Humanitarian Assistance (GHA)؛ هو برنامج المساعدات الإنسانية الدولية ويضم مجموعة كبيرة من الجهات الفاعلة والمنظمات الدولية والمحلية على اختلاف حجمها وهي تخدم المجتمعات خاصة في حالات التأهب للأحداث، والاستجابة الفورية لهم، وتوفير الاحتياجات الأساسية والاستثمارات في التأهب للكوارث، والإنفاق على التنمية على المدى الطويل. كما يعمل البرنامج على توفير البيانات المستقلة الدقيقة والتحليلات حول تمويل الإنسانية وتدفقات المعونة ذات الصلة وتحسين الأداء، لتلبية احتياجات الناس الذين يعيشون في الأزمات الإنسانية. انظر موقع المساعدات الانسانية الدولية (مبادرة التنمية،2014)، www.globalhumanitarianassistance.org

المبحث الأول: واقع الشراكة الاقتصادية الأوروبية الفلسطينية

ظهر مفهوم المتوسطية في بداية السبعينات حيث قام الاتحاد الأوروبي بوضع سياسات تهدف إلى إعطاء مفهوم شامل للدول الواقعة جنوب البحر الأبيض المتوسط، ليكون أهم ما ورد في هذه السياسات هو خلق منطقة آمنة ومستقرة إضافة إلى كيفية ضمان وصول النفط والغاز إلى أوروبا، لتشهد الفترة الممتدة (1972-1976) توقيع بعض الاتفاقيات معلنة بدأ مرحلة التعاون في العديد من مجالات التجارة والمنتجات الزراعية والمنتجات النصف مصنعة إضافة إلى التحويلات المالية والقروض بين الطرفين (العرباوي،2013، ص295). وعند التطرق إلى دراسة واقع الشراكة الاقتصادية الأوروبية لا بد من الوقوف على بعض المفاهيم ذات العلاقة؛

1. مفاهيم التعاون، الشراكة والاندماج:

مفهوم التعاون: نقصد بالتعاون تكاثف الدول المعنية للعمل على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس ليأتي في سياق أهداف أو مقاصد الأمم. كما نقصد به الارتباط والتنسيق في ميدان معين أو في مجالات متعددة، لغرض تقليص الاختلافات الموجودة بين دولتين أو أكثر (عربي، 2013).

مفهوم الشراكة: يقصد بها تلك الأداة التي من خلالها يتم الربط بين الدول عن طريق إبرام اتفاقيات دولية تتعلق بالتبادل التجاري، الاقتصادي، الثقافي والعلمي، وتهدف إلى تنفيذ سياسات الأطراف من أجل تحقيق درجة ملائمة تسمح بالدخول في التكامل والعمل المشترك على استغلال الإمكانيات والموارد المتاحة وتحقيق المصالح المشتركة (عربي، 2013). ويعتبر مفهوم الشراكة مفهوما حديثا لم يظهر إلا في سنة 1987 بالصيغة الآتية "نظام يجمع المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين"، وفي مجال العلاقات الدولية فإن أصل استعمال كلمة شراكة تم لأول مرة من طرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في نهاية الثمانينات (زكري،2011،ص47).

مفهوم الاندماج : يعتبر من أعلى مراحل عملية التكامل وآخرها، و يقصد بها قدرة أي مجموعة كانت أن تأكد عزمها حول تقليص كل الفوارق والاختلافات البينية، وتوحيد جهودها من أجل تجسيد الصالح العام في مستوى عالي ومتقدم من التلاحم بين الدول الأعضاء، لتشكيل جهاز مركزي واحد تسلم له السيادة المطلقة وله شخصيته المعنوية الجديدة. ليتبع بإجراءات إعادة الهيكلة السياسية والقانونية للنظام العام، لتنحصر وتتوحد بموجبه إرادات الدول في وحدة واحدة يمكن أن تصل إلى توحد سياسي ودستوري في كل المجالات والقطاعات؛ الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الثقافية والعسكرية (عربي، 2013).

ويرى الباحث أنه وبناء على المفاهيم السابقة من الممكن تصنيف وضع فلسطين أنه يأتي في مرحلة الشراكة، أما الناظر إلى واقع حال يجد أن الأمر فعليا هو ما بين مرحلتي التعاون والشراكة، فأخذ من التعاون ما يستدل به من النشاطات التي تصب في معالجة القضايا الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية في الأراضي الفلسطينية، أما ما يتعلق بالشراكة فقد جاء إبرام الجانبين الأوروبي والفلسطيني على إتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية عام 1997 منعطفا مهما على مستوى العلاقات الثنائية وهو بمثابة دفعة قانونية وركيزة اقتصادية مهمة تطمح للمساهمة في تحسين الواقع الاقتصادي الفلسطيني وتنمية القطاعات المختلفة ولكن يبقى ذلك مرهونا بالمناخ السياسي والأمني القائم على الأرض والذي ساهم في تحجيم هذه الاتفاقية وبنودها.

وللاطلاع أكثر على ما تم التوصل إليه من بنود وامتيازات اتفاقية الشراكة المبرمة لا بد من إعطاء نبذة عن مسار العلاقات الأوروبية المتوسطية وما تمخض عنه في مؤتمر برشلونة من المحاور التي ارتكز عليها ومثلت الأرضية التي استند عليها في ابرام الاتفاقيات الثنائية بين الاتحاد الأوروبي مع دول جنوب وشرق المتوسط.

2. مسار العلاقات الأوروبية المتوسطية ومؤتمر برشلونة:

يعتبر الحوار من وجهة نظر أوروبية إطارا مناسبا لمناقشة القضايا الاقتصادية، بينما وجدته دول جنوب وشرق المتوسط وخاصة الدول العربية مدخلا لمناقشة الأمور السياسية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، لقد شهدت المنطقة الأورومتوسطية اتفاقيات تعاون جزئية تم أبرامها على مر عقود سابقة، كان أهمها: مع تركيا في العام 1963، ومالطا في العام 1972، وقبرص 1973، والحوار العربي– الأوروبي في العام 1973. من ناحية أخرى، دفع انضمام منظمة التحرير الفلسطينية إلى الوفد العربي مقياسا مهما للتفاوض، هذا ولم تبدأ فكرة الشراكة الأورومتوسطية بالتبلور إلا في عام 1992 عندما أصدرت دول الاتحاد الأوروبي، تحت تأثير فرنسا وإيطاليا وإسبانيا، وثيقة سميت " بالسياسة المتوسطية المتجددة " التي شملت جوانب عديدة من التعاون المالي ودعم الإصلاحات البنيوية لدول جنوب البحر الأبيض المتوسط والبدء بسياسة انفتاح وإصلاح اقتصاديين (تركماني، 2004). وفي إطار جامع للتفاهمات والعلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين الاتحاد الأوروبي وشركائه المتوسطيين انعقد في مدينة برشلونة يومي 27–28 نوفمبر العام 1995 المؤتمر الأورومتوسطي الذي يعتبر نقطة الانطلاق لمسار الشراكة الأورومتوسطية[1] والذي ضم (الجزائر،

[1] من الواضح أن مفهوم المتوسطية الذي استعمل من خلال هذه الشراكة لم يخضع إلى المعيار الجغرافي للمنطقة فاستبعاد دولة متوسطية كليبيا، والتي تعتبر منطقة إستراتيجية بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي، وضم دولة مثل الأردن وهي لا تطل أبدا على البحر الأبيض المتوسط، في

مصر، قبرص، الأردن، السلطة الفلسطينية، لبنان، مالطا، المغرب، سوريا، تونس، تركيا، إسرائيل)(بهلولي،2012،ص114).

هذا وقد ارتكز المؤتمر على ثلاث محاور أساسية ترجَمت أهمية الشراكة بين طرفي الحوض المتوسط وهي كالآتي (CANNES,1995)[1]:

1.2 المشاركة السياسية والأمنية

وتشمل احترام الحريات الأساسية وإرساء سيادة القانون، والتي تشكل عناصر الاستقرار لمنطقة البحر الأبيض المتوسط كله واعتماد بعض المبادئ المقبولة للجميع والتي سوف تضمن استقرار المنطقة والعلاقات بين الدول، وتشمل هذه المبادرة حوارا مع دول جنوب وشرق المتوسط، وسوف تأخذ بعين الاعتبار الخصائص الثقافية المُحددة للمنطقة.

2.2 المشاركة الاقتصادية والمالية

الهدف منها هو بناء منطقة ازدهار مشترك ضمن خطة عمل تحدد الإطار والأولويات والترتيبات للشراكة من أجل إنشاء منطقة اقتصادية أورومتوسطية على أساس التجارة الحرة وفقا للالتزامات الناشئة عن منظمة التجارة العالمية، وتلزم الشركاء النظر في الآثار المترتبة على إنشاء منطقة التجارة الحرة وكذلك تطوير مجالات التنمية الاقتصادية والموارد والبنية التحتية. وفي هذا السياق، أكد الاتحاد الأوروبي أن المساعدات إلى منطقة البحر الأبيض المتوسط لا يمكن أن تكون بديلا عن بذل جهود كبيرة من قبل البلدان المعنية لتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، فالتحديث الاقتصادي المطلوب يحتاج إلى زيادة كبيرة من التعاون المالي، لتعزيز القوى الاقتصادية المحلية للدفع باتجاه إحداث تنمية مستدامة. وتحقيقا لهذه الغاية، سيتم التشديد بشكل خاص على الاستثمار في القطاع الخاص، كعامل قوي لتطوير المنطقة.

3.2 المشاركة الثقافية والانسانية

الغرض من هذه المشاركة هو تشجيع التبادلات بين المجتمعات المدنية، على أساس التعاون اللامركزي، والتركيز على التعليم والتدريب والشباب والثقافة والإعلام، وجماعات السكان المهاجرين

الوقت الذي تستبعد دول الخليج بحجة انتمائها إلى منطقة غير متوسطية، الشيء الذي يجعلنا نتساءل عن هوية المشروع أيضا بانضمام الأعضاء العشرة من أوروبا الشرقية في مايو 2004، وعن إمكانية انضمام دول أخرى، والظاهر في هذا المؤتمر أن الشراكة الأورو–متوسطية المنعقدة على إثر إعلان برشلونة تتم بين طرفين، ضفة شمالية وأخرى جنوبية، لكن حقيقة الأمر أنها تضم دولا أخرى يصعب تصنيفها مثل تركيا، إسرائيل قبرص ومالطا، خاصة تركيا وإسرائيل تتميزان بعلاقات إقليمية خاصة مع الدول العربية، وكأن الشراكة الأورو–متوسطية مرهونة وبدرجة كبيرة بمدى تحسين العلاقات العربية–الإسرائيلية والعلاقات التركية–العربية للحكم على نجاحها أو فشلها. (العرباوي،2013، ص309)

[1] اعتمد هذا الجزء من الدراسة بشكل كبير على استنتاجات الجلسة الأوروبية في مدينة كان بفرنسا الفترة؛ 26 و 27 يونيو 1995:
PRESIDENCY CONCLUSIONS, CANNES EUROPEAN COUNCIL, 26 and 27 JUNE 1995
http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_data/docs/pressdata/en/ec/00211-C.EN5.htm

والصحة. والاجتهاد لتحقيق مزيدا من التعاون في مجال الشؤون الداخلية والعدل، مع العمل على وجه الخصوص لمكافحة الاتجار بالمخدرات والإرهاب والجريمة الدولية.

بناء على ما سبق، يتبين أن اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية ليست مجرد اتفاقيات اقتصادية فحسب، فبالرغم من أن معظم ردود الأفعال عليها اقتصر على تناول البعد الاقتصادي، إلا أن الاتفاقيات تعتبر شاملة تستهدف إطلاق حوار سياسي بين الأطراف المعنية وتحديد أشكال التعاون الاقتصادي والنقدي، ووضع ضوابط لحركة المعاملات وتبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال، وكذلك التعاون في مجالات أخرى عديدة ومتنوعة مثل: غسيل الأموال، ومكافحة المخدرات، ومكافحة الإرهاب، والتعاون الإقليمي، والهجرة، والبيئة. فقد نصت المادة الأولى من اتفاقية الشراكة والتي أدرجت بنصها تقريبا في كل الاتفاقات التي وقّعت مع الدول العربية، أهدافها على النحو التالي(نافعة، 2004، ص4):

1 – توفير إطار ملائم لحوار سياسي.

2 – التحرير المطرد للتجارة في السلع والخدمات ورؤوس الأموال.

3 – تدعيم وتنمية علاقات اقتصادية واجتماعية متوازنة.

4 – المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

5 – تشجيع التعاون الإقليمي من أجل ترسيخ التعايش السلمي والاستقرار الاقتصادي والسياسي.

6 – التعاون في المجالات الأخرى ذات الاهتمام المشترك.

وتجدر الاشارة إلى أنه رغم اهتمام الاتحاد الأوروبي بدول الجنوب نجد أن الاستثمارات الأوروبية لم تتجاوز 2% من جملة استثماراته في العالم، وتعتبر هذه النسبة منخفضة جدا ولم تتغير مدة الخمس سنوات منذ العام 1995 كما أن المبادلات التجارية بين دول التكتل لم تتطور كثيرا فإن 25% من صادرات الدول العربية كان يقابلها 46% من واردتها التي تأتي من دول الاتحاد الأوروبي، وقد ركز المجتمعون في القمة الصناعية الأوروبية المتوسطية العام 2000 على أهمية الإصلاحات الاقتصادية في دول جنوب المتوسط كأرضية لنجاح الشراكة وإرساء مبدأ التوازن الاقتصادي بين ضفتي المتوسط بالإضافة إلى التبادل الحر والتصحيح الهيكلي للمؤسسات التشريعية والتخفيف من الحواجز (نوفل،2000، ص2)، فمن ناحية تعتبر الشراكة الأوروبية المتوسطية خطوة هامة وضرورية في طريق تنمية وتوطيد أواصر العلاقات العربية الأوروبية ومن ناحية أخرى تحقيق المصالح العربية المشتركة والتأكيد على وجود علاقة وثيقة بين نجاح العملية السلمية في الشرق الأوسط ونجاح عملية برشلونه نظرا للعلاقة الوثيقة بين تحقيق السلام والأمن والاستقرار في حوض البحر الأبيض المتوسط وتحقيق السلام العادل والشامل في إطار الصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية (عبد الله، الأهرام الرقمي،2002/4/1).

4. اتفاقية الشراكة الأوروبية الفلسطينية للمرحلة الانتقالية

جاء توقيع السلطة الوطنية الفلسطينية على اتفاقية الشراكة بعد أن قامت المجموعة الأوروبية بمبادرة دعت من خلالها السلطة الوطنية الفلسطينية عبر ممثلها منظمة التحرير الفلسطينية إلى بدء حوار أوروبي فلسطيني لانضمام فلسطين إلى عملية الشراكة الأوروبية المتوسطية ليتوصل خلاله الطرفان الأوروبي والفلسطيني في نهاية العام 1996 إلى اتفاق وصف بالمرحلي على أساس إعلان برشلونة حول إقامة منطقة تجارة حرة على شاطئي المتوسط يتم تحقيقها عام 2010 كما هو مخطط لها (وزارة الاقتصاد الوطني،2000، ص1). ورغم تشكيك إسرائيل بقانونية الاتفاقية المبرمة ما بين الاتحاد الأوروبي ومنظمة التحرير عام 1997 بحجة أنها لا تنسجم مع اتفاق أوسلو والذي يمنع السلطة الفلسطينية من الدخول في اتفاقيات تجارية مستقلة، وأن اتفاقية الشراكة الموقعة تعقد بين دولتين أو كيانين يتمتعان بولاية جغرافية واضحة ومعروفه (بني فضل، 2009، ص 173)، إلا أنه نجد أن أهم ما يميز هذه الاتفاقية أنها تعاملت مع السلطة الفلسطينية معاملة المثل كأي دولة متوسطية أخرى ذات سيادة كاملة وقعت على اتفاقية الشراكة، ليلقي ذلك بظلاله على سياسة الاتحاد الأوروبي فيما بعد في قرارات عملية داعمة للفلسطينيين أهمها قرار منع استيراد منتجات المستوطنات الإسرائيلية المقامة على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة (عبد الرازق،2002، ص43). في المقابل نجد أن إسرائيل تمتعت بوضع خاص دون غيرها من الدول المتوسطية خاصة فيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي، فإسرائيل ترتبط باتفاقية منطقة التجارة الحرة منذ العام 1975 وفعلت بشكل كامل العام 1989 بعد فترة انتقالية اكتسبت خلالها الصادرات الإسرائيلية بتفضيلات سخية ومميزة حيث أن الاتفاقية تؤمن دخولا وتبادلا حرا للمنتجات الصناعية بين الطرفين على أساس تماثلي في حين تم معاملة المنتجات الزراعية من حيث الأساس مثلها مثل الصادرات الزراعية الواردة من الدول المتوسطية الأخرى (كنفاني، 2000، ص4).

1.3 أهم ملامح وبنود اتفاقية الشراكة الأوروبية الفلسطينية:[1]

تتكون الاتفاقية الأوروبية الفلسطينية من ست أقسام وثلاث ملاحق وثلاث بروتوكولات وعشرة إعلانات، كما ويشمل الجزء الأساسي من الاتفاقية والذي يتعلق بترتيبات التجارة الحرة والتعاون المالي على قيام المجموعة الأوروبية والسلطة الفلسطينية بإنشاء منطقة للتجارة الحرة تدريجيا خلال فترة انتقالية لا تتعدى نهاية عام 2010 يتم بموجبها السماح بإدخال البضائع التي تستوردها المجموعة الأوروبية ومنشأها الضفة الغربية وقطاع غزة بدون رسوم جمركية أو أية إجراءات أخرى يكون لها نفس الأثر. وذلك حسب البنود التالية:

- يمكن للجنة المشتركة من المجموعة الأوروبية والسلطة الفلسطينية أن تقرر بشأن امتيازات إضافية يمنحها الطرفان لبعضهما البعض على أساس متبادل.
- تنطبق الاتفاقية على منتجات صناعية منشأها المجموعة الأوروبية والضفة الغربية وقطاع غزة خلاف المنتجات المدونة في ملحق 9 قائمة 2 للمعاهدة التي تم بموجبها إنشاء المجموعة الأوروبية، انظر ملحق 9 قائمة 2 ويجوز للسلطة الفلسطينية أن تستمر في تحصيل رسوم جمركية على المنتجات الواردة المذكورة في ملحق 9 قائمة 2 طيلة مدة الاتفاقية أو أية رسوم لها نفس الأثر بشرط أن لا تكون أعلى من تلك الرسوم المعمول بها في1996/7/1.
- يجوز للسلطة الفلسطينية أن تفرض رسوما ضرائبية لا تزيد عن 25% من القيمة السوقية على المنتجات التي منشأها في المجموعة الأوروبية المذكورة في ملحق 10 قائمة 3 والتي يتم استيرادها إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، ويتم إلغاء هذه الرسوم نسبيا وبالتدريج حتى تلغى آليا بعد مرور خمس سنوات من سريان مفعول الاتفاقية، ما لم تمدد المدة بتفويض من اللجنة المشكلة مدة أطول، وبشرط عدم تجاوز القيمة الكلية للسلع المستوردة عن 15% من الإجمالي الكلي للواردات من المنتجات الصناعية ذات المنشأ الأوروبي خلال العام المنصرم على ضوء إحصاءات متوفر.
- إلغاء الرسوم الجمركية وأية رسوم أخرى لها نفس الأثر والتي تنطبق على الواردات إلى الضفة الغربية وقطاع غزة ومنشأها المجموعة الأوروبية خلاف المنتجات المذكورة في الملحقين (9،10).
- تستطيع المجموعة الأوروبية أن تستمر بالحفاظ على المنتجات الصناعية منتجات زراعية مصنفة كعنصر زراعي إذا كان منشأها في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- تعمل المجموعة الأوروبية والسلطة الفلسطينية على تحرير أكبر لتجاربهم تدريجيا في مجال الزراعة والمنتجات السمكية لصالح الطرفين.

---

[1] اعتمد هذا الجزء من الدراسة على ملخص اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية الانتقالية للتجارة والتعاون بين المجموعة الأوروبية ومنظمة التحرير الفلسطينية أنظر موقع اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية.

www.pal-chambers.org/Portals/0/Agreement/2.pdf

- تخضع المنتجات الزراعية ذات المنشأ الأوروبي أو الفلسطيني والمدونة في قوائم بروتوكول رقم (2،1) للترتيبات الواردة في البروتوكول لدى استيرادها من الطرفين.
- لن يتم إدخال قيود جديدة تتعلق بالكمية على الواردات أو إدخال أية إجراءات أخرى لها نفس الأثر على العمليات التجارية بين المجموعة الأوروبية والضفة الغربية وقطاع غزة.
- تحجم الأطراف عن اتخاذ أي إجراء أو ممارسة ذات طبيعة مالية داخلية من شأنها أن تعتمد على التمييز بشكل مباشر أو غير مباشر بين منتجات طرف ومنتجات مشابهة منشأها في أراضي الطرف الثاني.
- يجري التشاور بين الأطراف داخل اللجنة المشتركة فيما يتعلق بترتيبات لإقامة اتحادات جمركية أو مناطق تجارية حرة أو بشأن مواضيع رئيسة أخرى متعلقة بسياستهم التجارية الخاصة بهم مع بلدان ثالثة وخاصة إذا كان منتمياً للاتحاد الأوروبي.

هذا ولا يوجد في الاتفاقية ما يمنع الحظر أو القيود على الواردات والصادرات أو البضائع الموجودة على أساس الآداب العامة، السياسة العامة، أو الأمن العام من حماية صحة وحياة الإنسان والحيوانات أو النباتات ومن حماية الثروة الوطنية التي لها قيمة تاريخية أو أثرية، ومن حماية الملكية الفكرية والصناعية والتجارية أو من لوائح تتعلق بالذهب والفضة، وهذا الحظر أو تلك القيود لن يشكلا وسيلة للتمييز العشوائي أو قيد مقنع على التجارة بين الأطراف.

كما ويهدف التعاون الصناعي بين الطرفين إلى دعم السلطة الفلسطينية في جهودها لتحديث وتنويع الصناعة وخلق بيئة مناسبة للقطاع الخاص وللنمو الصناعي وذلك من خلال تسهيل التعاون بين العاملين الاقتصاديين من الطرفيين. والعمل على تسهيل التعاون الخاص بالسياسة الصناعية والمنافسة في اقتصاد مفتوح ولتطوير الصناعة وتحديثها ودعم سياسات تنويع الإنتاج والصادرات والمعابر الخارجية وتعزيز البحث والتطوير والابتكار ونقل التكنولوجيا، بما يفيد الصناعة وتطوير المصادر البشرية المطلوبة للصناعة ورفع شأنها وتسهيل الوصول إلى التسهيلات المالية ذات المخاطر لمصلحة الصناعة الفلسطينية. هذا وتمنح اتفاقية الشراكة المرحلية حول التجارة والتعاون معاملة متبادلة للإعفاء الجمركي بالنسبة للمنتجات الصناعية التي تلتزم بقواعد المنشأ[1]، أما فيما

---

[1] وفقا لقواعد المنشأ الأوروبية، يجب أن يكون المنتج قد تم الحصول عليه كليا (مستخرج أو مزروع) في الضفة الغربية. إذا لم يكن المنتج تم الحصول عليه آلياً (مصدره طرف ثالث)، يجب أن تخضع المواد غير ذات المنشأ لتحويلات ومعالجات كافية ومحددة وفق طرق محددة. كالتالي:

- أن يخضع المنتج إلى تغيير في تصنيف التعريفة الجمركية وفقا لقوائم تحويل معرفة مسبقا.
- أن يخضع المنتج إلى عمليات محددة تتم في الضفة الغربية وقطاع غزة ، الاتحاد الأوروبي ويمكن القول أن الغسيل والتعبئة والتجميع البسيط للأجزاء تعتبر تحويلات ومعالجات غير كافية لاستخدام مواد أو منتجات غير ذات منشأ.

يتعلق بالمنتجات الزراعية، فإن الاتحاد الأوروبي يمنح المنتجات المستوردة ضمن نظام الحصص معاملة الاعفاء الجمركي أو التعريفة المخفضة، ويسري الشيء نفسه على المنتجات الزراعية المستوردة من الاتحاد الأوروبي إلى الضفة الغربية وقطاع غزة تدعي شهادة المنشأ التي تمنح المنتج معاملة حرة.(European, Commission ,2013) ويمكن القول أن اتفاقية الشراكة الأوروبية الفلسطينية قد توافقت مع معظم المعايير الدولية (الجعفري،2005، ص32)، كما أنها جاءت متناغمة مع بداية المرحلة الانتقالية والتي تميزت بتوقيع السلطة الفلسطينية العديد من الاتفاقيات الاقتصادية مع بعض الدول من بينها؛ الولايات المتحدة الأمريكية ودول الإفتا، وكان قد سبقها بالطبع اتفاقية باريس الاقتصادية عام 1994 (الصوراني،2006، ص69).

وفي المحصلة يجد بعض الخبراء والمحللين أن توقيع فلسطين على اتفاقية الشراكة لم يكن ذا جدوى كبيرة رغم إمكانية ذلك في المجالين الصناعي والزراعي حيث الأولوية التي منحت للمنتج الفلسطيني الذي يتمتع بميزات تنافسية جيدة لا تنحصر في السعر فقط، ولكن في الجودة والنوعية هذا من ناحية، كما أن تصدير المنتجات الفلسطينية لن يشكل عبئا على السوق الأوروبية بحجمها الحالي من ناحية أخرى[1]، خاصة أن قطاع الزراعة في فلسطين هو المساهم الأكبر بحصته التصديرية والذي يعتبر وزنه النسبي صغيرا وبالتالي لن يضيف إضافة كبيرة للناتج الإجمالي (موسى، الحياة الاقتصادية، 2011/11/23). ومن زاوية أخرى تعتبر هذه الاتفاقية مهمة أمام الاقتصاد الفلسطيني لانفتاحه أمام الأسواق العالمية وتنوع الشركاء التجاريين خارج الستار الإسرائيلي رغم الاقرار بالتشوهات الاقتصادية للوضع الفلسطيني (الجعفري،2005، ص32).

ويرى الباحث أنه مما لا شك فيه أن اتفاقيات الشراكة التي تم إبرامها بين الاتحاد الأوروبي وبعض الدول المتوسطية ومن بينها فلسطين، أنه رغم اختلاف هذه الاتفاقات من حيث الشكل والمضمون لكل دولة عن الأخرى من حيث مستوى وحجم الدعم المقدم والقطاعات المستهدفة، والامتيازات التفضيلية، الا أنه يأخذ عليها أنها أعطت الاتحاد الأوروبي فرصة لينفرد بتحديد حجم وطبيعة الدعم والمعونة وتوقيت صرفها متى يشاء أو حتى تجميدها، لتجعل من الدول الشريكة مجرد متلق للمساعدات لحاجتها لها ولا تملك حتى الحق في تعديل شروطها أو قيمتها.

- في حال استخدام مواد منشأها الاتحاد الأوروبي في الضفة الغربية وقطاع غزة تعتبر هذه المواد كمدخلات ذات منشأ في صنع منتج جديد يسري الشيء نفسه على المنتجات الفلسطينية المستخدمة كمدخلات في الاتحاد الأوروبي من أجل ايجاد القواعد المطبقة على منتج محدد عند استخدام مواد غير ذات منشأ يجب على المنتج الاشارة إلى رمز مكون من 6 خانات من النظام الموحد للمنتج المعني عند القيام بالاستفسارات.

[1] لقاء جريدة الحياة الاقتصادية الفلسطينية مع د. احمد مجدلاني وزير العمل القائم بأعمال وزير الزراعة في الحكومة الفلسطينية، بتاريخ 2011/11/23.

المبحث الثاني: الدور الاقتصادي والمساهمات المالية الأوروبية

شهدت المساعدات التي قدمها الاتحاد الأوروبي للأراضي الفلسطينية ما بعد اتفاقية أوسلو تطورا ملحوظا، حيث بلغ الدعم خلال الفترة (1993-1997) حوالي 470.27 مليون دولار أمريكي فكانت البداية بتقديم مساعدة مالية تقدر بحوالي 56.52 مليون دولار عام 1993 على أنه ركز على بناء المؤسسات الحكومية وتقوية أجهزة الأمن وتنفيذ برامج التدريب وتحسين البنية التحتية.(شعبان، 2006) كما شهدت الفترة (1998-2001) انخفاضا عن سابقتها حيث بلغ الدعم 277 مليون دولار متأثرا بالانخفاض الملموس الذي كان في العامين (1999-2000) بما مقداره 14.55 و62.53 مليون دولار على التوالي فمع اندلاع الانتفاضة الثانية في سبتمبر 2000 والتدهور الحاد في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية عدل الاتحاد الأوروبي من نمط مساعداته بناء على الوضع الجديد، كما فعل غيره من الجهات المانحة (Enpi-Info, 2013)، لتأخذ المساعدات منحى آخر خاصة مع بداية العام 2001 حيث انصبت أولويات واهتمامات الممولين نحو الإغاثة الإنسانية بعيدا عن تحديات التنمية (عبد الكريم، 2010، ص6)، ليشمل الدعم تنفيذ مجموعة من المشاريع في مجالات الصحة والتعليم والقضاء، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والبيئة، فضلا عن بناء القدرات في وزارات السلطة الفلسطينية، هذا وقد شهدت الفترة (2002-2005) مضاعفة المساعدات الأوروبية بالغة حوالي 745.4 مليون دولار، هذا وشهدت المساعدات خلال الفترة (2006-2012) أقصى ارتفاع لها عام 2008 بالغة حد 658.48 مليون دولار ثم لتصل في عام 2012 إلى حوالي 337.43 مليون دولار.

ويمكن القول أن دور الاتحاد الأوروبي في هذه الفترة كان منحازا نحو حل الأزمات المالية قصيرة المدى التي سببتها الصدمات السلبية مثل الإغلاق أو الحصار أو القصف أو غيرها، فشكلت الانتفاضة الثانية ضربة قاصمة لعمليات البناء أو التنمية أو الإعمار، فمن الطبيعي أن تأتي الاستجابة سريعة للأزمات الإنسانية وأن يكون بقاء البشر وحياتهم أهم من أي مشاريع إعمار، فرغم قدرة الدول المانحة ممارسة ضغوطا على الاحتلال لمنعه على الأقل من تدمير البنى التحتية والمنشآت والمدارس التي أقيمت بأموال دافعي الضرائب الأوروبيين والأمريكيين، إلا أن هذا الأمر لم يحدث (القزاز، 2006، ص6).

1. نظرة عامة على مسار وأدوات الدعم الأوروبية

ترافق تطور الدور الأوروبي اتجاه السلطة الفلسطينية مع تفعيله لسياساته الاقتصادية من خلال وضع عدد من البرامج والأدوات الاقتصادية والاجتماعية لغرض تقديم الدعم المالي والفني فكانت البداية مع برنامج ميدا (MEDA) والذي كان الهدف الرئيس من وراء إنشائه هو إيجاد فرص العمل وتحسين الخدمات الاجتماعية والبنى التحتية (طافش، 2010، ص61). ليحل محله في يناير عام 2007 الآلية الأوروبية للجوار والشراكة (ENPI) والتي تتميز بقدر أكبر من المرونة والحوافز، لتشكل الأداة المالية لدعم شراكة الاتحاد الأوروبي مع البلدان المتوسطية الفترة (2007–2013). هذا وبتاريخ 25 مايو 2011 تم اعتماد الآلية الأوروبية للجوار (ENP) والتي ستغطي الفترة (2014–2020) كبديل عن الآلية الأوروبية للجوار والشراكة والتي ستقدم 40% كزيادة على المبلغ المخصص في الآلية السابقة (Enpi-Info, 2013).

جدول (3):الإطار الزمني للأدوات التمويلية التي انتهجها الاتحاد الأوروبي اتجاه الأراضي الفلسطينية للفترة (1995–2020)[1]

البرنامج/ آلية الدعم	المدة الزمنية								
	2000 - 1995	2004 - 2000	2006 - 2004	MID 2006 - 2006	2007 - MID 2006	2008 - 2007	MID 2008 - 2008	2013 - MID 2008	2020 - 2014
MEDA 1 + EIB	■								
MEDA 2 + EIDHR 1		■	■						
لا دعـــــــم				■					
TIM					■	■			
ENPI + EIDHR 2						■	■	■	
PEGASE							■	■	■
ENP									■
EIB (FEMIP)		■	■	■	■	■	■	■	■

المصدر : اعداد الباحث بالاستعانة بدراسة Al-Fattal. Rouba, The Foreign Policy of the EU in the Palestinian Territory, Centre for European Policy Studies, 2010, P:35

ويمكن تلخيص مسار وأدوات الدعم التي انتهجها الاتحاد الأوروبي اتجاه الأراضي الفلسطينية في **الجدول رقم (3)** والذي يوضح الإطار التاريخي والزمني لبرامج وآليات الدعم المقرة رسميا[1] بدءا

[1] تم إنشاء المبادرة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان (EIDHR) بمبادرة من البرلمان الأوروبي لدعم مختلف المشاريع الصغرى الديمقراطية في منطقة البحر الأبيض المتوسط. فكانت البداية مع (EIDHR-I) واستمرت للفترة (2000–2006)، تليها مبادرة (EIDHR-II) وهي عن الفترة (2007–2013).

من برنامج ميدا الذي كانت بدايته مع آلية "ميدا 1" عام 1995 إلى عام 2000 ليستمر بعدها البرنامج عبر آلية "ميدا 2" وانتهاءا عند العام 2006، ليشهد النصف الأول من عام 2006 توقف المساعدات وذلك بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية وتشكيلها للحكومة الفلسطينية لتشهد هذه الفترة بداية التحول في مسار الدعم والتمويل الأوروبي، يضاف لذلك المبادرة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الانسان (EIDHR-1) والتي كانت خلال الفترة (2000–2006) لتبدأ المرحلة الثانية من هذه المبادرة تحت اسم (EIDHR-2) هذا وبعد توقف الدعم المباشر للسلطة الفلسطينية مدة لا تقل عن ستة شهور ليستأنف عبر الآلية الدولية المؤقتة (TIM) والتي شملت الفترة (النصف الثاني لعام 2006 حتى عام 2008)، ليبدأ عام 2008 بإطلاق آلية بيغاس (PEGASE) المرتكزة على دعم الموازنة والبنية التحتية والدعم المالي المباشر للشعب الفلسطيني، هذا ونجد أن القروض الأوروبية ممثلة بقروض بنك الاستثمار الأوروبي (EIB) وذراعه آلية التسهيلات الأورومتوسطية للاستثمار والتنمية (FEMIP) ظهرت مع بداية عام 1995 وهي مستمرة حتى هذا الوقت والذي تنصب اهتماماته على دعم القطاع الخاص وتطوير البنية التحتية وتحسين البيئة الاستثمارية.

هذا وسيلقي هذا الجزء من الدراسة الضوء على مصادر المساعدات الأوروبية وطبيعتها وتوزيعها القطاعي والأشكال والبرامج والآليات التي انتهجها الاتحاد الأوروبي في حشد وصرف المساعدات والمنح تحت سقف الدعم والتعاون والشراكة، وفي هذا الصدد يمكن تقسيم أشكال الدعم قيد الدراسة إلى قسمين **الأول:** آليات الدعم التي تندرج تحت مظلة الشراكة والجوار، **الثاني:** آليات الدعم المباشر والطارئ؛

2. آليات الدعم والتعاون تحت مظلة الشراكة والجوار (1995–2020)

يتوزع الدعم الأوروبي تحت هذا العنوان على ثلاث آليات هي نتاج وامتداد لمسار برشلونة وهي تغطي الفترة من (1995–2020) حيث كانت البداية مع آلية الدعم ميدا (1995–2006) ثم آلية الشراكة والجوار الأوروبي (2007–2013) وأخيرا الآلية الاوروبية للجوار والتي ستغطي الفترة (2014–2020). هذا وسيتم التطرق بشيء من التوضيح للآليات سالفة الذكر حسب تسلسلها الزمني:

[1] المعلومات الواردة في الشكل رقم (8) المتعلقة بالأدوات التمويلية الأوروبية اتجاه الأراضي الفلسطينية لا تشمل آلية التعاون التنموي وبرنامج "من الشعوب إلى الشعوب" قبل 1998، والشراكة لدعم عملية السلام منذ 1998، والدعم المقدم إلى وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الأونروا، والمساعدات الإنسانية المقدمة من المفوضية الأوروبية الإيكو، ومهمات الأمن والسياسة الدفاعية والمهمات الشرطية، والمساعدات الحدودية (معبر رفح).

1.2 خط الدعم ميدا MEDA (1995-2006)

يعتبر خط الدعم ميدا (MEDA) الأداة المالية الرئيسية للاتحاد الأوروبي التي كان معها البداية لتنفيذ الشراكة وأنشطتها فهو بمثابة خطة موازنة تستخدم لمرافقة عملية الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي في الدول المتوسطية الشريكة لأوروبا (معلوف، 2013). ويتمثل الأساس القانوني لبرنامج "ميدا" في لائحة ميدا الصادرة في عام 1996 (لائحة المجلس الأوروبي رقم 96/1488)، والتي تم تعديلها سنة 2000 وأصبحت تحمل اسم "ميدا 2"، وتقضي هذه اللائحة بإنشاء اللجنة المتوسطية المكوّنة من ممثلين عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، من أجل السماح لهذه الأخيرة بتقديم النصح للمفوضية الأوروبية فيما يتعلق بتنفيذ برنامج "ميدا1" و"ميدا2". وفي سياق الوفاء بالتزاماته التي أقرها في إعلان برشلونة قرر المجلس الأوروبي تخصيص مبلغ إجمالي قدره 3057 مليون إيكو تحت بند العون من أجل التعاون والشراكة المتوسطية للفترة (1995-1999) بالإضافة إلى تخصيصه مبلغ 3900 مليون إيكو كقروض للشركاء من خلال بنك الاستثمار الأوروبي، إداريا جاء تأسيس خط الميزانية ميدا (MEDA) كبديل لجميع خطوط العون السابقة (كنفاني،2000، ص14).

وكان برنامج "ميدا1" قد تم تبنيه في اجتماع مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي في صيف 1996 وهو بمثابة وسيلة التمويل الأساسية للشراكة الأورومتوسطية التي تنطلق من ثلاثة أهداف هي:

1) مساعدة دول جنوب المتوسط لإيجاد منطقة تبادل حرة والعمل لدعم التحولات الاقتصادية
2) دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية الدائمة
3) دعم التعاون الإقليمي عبر الحدود

هذا ومع تمديد العمل بآلية ميدا كان اعتماد "ميدا 2" والتي أُقرت لتشمل الفترة (2000-2006) حيث خصص لها ما مقداره 4647 مليون يورو، يضاف إليها 7 مليارات يورو من البنك الأوروبي للاستثمار كقروض. حيث تقرر أن توجه لتمويل برامج لخلق تنمية اقتصادية وثقافية في دول جنوب المتوسط، بهدف إيجاد مناطق جذب لسكان تلك المناطق، لتمكينها من الحد من الهجرة البشرية إلى الشمال. وبذلك يكون إجمالي ما أقره الاتحاد الأوروبي ضمن الموازنة المشتركة لدعم الدول العربية الشريكة من خلال برنامج "ميدا1" الفترة و"ميدا2" الفترة؛ ما مقداره 7704 مليون يورو على أساس دعم مسيرة برشلونة (تركماني، 2004،ص4).

أما فيما يخص تحديد المخصصات السنوية للمدفوعات والالتزامات المالية لبرنامج "ميدا" في ميزانية الاتجاه الأوروبي، فتقوم بها السلطة المختصة بالميزانية وهما مجلس الاتحاد والبرلمان الأوروبي(1).

ويتبين من **الجدول رقم (4)** والذي يمثل الالتزامات المالية والصرف من الاتحاد الأوروبي لصالح الدول العربية المتوسطية الشريكة عبر برنامج "ميدا1" و "ميدا2" للفترة (1995–2006) لنجد أن المساعدات التي قدمها الاتحاد الأوروبي إلى الدول العربية المتوسطية الشريكة كانت موزعة كالتالي؛ بلغ إجمالي الدعم المقدم ضمن "ميدا 1" حوالي 3057 مليون يورو شاملة البرامج الاقليمية، وإذا ما استثنينا الأخيرة يظهر أن نصيب الأراضي الفلسطينية من إجمالي المساعدات حوالي 4% وبلغت 111 مليون يورو لتحتل بذلك المرتبة السابعة مقارنة بالدول العربية الثمانية الأعضاء، على أن نسبة الصرف الى الالتزام كانت 53% وهي تعتبر أعلى نسبة إذا ما قورنت بباقي الدول، حيث أن النسبة الكلية الصرف إلى الالتزام ل"ميدا 1" بلغت 25% فقط وهي نسبة متدنية جدا إذا ما قورنت ببرامج وآليات الدعم اللاحقة، أما بالنسبة للدعم المخصص للأراضي الفلسطينية ضمن برنامج "ميدا 2" نجد أن هناك تطورا إيجابيا واضحا طرأ سواءً بزيادة مخصصات الدعم أو بتحسن نسبة الصرف قياسا بسابقتها حيث ارتفعت مخصص الدعم ليبلغ حوالي 522 مليون يورو أي بنسبة 15% من اجمالي المساعدات الأوروبية لتتقدم مكانة فلسطين بذلك إلى المرتبة الثالثة بعد المغرب ومصر بنسبة 27% و 16% على التوالي، أما على مستوى نسبة الصرف إلى الالتزام نجد أن ما تم صرفه فعليا هو 486 مليون يورو ما يعادل 93% وهي نسبة جيدة إذا ما قورنت بالمرحلة الأولى للآلية علما أن النسبة الكلية قد تحسنت كذلك مرتفعة إلى ما نسبته 87%. وبذلك يكون ما قدمه الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (1995–2006) تحت سقف آلية ميدا حوالي 545 مليون يورو لدعم الشعب الفلسطيني. وجدير بالإشارة إلى أن النسبة النهائية للصرف مقابل الالتزام لمخصصات لآلية ميدا الأوروبية على مستوى الدول العربية الثمانية الشريكة مجتمعةً بلغت 64%.

---

[1] وفي ذات الاطار فالأموال التي منحت بواسطة برنامج ميدا هي على شكل هبات، وتخضع هذه الموارد لعملية إعداد البرامج، حيث تقوم المفوضية الأوروبية بإعداد الأوراق الاستراتيجية المراد تنفيذها، واستنادا على هذه الأوراق يتم بصورة مشتركة لوضع برامج إرشادية وطنية وإقليمية تغطي الأنشطة المتعددة الأطراف وذلك عن طريق الحوار مع الشركاء المتوسطيين، وأعضاء الاتحاد الأوروبي، وجهات مانحة أخرى، وعلى أساس هذه البرامج يقوم مكتب التعاون "يوروميد"، بوضع مقترح حول خطط التمويل السنوية، بالإضافة إلى توليه إدارة هذه البرامج بدءا من مرحلة التعريف وحتى مرحلة التقييم.

جدول (4): الالتزامات المالية والصرف من الاتحاد الأوروبي لصالح الدول العربية المتوسطية الشريكة عبر برنامج ميدا1- ميدا2 للفترة (1995-2006) بالمليون يورو

الدولة	1995-1999		2000-2006		1995-2006	
	الالتزام	الصرف	الالتزام	الصرف	الالتزام	الصرف
الجزائر	164	30	339	142	503	172
مصر	686	157	592	695	1278	852
الاردن	254	108	331	345	585	453
لبنان	182	1	133	182	315	183
المغرب	660	128	980	917	1640	1045
سوريا	101	0	180	91	281	91
تونس	428	168	518	489	946	657
الضفة الغربية وقطاع غزة	111	59	522	486	633	545
المجموع	*2586*	651	*3595*	3347	*6181*	3998
البرامج الاقليمية	*471*	*223*	*1052*	*712*	*1523*	*935*
الإجمالي	3057	874	4647	4059	7704	4933

المصدر: European Parliament, MEDA and financial support to Palestine – evaluation, implementation and control, Document stages in plenary, Procedure : 2006/2128 (INI).

وفي الأخير يمكن أن نضيف أن بنود وأنظمة برنامج ميدا بالإضافة إلى اعتماد مسارها على الأبواب الثلاثة لعملية برشلونة، فإنها تهتم بتعزيز التعاون الثنائي والإقليمي على حد السواء، كما أنه لا تقتصر الجهات المستفيدة من أنشطة هذا البرنامج على الدول والمناطق فحسب، بل أنها تتضمن أيضا أجهزة محلية، منظمات إقليمية، وكالات عامة، مجتمعات محلية، جمعيات ومنظمات غير حكومية...إلخ، حيث يعتبر دعم المجتمع المدني بمثابة جزء لا يتجزأ من أهداف الشراكة. وتتمحور أبرز النشاطات التي تمولها المساعدات والاعتمادات على المستوى الثنائي، حول تصحيح البنى الاقتصادية والاجتماعية (صحة وتربية، بغية التخفيف من الانعكاسات السلبية للتحولات الاقتصادية والاستثمارات في حقول البيئة والزراعة والمشاريع الإقليمية، إضافة إلى ندوات تدريبية للدبلوماسيين(مسار العلاقات التعاون الأورومتوسطي،2007، ص31).

2.2 آلية الشراكة والجوار الأوروبي ENPI (2007 -2013)

بحلول يناير 2007 تم اعتماد الآلية الأوروبية للجوار والشراكة (ENPI) لتحل محل برنامج "ميدا" MEDA لتتميز هذه الآلية الجديدة بقدر أكبر من المرونة والحوافز. حيث ارتبط حجم تمويل برامج البلد المستهدف باحتياجاته وقدرته الاستيعابية التي يمتلكها وكذلك مدى تنفيذ الإصلاحات

المتفق عليها (Enpi-Info, 2013)، ويتمثل الهدف الرئيس لآلية الشراكة والجوار الأوروبي (ENPI) في تقديم مساعدة مجتمعية وتنموية لمجالات الازدهار والرخاء وحسن الجوار بمشاركة الاتحاد الأوروبي ودول الشراكة، كما وتشجع جهود دول الشراكة التي تهدف لتعزيز الحكم الرشيد والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتبلغ المخصصات المدرجة لآلية الشراكة والجوار الأوروبي نحو 12 مليار يورو للفترة (2007-2013) على أن يستخدم الجزء الأكبر من هذا التمويل في الأعمال والمبادرات الثنائية وبرامج الإصلاح والآليات الاقليمية والعابرة للحدود. ومن الواضح أن ثمة عدد من الموازنات التي حددتها المفوضية لتغطية أنشطة قطاعية معينة في الدول المتوسطية مثل المبادرة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان والمساعدات الإنسانية، والبرنامج البيئي للحياة في الدول الأخرى وبرامج التعليم "تيمبوس ايراسموس"[1] وبرنامج الاتحاد الأوروبي للبحوث والتطوير والبرنامج الإطاري السابع، وتعتبر آلية الشراكة والجوار الأوروبي الآلية المالية الرئيسية التي من خلالها تقدم المساعدات الأوروبية إلى دول الشراكة في سياسة الجوار الأوروبي، بالإضافة إلى روسيا (نشرة أنساميد الإيطالية،2013)[2].

هذا وتدير الآلية "لجنة المساعدات الأوروبية Europaid" حسب القرارات التي يتخذها المستوى السياسي لتحقيق الهدف الاستراتيجي بإنشاء مسارات للقيم المشتركة والاستقرار والرخاء والعمل على دعم التعاون المتزايد والتكامل الاقتصادي والإقليمي الأعمق، فاعتبارا من عام 2007 كان التركيز والتوجه الأوروبي نحو دعم الشركاء لغرض تنفيذ برامج الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي للسنوات الأربع القادمة (2007-2010) بمبلغ من 5.6 مليار يورو حيث وجه ما نسبته 73٪ من إجمالي المبلغ لدعم الشراكة وسياسة الجوار الأورومتوسطية واللافت أن البلدان التي أبرمت خطة عمل وأحرزت تقدما في تنفيذها تكافئ بتلقيها تمويلا كبيرا يميزها عن غيرها من الدول، هذا وقد تم إدراج مزيد من الدعم المالي لدعم العلاقات الأوروبية المتوسطية للفترة (2011-2013) بتوفير مبلغ 6.8 مليار يورو أي بزيادة قدرها 32%، المحور الرئيسي الثاني لسياسة الدعم هو أنشطة التعاون الإقليمي، بما في ذلك دعم الشراكة الأوروبية المتوسطية الجديدة ضمن مخطط منحة سياسة الجوار الأوروبية، وتم رصد ما مجموعه 827 مليون يورو لهذا الغرض. بالإضافة إلى ذلك، فإن الدعم لخط التعاون عبر الحدود والذي ينطوي على التعاون بين السلطات المحلية والإقليمية رصد له مبلغ 277 مليون يورو يقابله مبلغ مساو من صندوق التنمية الإقليمية الأوروبي لهذا الغرض.

---

[1] يستند برنامج التعاون الأوروبي" تمبوس إيراسموس" المستند إلى سياسات التعاون الأوروبية وسياسات حسن الجوار في إطار دعم نوعية التحصيل العلمي لتمكينه من أكبر قدر من التنافسية الهدف من هذا البرنامج تطوير منظومة التعليم العالي في دول الشراكة وتقوية برامج التعليم ودعم الشراكة مع المؤسسات الاقتصادية وإنشاء مراكز التدريب والتعليم المستمر خاصة اللغات والاعلام والعلوم والتكنولوجيا الحديثة بالإضافة إلى تشجيع التشبيك بين الكفاءات. أنظر الموقع الإلكتروني؛ http:/www.altaalim.org

[2] نشرة أنساميد الايطالية أنظر الموقع : www.ansamed.info/ansamed/ar

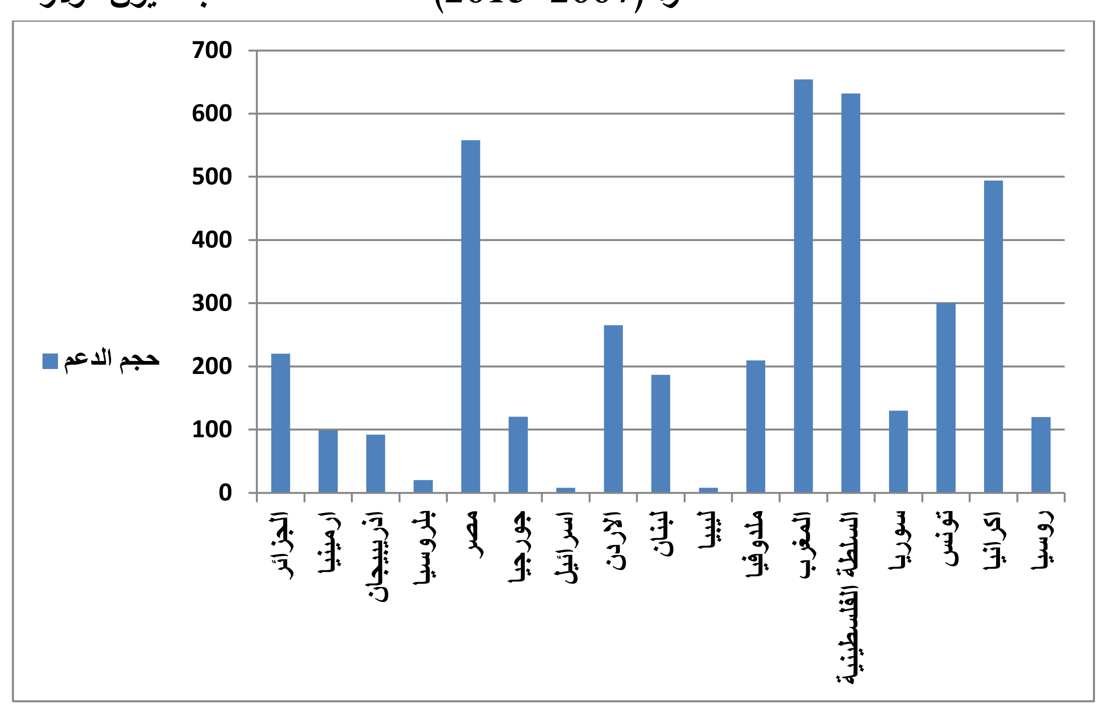
وقد أعلن في الاتصالات الأخيرة للجنة "تعزيز سياسة الجوار الأوروبية"، بأنه سيتم استخدام 400 مليون يورو للفترة (2007–2010) للدعم الحكومي وتشجيع الاستثمار، إضافة إلى ذلك فقد تم تمويل جزء من مخصصات منح الجوار والشراكة الأوروبية للدول المجاورة المؤهلة من خلال بنك الاستثمار الأوروبي برصده ما مجموعه 12.4 مليار يورو لتمويل القروض وذلك في الفترة (2007–2013) (European Commission,2010) .

أما على مستوى مساعدات الاتحاد الأوروبي للشعب الفلسطيني تحت مظلة آلية الشراكة والجوار الأوروبي (ENPI)، فقد قام الاتحاد بتقديم ما مقداره 632 مليون يورو، خصص منه لعام 2013 مبلغ 300 مليون يورو. تقدم كحزمة مساعدات تنموية لأغراض دعم تدابير التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبناء المؤسسات المنصوص عليها في خطة التنمية الوطنية الفلسطينية للفترة (2011–2013)، بالإضافة إلى دعم القطاع الخاص وخلق فرص عمل جديدة، وتمويل المشاريع الاستثمارية الرأسمالية الصغيرة في البلديات المختلفة، والاستمرار في تقديم الخدمات المجتمعية في القدس الشرقية. وعلى هذا الأساس صرح مفوض الاتحاد الأوروبي لشؤون التوسيع وسياسة الجوار الأوروبية؛ **ستيفان فول:** ***"علينا أن ننظر إلى أبعد مساعدة مالية فورية إلى السلطة الفلسطينية في سياق توفير دعم مستدام على المدى الطويل. كما سنواصل أيضا دعم السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية"*** (European Commission,2010).

ويظهر لنا **الشكل البياني رقم (9)** حجم المخصصات المالية تحت مظلة الجوار والشراكة الأوروبية المتوسطية للفترة (2007– 2013) التي تم منحها للدول المتوسطية الشريكة بالإضافة إلى بعض الدول التي ترتبط مع الاتحاد الأوروبي باتفاقيات جوار وشراكة ويظهر الشكل أن السلطة الوطنية الفلسطينية تأتي في المرتبة الثانية من حيث تلقي المساعدات الأوروبية بإجمالي مبلغ 632 مليون يورو، واحتل المغرب المرتبة الأولى بإجمالي دعم قدره 654 مليون يورو ويأتي في المرتبة الثالثة مصر بدعم مالي قدره 558 مليون يورو، وهذا إن دل على شيء فهو يدل على الأهمية التي أولاها الاتحاد الأوروبي من خلال هذه الآلية لدعم الأراضي الفلسطينية بعد أن كانت الأولية في السابق لدول أخرى مثل مصر وتونس في مجال الدعم المالي.

شكل (9): تمويل الاتحاد الأوروبي عبر آلية الجوار والشراكة الأوروبية

للفترة (2007-2013) **بالمليون دولار**



المصدر: إعداد الباحث معتمدا على بيانات المفوضية الأوروبية، 2013.

3.2 الآلية الأوروبية للجوار ENI (2014-2020)

في سياق النهج الجديد لسياسة الجوار الأوروبية وتطور العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية الشريكة، أُقر في 25 مايو 2011 استحداث الآلية الأوروبية للجوار (ENI)[1] والتي تستند إلى إنجازات الآلية الأوروبية للجوار والشراكة (ENPI) والتي تم استحداثها لغرض تحقيق المزيد من المنافع الملموسة لكل من الاتحاد الأوروبي وشركاء الجوار، وتبلغ ميزانية الآلية الجديدة حوالي 18.2 مليار يورو رصدت للفترة (2014-2020) بزيادة تقدر ب 40% عن سابقتها (ENPI)، الجزء الأكبر من هذا التمويل سيقدم إلى دول الجوار الأوروبي من خلال عدة برامج. ومع بداية عام 2014 سيتم الاستعاضة عن الآلية الأوروبية للجوار والشراكة لتحل محلها الآلية الأوروبية للجوار (ENI) والتي ستوفر المزيد من الدعم للدول الستة عشر الشريكة الواقعة إلى الشرق والجنوب من حدود الاتحاد الأوروبي. وتتميز الآلية بتقديم الحوافز ومكافأة للبلدان الأفضل أداءً، فضلا عن تقديم الأموال بطريقة أسرع وأكثر مرونة وتنظيم وتيسير الدعم المالي مع التركيز على أهداف السياسات المتفق عليها، وجعل البرمجة أقصر وأفضل تركيزا، بحيث تكون أكثر فاعلية. فآلية التمويل هذه تستجيب لتطور العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والبلدان الشريكة لتستمر في ضمان نجاح عملية التحول الديمقراطي وتحسين التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول الجوار، لتدعم عملية

---

[1] أنظر موقع مركز معلومات الجوار الأوروبي: http://www.enpi-info.eu/main.php?id_type=2&id=411#ENPI1

الإصلاح التي سبق أن التزمت بها الدول الشريكة نفسها على أنه يضاف إلى الدول المتوسطية[1] دول شرق أوروبا وهي: روسيا[2]، أرمينيا، أذربيجان، بيلاروسيا، جورجيا، مولدوفيا، أوكرانيا. هذا ولم يتمكن الباحث من الحصول على البيانات التفصيلية لمخصصات الآلية الأوروبية للجوار المقرة للدول المتوسطية الشريكة بما فيها فلسطين.

ويمكن حصر أهداف الآلية الأوروبية للجوار في ستة نقاط هي:-

(1) تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وسيادة القانون، والمساواة، والديمقراطية المستدامة والحكم الرشيد والمجتمع المدني المزدهر.

(2) تحقيق الاندماج التدريجي في السوق الداخلية للاتحاد الأوروبي والتعاون المُعزّز من خلال التقارب التشريعي والتلاقي التنظيمي، وبناء المؤسسات والاستثمارات.

(3) خلق الظروف الملائمة وإدارة فعالة للحدود وتشجيع التواصل بين الشعوب.

(4) تشجيع التنمية، والحد من الفقر، والتماسك الاقتصادي والاجتماعي والإقليمي الداخلي، والتنمية الريفية، والعمل لمواجهة التغير المناخي والكوارث.

(5) تعزيز بناء الثقة من خلال التدابير التي تسهم في تحقيق الأمن ومنع وتسوية النزاعات.

(6) تعزيز التعاون على المستوى دون الإقليمي والإقليمي والجوار.

(هذا وجدير بالإشارة أنه لا توجد بيانات منشورة تتعلق بمخصصات فلسطين من هذه الآلية).

3. آليات الدعم المالي المباشرة والطارئة (2006 – 2013)

مع بداية عام 2006 ومع فوز حركة حماس في الانتخابات البرلمانية وتشكيلها الحكومة الفلسطينية قوبل هذا التطور بتراجع بل وتجميد المساعدات الدولية وفي مقدمتها الأوروبية ليأخذ نمط ومسار الدعم منحًا آخر، لتشهد هذه الفترة تأقلم الدول المانحة مع معطيات المرحلة الجديدة ورسم مسار جديد لتصريف المساعدات الدولية من مبدأ الحفاظ على المنظومة الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية من الانهيار فجاء استحداث الآلية الدولية المؤقتة، ليتناغم مع هذا الخيار نشاطا على الأرض تمثل في استئناف إسرائيل اعتبارا من 1 يوليو 2007 دفع الضرائب المستحقة للسلطة الفلسطينية بما في ذلك 600 مليون دولار المتراكمة (European parliament,2010). لقد جاء هذا التجاوب الدولي وفي مقدمته الأوروبي لينسجم مع المستوى المتنامي من الشفافية التي انتهجتها

---

[1] تم تعليق تعاون الاتحاد الأوروبي مع سوريا حاليا بسبب الوضع السياسي.

[2] العلاقات مع روسيا: تحتل روسيا مكانة خاصة، ولم يتم تطوير العلاقات مع هذا البلد من خلال سياسة الجوار الأوروبية، بل من خلال شراكة استراتيجية تغطي أربع "مساحات مشتركة". ولذلك فهي مؤهلة فقط للمشاركة في برامج الآلية الأوروبية للجوار المتعلقة بالتعاون الإقليمي والعابرة للحدود، التي تشارك في تمويل مشاريعها. ويتم تمويل التعاون الثنائي مع روسيا في إطار آلية الشراكة الجديدة.

السلطة الفلسطينية بمواءمتها معايير النظام المالي والتي جاءت متوافقة مع برامج التمويل الأوروبية عن طريق استخدام حسابٍ فرعيٍّ في حساب الخزينة الموحد، وذلك بما ينسجم مع مبادئ فعالية المساعدات (تقرير مجلس الوزراء، 2011،ص44). فحسب خطة الإصلاح والتنمية ركزت برامج التنمية في فلسطين بشكل أساسي على ثلاثة قطاعات محورية، وذلك تماشيا مع الأولويات التي وضعتها السلطة الفلسطينية:

- سيادة القانون، بما في ذلك دعم العدل والأمن
- القطاع الخاص والتجارة
- البنية التحتية، وخاصة في مجال المياه

إلا أن واقع الأمر نجد أنه بالرغم من النتائج المهمة التي حققتها السلطة الوطنية في مجال الإصلاح إلا أن توصيات المحكمة الأوروبية لمراجعي الحسابات عام 2013 أشارت إلى الحاجة الملحة لإجراء تنقيحات رئيسية يجب على السلطة الفلسطينية تنفيذها كالتشجيع على إجراء المزيد من الإصلاحات لا سيما فيما يتعلق بالخدمة المدنية، مع أهمية التأكيد على الجانب الإسرائيلي بضرورة اتخاذ خطوات ملموسة للمساعدة في انجاح الدعم المقدم (ECA,2013). هذا ولقد كان الدعم الأوروبي حاضرا من خلال عدة برامج وآليات سيتم سردها حسب التسلسل الزمني لها:

1.3 المساهمة الأوروبية من خلال الآلية الدولية المؤقتة TIM (2006– 2008)

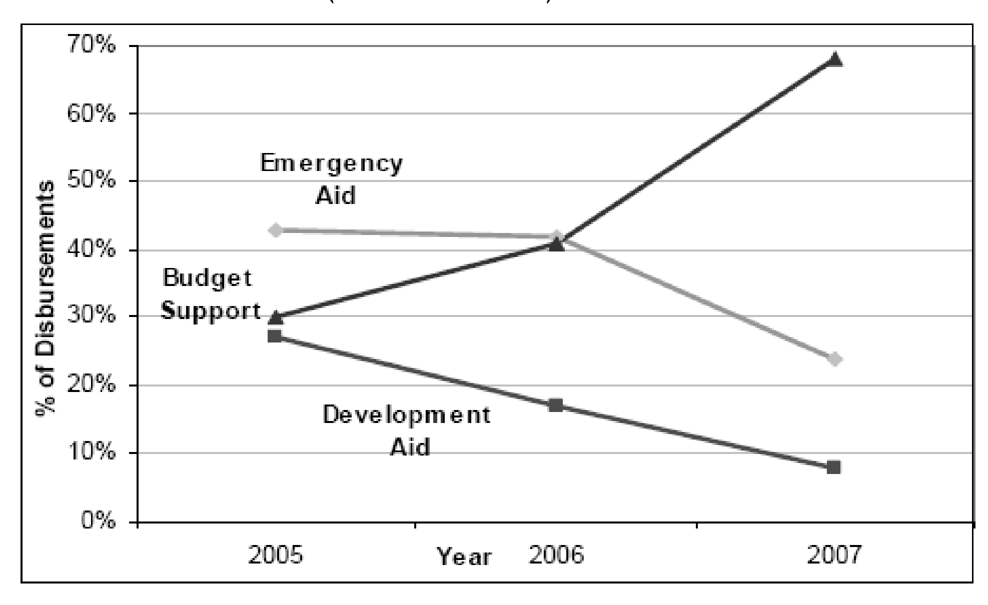
لقد كان للمناخ السائد خلال هذه الفترة بالغ الأثر على مسار المساعدات الأوروبية، فبعد فوز حركة حماس في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني يناير 2006 وتشكيلها الحكومة الفلسطينية تلا ذلك انعطافا محوريا في نمط ووجهة المساعدات (ECA,2013)، حيث سارعت اللجنة الرباعية بإمهال هذه الحكومة شهرين للإقرار بالاتفاقيات الموقعة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية تحت مظلة الاعتراف بإسرائيل ونبذ العنف مقابل المضي قدما في تقديم المساعدات الدولية والذي جوبه بالرفض من قبل حركة حماس ما دفع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة إلى قطع المعونات والدعم المقدم للشعب الفلسطيني تحت مظلة استخدام قوانين مكافحة الإرهاب[(1)] لتبرر المقاطعة على الحكومة الفلسطينية (حمدان،2010، ص52)، فما كان من نتائج ذلك إلا تأثر الحالة الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية وتدهورها بشكل ملحوظ خاصة بعد القرار الإسرائيلي بإيقاف تحويل الضرائب والإيرادات الجمركية الفلسطينية إلى السلطة الفلسطينية وبالتالي حرمانها من إمكانية

[1] تعتبر حركة حماس وبعض الأحزاب الفلسطينية مدرجة على قائمة المنظمات الإرهابية الأمريكية ونتيجة لفرض المقاطعة امتنعت البنوك عن تحويل أي مبالغ مالية إلى حساب الحكومة الجديدة، لأن أي بنك يتعامل معها يفقد قدرة التعامل بالدولار واليورو وذلك بموجب قوانين مكافحة الإرهاب ما جعل الحكومة الفلسطينية بقيادة حماس عاجزة عن دفع رواتب الموظفين آنذاك.

الوفاء بالتزاماتها المالية ودفع رواتب موظفيها (ECA,2013). واستجابة للأزمة المالية والاقتصادية والإنسانية التي نشأت نتيجة المقاطعة الدولية وإطباق الحصار الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية جاءت مساعي اللجنة الرباعية[1] ليتم الموافقة على اقتراح الاتحاد الأوروبي في مايو 2006 بإنشاء الآلية الدولية المؤقتة (TIM) لضمان التسليم المباشر للمساعدات الدولية للفلسطينيين، ليساهم الاتحاد الأوروبي خلال فترة النصف الثاني من العام 2006 بما مقداره 258 مليون دولار.

ويقدم **شكل رقم (10)** توضيحا لتطور وجهة ومسار المساعدات الأوروبية للفترة (2005–2007) حيث نجد أن العام 2006 يعتبر تحولا محوريا لنمط الدعم الأوروبي، حيث شهد استحداث الآلية الدولية المؤقتة (TIM) لدعم الشعب الفلسطيني مباشرة دون المرور بالحكومة الفلسطينية آنذاك، حيث يلاحظ تزايد دعم الموازنة بشكل واضح خلال السنوات الثلاثة وتشير التقديرات على أنه وصل عام 2007 ضعف ما كان عليه عام 2005 في المقابل نلاحظ أنه مع العام 2007 تراجع الدعم المقدم إلى البرامج التنموية بشكل واضح لحساب دعم موازنة السلطة الفلسطينية. بشكل عام نجد أن هذه الصورة أقرب ما يكون لمسار المساعدات الدولية.

شكل (10): وجهة المساعدات الأوروبية المقدمة للأراضي الفلسطينية حسب نوعها للفترة (2005 – 2007)



المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الادارية، رام الله، 2008

[1] المؤلفة من الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا والتي أنشئت في مدريد العام 2002 للتوسط في العملية السلمية، والسعي لمعالجة الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

لقد كان الدافع من إنشاء الآلية الدولية المؤقتة هو ضمان توفير الدعم المالي المباشر للسلطة الفلسطينية والمساعدة في الإعداد لإقامة الدولة[1] والعمل على إحياء الاقتصاد وتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة والملحة وتجنب أي صلات مالية مع حكومة حماس،(ECA,2013) فكان أن تم صرف عدة جرعات من المساعدات المالية للفترة ما بين 26 يونيو 2006 حتى 31 مارس 2008 كالتالي: 35 مليون يورو عبر برنامج دعم الخدمات الطارئة (ESSP) الذي يديره البنك الدولي لدعم الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية، و131 مليون يورو كدعم مباشر للمستشفيات والمراكز الصحية والطاقة الكهربائية، على أن الجزء الأكبر منه 106 مليون يورو خصص لإنتاج الكهرباء في غزة، 441 مليون يورو خصص كمدفوعات مباشرة للأسر الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة لدعم الحالات ذوي الدخل المحدود كالرعاية الصحية والمعلمين والمتقاعدين وموظفي السلطة الفلسطينية المدنيين (European parliament, 2010)، وإجمالا يمكن القول أن هذه الآلية جاءت لتهدف إلى تسيير أقصى مستوى من الدعم من قبل المانحين الدوليين واستئناف تحويلات عائدات الضرائب الفلسطينية المحجوزة من قبل إسرائيل، على أن الآلية محدودة في نطاقها ومدتها الزمنية وتنشط على أساس المساءلة والشفافية الكاملة (European Commission,2012) . هذا وتغطي الآلية الدولية المؤقتة ثلاث مجالات رئيسية هي (EEAS,2013):

1) برنامج دعم خدمات الطوارئ المقدم من البنك الدولي وتركز على الخدمات الصحية والمستشفيات والمراكز الصحية حيث كانت مساهمة الاتحاد الأوروبي بمبلغ 10 مليون يورو.
2) المساهمة الإغاثية في حالات الطوارئ المؤقتة (IERC) والذي يهدف إلى تأمين إمدادات الطاقة والكهرباء دون انقطاع من المرافق بما في ذلك توفير الوقود وبلغت مساهمة الاتحاد في هذا المجال حوالي 120 مليون يورو.
3) دعم الأسر الفقيرة من خلال دفع المخصصات الاجتماعية لأفقر شريحة من السكان والموظفين المدنيين[2] وتقديم الخدمات العامة الأساسية (موزعة كالتالي: 65 ألف موظف مدني و6600 متقاعد و75 ألف من أرباب الأسر الفقيرة وبذلك يكون نحو 150 الف من الأسر تتلقى دعما ماليا مباشرا من خلال الآلية الدولية المؤقتة.

---

[1] أدرك الاتحاد الأوروبي بأن العملية السلمية قد تنهار بسبب عدم وفاء السلطة بالتزاماتها المالية ما يهدد استقرارها وبقائها وهي بحاجة إلى دعم مالي مباشر على الأقل لتتمكن من دفع رواتب موظفيها ولتغطية نفقاتها التشغيلية فكانت المبادرة الأوروبية بإنشاء الآلية الدولية المؤقتة لتفتح الطريق لتقديم الدعم المالي للسلطة الفلسطينية. (حمدان،2010، ص52)

[2] يقدر عدد موظفي القطاع العام فيه بنحو 160 ألف موظف، يستثنى منهم موظفي الأمن الداخلي والجيش والذين يبلغ عددهم نحو 95,500 .

2.3 آلية بيغاس PEGASE (2008- ما زال العمل ساري بها)

شهد الدعم الأوروبي اتجاه الأراضي الفلسطينية منحاً جديدا مع حلول العام 2008، وذلك باعتماد بيغاس آلية مركزية للتمويل ولدعم الشعب الفلسطيني، وهي تتضمن عملية تزويد مباشرة للدعم المالي الهادف والمراقب بشكل جيد، ومساعدة السلطة الفلسطينية في تنفيذ مشاريع متوسطة إلى كبيرة الحجم وتوفير المساعدة الفنية وبالإضافة إلى الرقابة الواضحة لعمليات التعاقد والصرف، كما أن آلية بيغاس متاحة لاستقبال المساهمات المالية أمام كافة الجهات المانحة من خارج الاتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية. وقد شهد العام 2008 تخصيص ما مجموعه 551 مليون يورو بما يتضمن 421 مليون يورو كدعم مباشر من الاتحاد الأوروبي و130 مليون يورو كدعم من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي(المفوضية الأوروبية؛ آلية بيغاس، 2009).

ففي 1 فبراير من عام 2008 وكاستجابة لمؤتمر باريس للمانحين أعلنت المفوض الأوروبي **فيريرو فالدنير** عن آلية بيغاس التابعة للاتحاد الأوروبي لتسيير المساعدات المالية مباشرة باتجاه دعم تنفيذ خطة الاصلاح والتنمية الفلسطينية[1] بناءً على الآلية الدولية المؤقتة (TIM)، لتوفر ما قدره المليار يورو من التمويل خلال السنوات (2008-2012). ويدعم بيغاس خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية لمدة ثلاث سنوات[2] بالإضافة إلى الخطة الوطنية للتنمية الفلسطينية للفترة (2011-2013)، والتي تعزز الانجازات التي حققتها البرامج السابقة وتنفيذا للأهداف التي أقرتها الآلية الدولية المؤقتة من حيث صرف مخصصات ورواتب الموظفين المدنيين[3] والمتقاعدين وشريحة الأسر الفقيرة وتوفير الوقود لمحطة توليد الكهرباء بغزة ودفع الديون المتراكمة على السلطة الفلسطينية، كما وتتفرع برامج بيغاس القائمة لدعم قطاع غزة إلى دعم مجالات الكهرباء وتحويلات العلاج للخارج وبرامج

---

[1] خطة الإصلاح والتنمية التي قدمها السلطة الفلسطينية لمدة ثلاث سنوات في مؤتمر باريس للمانحين المؤرخ 17 ديسمبر 2007.

[2] إن ما يميز بيغاس هو أنها آلية جاءت لتوجيه الدعم لخطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية كبديل عن الآلية الدولية المؤقتة لتقديم المساعدة الطارئة والتي كانت تجدد كل ثلاثة أشهر في حين أن آلية بيغاس تجدد كل ثلاث سنوات.

[3] تساهم آلية بيغاس في دفع رواتب موظفي السلطة الفلسطينية والمتقاعدين في غزة والضفة الغربية شهريا ووصل معدل المساهمة الشهرية إلى 21,25مليون يورو لحوالي 71,600 موظف مدني ومتقاعد، من ضمنهم 28,500 موظف ومتقاعد في غزة (رغم أن عددا كبيرا من موظفي الخدمة المدنية في قطاع غزة لا يذهبون الى عملهم بسبب الوضع السياسي القائم نتيجة الانقسام الفلسطيني) فلقد جذبت بيغاس تمويل من فنلندا وهنغاريا وايرلندا ولوكسمبورغ ومالطا وهولندا وسلوفينيا واسبانيا والسويد والمملكة المتحدة. وجدير بالذكر أن مساهمات بيغاس في هذا الإطار لا تتم على أساس سياسي ولكن حسب أنظمة قائمة قوية تضمن وصول الأموال إلى القطاعات المستهدفة.

الرعاية[1]، والتي قد يؤدي تأخرها أو تقليصها إلى اضطرابات اقتصادية وإنسانية بين السكان الفلسطينيين. وعلى الرغم من التمويل الكبير والواضح لآلية بيغاس إلا أن السلطة الفلسطينية ما زالت تواجه عجزا في الميزانية خاصة في العام 2012 والذي كان يهدد بتآكل الاصلاحات في المالية العامة[2](ECA,2013). ويمكن تلخيص مجالات الدعم المالي عبر بيغاس من خلال **الجدول رقم (5)** والذي يوضح القطاعات ذات الأولوية التي تم تمويلها حسب أهداف آلية بيغاس:

جدول (5): القطاعات ذات الأولية لآلية بيغاس

القطاع	البرنامج/ المجال
الحكم:	الإصلاح المالي، سيادة القانون، والعدالة، والمساءلة، والأمن
التنمية الاجتماعية:	الحماية الاجتماعية والصحة والتعليم (بما في ذلك التدريب المهني التعليم والتدريب)، وتوفير إمدادات الوقود
تنمية القطاع الخاص:	تسهيل التجارة وتوفير التمويل والقروض اللازمة، وتطوير المراكز التجارية
تطوير البنية التحتية العامة:	في مجالات المياه والبيئة أو الطاقة

المصدر : إعداد الباحث بناء على بيانات (European Commission,2013)

وعلى مستوى دعم العجز في الموازنة نجد أن الاتحاد الأوروبي قدم في عام 2012 عبر آلية بيغاس 156 مليون يورو للنفقات الجارية للسلطة الفلسطينية، ليرتفع في عام 2013 الدعم المباشر لميزانية السلطة الفلسطينية إلى 168 مليون يورو، مرتكزا على برامج التنمية في فلسطين والتي تناغمت مع الأولويات التي وضعتها السلطة الفلسطينية، هذا وصنفت المخصصات في عام 2012 ب 11 مليون يورو لإعادة إعمار القطاع الخاص، 25 مليون يورو لتطوير البنية التحتية في قطاع غزة والمنطقة (ج)؛ 27.5 مليون يورو لمشاريع بناء المؤسسات لدعم السلطة الفلسطينية و8 مليون يورو لمشاريع في القدس الشرقية (European Commission,2013).[3]

[1] يعتمد هذا الجزء من الدراسة على الدليل الإرشادي المقدم إلى الجهات المانحة التي ترغب في المساهمة عبر آلية بيغاس نحو الإنعاش المبكر وإعادة بناء غزة، (الاتحاد الأوروبي مكتب المفوضية الأوروبية للمساعدات الفنية، القدس، 2009).

[2] كما أنه لا يمكن ان نغفل بأي حال أن تضرر الاستدامة المالية للسلطة الفلسطينية يعزى بشكل كبير إلى العقبات المتعددة التي أثارتها حكومة إسرائيل أمام التنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية.

[3] European Commission: External Cooperation Programmes, *Occupied Palestinian Territory* ,2013, from: *http://ec.europa.eu/europeaid/where/neighbourhood/country-cooperation/palestine/palestine_en.htm*

جدول (6): التزامات بيغاس المالية اتجاه الأراضي الفلسطينية باستثناء الأونروا

للفترة (2007–2012) بالمليون يورو

البرنامج / القطاع	*2007	2008	2009	2010	2011	2012
الدعم المالي المباشر والغير مباشر	370.00	258.00	219.10	158.50	145.00	156.00
البناء المؤسساتي	5.67	14.00	10.50	31.00	34.95	27.50
تنمية البنية التحتية	0.00	37.00	19.50	21.00	22.00	25.00
القطاع الخاص	0.00	0.00	22.00	11.00	11.00	11.00
مبادرات القدس الشرقية	0.00	2.00	4.50	6.00	8.00	8.00
الاجمالي	**375.67**	**311.00**	**275.60**	**227.50**	**220.95**	**227.50**

المصدر : European Commission, Europe Aid,2012

*أضيف عام 2007 لتبيان وجه المقارنة وتطور المساعدات الأوروبية حيث أنه يندرج تحت مظلة الآلية الدولية المؤقتة TIM

ويتضح من **الجدول رقم (6)** الذي يلقي الضوء على التزامات بيغاس اتجاه الأراضي الفلسطينية باستثناء وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين عن الفترة (2007–2012) أن الدعم المالي المباشر إلى السلطة الفلسطينية تقلص من 370 مليون يورو عام 2007 إلى 158.5 مليون يورو العام 2010 غير أن الدعم الأوروبي تضاعف في مجال البناء المؤسساتي حيث بلغ 5.67 مليون يورو عام 2007 ليتضاعف إلى 31 مليون يورو كما أن هناك انخفاض في الدعم المالي للقطاع الخاص حيث انخفض من 22 مليون يورو عام 2009 إلى النصف ما يعادل 11 مليون يورو هذا وشهدت تنمية البنية التحتية انخفاضا عام 2009 بحوالي 17.5 مليون يورو عن عام 2008 الذي كان فيه الدعم 37 مليون يورو لترتفع في العام 2010 المبلغ الى 21 مليون يورو.

كما وتظهر الأرقام الواردة في الجدول أن الفترة (2010–2012) أن اجمالي الدعم السنوي كان مستقرا عند حد 227.50 مليون يورو باستثناء انخفاضه عام 2011 بنحو 7 ملايين يورو مقارنة بالعاملين 2010 و2012 كانت على حساب الدعم المالي المباشر، كما ان المخصصات لقطاعات المستهدفة كانت متقاربة لحد كبير حيث استحوذ الدعم المالي المباشر والغير مباشر على الجزء الأكبر من هذه المساعدات ليبلغ نصيبها حوالي 32% من إجمالي المساعدات ويشمل هذا القطاع دعم الموازنة الجارية السلطة الفلسطينية خاصة ما يتعلق برواتب الموظفين ومخصصات المتقاعدين والدعم المخصص للكهرباء، وإذا استثنينا المساعدات المقدمة إلى وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) والتي تعادل ما نسبته 32%، ويلي ذلك إنفاق ما نسبته 10.59% من المساعدات الفعلية للقطاعات الإنسانية والمعونات الغذائية وبرامج الأمن الغذائي ليأتي في المرتبة الثالثة البناء المؤسسي بما نسبته 7.61% ثم دعم قطاع البنية التحتية بنسبة 4.79% ويعتبر قطاع البنية التحتية من

القطاعات المهمة في الاقتصاد الفلسطيني وذلك لما يحققه من إيجابية في العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية كزيادة التشغيل والحد من مشاكل البطالة والفقر في الأراضي الفلسطينية وتحريك عجلة الاقتصاد بسبب ارتباطاته مع مختلف القطاعات الانتاجية ودوره في جذب الاستثمارات وبذلك يتضح انخفاض حصة القطاعات الانتاجية من إجمالي المساعدات وفي هذا السياق يتضح أن نسبة الدعم المقدمة لتطوير وانعاش القطاع الخاص لم تتجاوز حد 2.39%.

4. المساعدات الأوروبية بين الالتزام والصرف:

بالرغم من أهمية تعهدات المانحين بتقديم المساعدات إلا أن ذلك لا يعتبر إلا كونه إعلانا عن نية جهة ما لتقديم المعونة دون الخوض في أي تفاصيل، والذي يهمنا في هذا الجزء من الدراسة هو الاقتصار على تحليل المرحلتين التاليتين وهما مرحلة الالتزام ومرحلة الصرف.

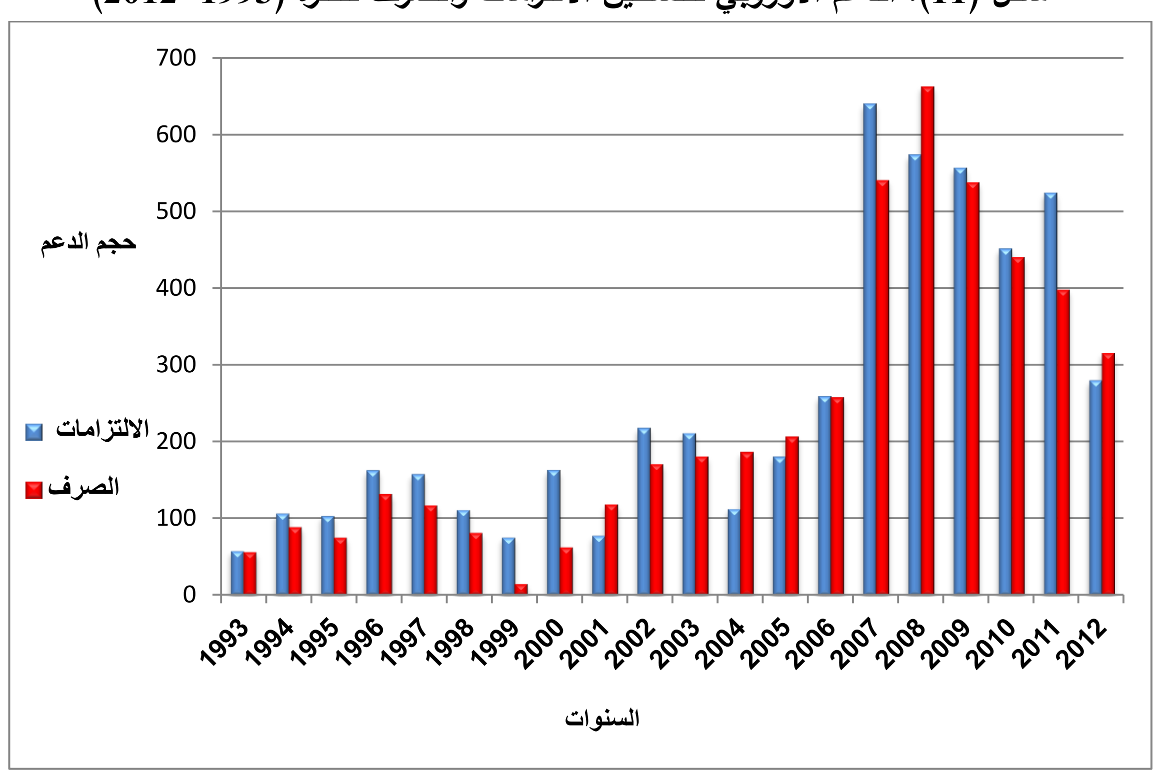
وبشكل عام ارتبطت المنح والمساعدات الدولية بعدة مفاهيم صبغت آليات الدعم وهي تنحصر في ثلاث مصطلحات ندرجها باختصار (لبد،2004):

1) **التعهد:** هو إعلان الدولة المانحة لحجم الدعم المقرر منحه أو تقديمه دون أي التزام خطي أو رسمي بذلك أو أي تفاصيل حول كيفية تقديمها والغرض النهائي منها ليؤجل ذلك إلى مرحلة لاحقة يكون فيها التفاوض حول التفاصيل الخاصة بالمنحة.
2) **الالتزام:** هو المرحلة المتقدمة من مراحل تقديم المساعدات وتأتي مباشرة بعد توقيع اتفاق ما بعد التعهد والذي جاء نتيجة المفاوضات المشار إليها.
3) **الصرف الفعلي:** هي عملية الصرف الفعلي للمنح والقروض التي اتفق بشأنها عبر صناديق وآليات محددة لذلك وغالبا ما يكون البنك الدولي هو الجهة المشرفة على هكذا إجراءات رغم لجوء بعض الدول إلى فتح حسابات مصرفية خاصة في بنوكها أو بنوك الدول المتلقية للمعونات لصرفها حسب البرامج المخطط لها.

ولإظهار مدى التزام/الصرف فيما يخص المساعدات الأوروبية؛ يوضح **الشكل رقم (11)** الدعم الأوروبي لفلسطين من حيث الالتزامات المالية والصرف للفترة ما بين(1993 –2012) ويتبين أن نسبة الصرف إلى الالتزام في الفترة (1994–2000) بلغت 77% في حين بلغت نسبة الصرف إلى الالتزام للمساعدات الأوروبية الموجهة للدول المتوسطية الشريكة الأخرى 80% عن نفس الفترة وهي تعتبر متدنية إذا ما قورنت بعام 1993 حيث كانت النسبة 98% لتأتي الفترة (1999–2000) والتي تعبر عن تدني مخصصات العون الأوروبي وهي أسوء نسبة إذا ما قورنت بالأعوام السابقة أو حتى اللاحقة، كانت نسبة فلسطين من هذا الالتزام 29%، لتشهد الفترة (2001–2006) أفضل فترة من حيث الصرف/ الالتزام لتبلغ النسبة 116% أي أن ما صرف كان أكثر مما التزم به ليصل أفضل

حالاته العام 2004 بزيادة في الصرف بلغت ما نسبته 66% عما التزم به وقد يعزى ذلك إلى الظروف التي عاشتها الأراضي الفلسطينية بعد انتفاضة الأقصى والتراجع العام في شتى الأنشطة الاقتصادية، هذا وشهدت الفترة (2007–2012) انضباطا من جانب صرف ما تم الالتزام به من مخصصات وذلك بما نسبته 97%.

شكل (11): الدعم الأوروبي لفلسطين الالتزامات والصرف للفترة (1993–2012)



المصدر: إعداد الباحث مستندا على بينات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD 2013

5. القروض الأوروبية لفلسطين

إن أهم أسباب لجوء السلطة الوطنية الفلسطينية إلى عملية الاقتراض الخارجي كان لتغطية الفجوة التمويلية بين المساعدات الرسمية الدولية والدعم المطلوب لعملية إصلاح البنية التحتية، والتي تأثرت بشكل كبير بالممارسات الإسرائيلية على الأرض من تدمير وتجريف وحصار ما دفع بالسلطة الفلسطينية وحتى الشركات الغير حكومية لإيجاد التمويل اللازم لمشاريع البنية التحتية والمشاريع التطويرية والاقتصادية اللازمة لعملية النمو الاقتصادي (أبو مصطفى، 2009،ص127).

ولقد جاء ميل السلطة الفلسطينية لتمويل التزاماتها وعجزها المالي بالاقتراض من الدول والهيئات الدولية في ظل ظروف هيكلية للاقتصاد الفلسطيني لا تسمح بعد لاستعمال القروض حتى وإن كانت ميسرة إلا في حالات الضرورة القصوى، ومن ناحية أخرى فقد كانت تجربة السلطة الوطنية الفلسطينية في إدارة القروض أكبر دليل على ذلك، فعلى الرغم من تشكيل لجنة عليا للقروض للدراسة

وتقديم التوصيات حول عرض أو مدى الحاجة للاقتراض، إلا أن القروض مازالت لا تعرض على المجلس التشريعي الفلسطيني، وبالتالي قرار القروض هو قرار لجنة وليس قرارا يحظى بالشرعية اللازمة، فعلى الرغم من الآثار السلبية التي قد تنتج بسبب القروض على المدى المتوسط والبعيد وعلى مقدرات وخيارات الأجيال القادمة[1]. إلا أنه لا يتم مراعاة أن تكون هذه القروض للقطاعات الإنتاجية ذات المردود الربحي الذي يخلق فرص عمل، والقادر على السداد دون مخاطر طارئة (القزاز، 2006، ص6). وبصفة عامة فإن هناك العديد من السلبيات قد تنتج عن الاقتراض الخارجي أهمها الزيادة في عجز الموازنة بسبب نسبة خدمة الدين العام وازدياد العجز في ميزان المدفوعات نتيجة الافراط في الاقتراض بالإضافة إلى التأثير السلبي على الاستيراد الذي يعتمد على معدلات الاستهلاك والانتاج والاستثمار، وفي حال تعرض هذه القدرة إلى الضعف يتمخض عنها تراجع الاقتصاد بسبب عدم قدرة الدولة على توفير السلع الضرورية، فتأثر الاحتياطيات الأجنبية قد يؤدي إلى تزايد أعباء المديونية الخارجية بالإضافة إلى تزايد العجز في الحساب التجاري والجاري وبالتالي عجز الميزان الكلي للمدفوعات ما قد يدفع الحكومة القيام باستخدام الجزء الأخير من الاحتياطيات الأجنبية لخدمة أعباء الدين الخارجي (أبو مصطفى، 2009، ص62).

ويجدر التنويه أن تيارا اقتصاديا دوليا ظهر حديثا طرح مقترحات لعلاج عبئ مدفوعات خدمة ديون الدول النامية والتخفيف من اقتراضها الخارجي أهمها: تطبيق سياسات اقتصادية تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة الموارد المخصصة لتمويل التنمية وتخفيف القيود الحمائية والجمركية حتى تتمكن صادرات الدول النامية النفاذ إلى الأسواق الدولية (جيرونيلام،1991، ص203).

هذا وتعد القروض من أهم مصادر التمويل الدولي المهمة، وقد وجد الباحث أنه من المهم الوقوف على بعض المفاهيم والتعاريف الخاصة بالقروض والاقتراض الخارجي؛

1.5 المفاهيم الأساسية القروض:

1)مفهوم الاقتراض الخارجي (موسى، 1990، ص7)

هي عبارة عن الأموال التي تقرضها جهات ومصادر الإقراض الأجنبية المتعددة صاحبة الفائض إلى الدول صاحبة العجز، بناء على مجموعة من القواعد والأسس المالية والتجارية السائدة والمتعارف عليها، وفقا لظروف السوق، مع التعهد بردها ودفع الفائدة عليها، بشروط متفق عليها ويمكن تقسيم القروض الخارجية من حيث الشروط التي تمنح على أساسها إلى؛ قروض تجارية تتحدد

---

[1] إن هبوط الدعم المقدم في عام 2012 من الجهات المانحة قد حدّ من قدرة السلطة الفلسطينية على تطبيق تدابير للحفز المالي. وتواجه السلطة الفلسطينية متأخرات متراكمة مستحقة للمصارف المحلية وتمثل الآن القروض التي تدين لهذه المؤسسات ما يعادل نسبة 68 % من إيرادات السلطة الفلسطينية ،

شروطها المالية وفق أسواق رأس المال الدولية، وقروض سهله تعقد بشروط ميسره تتضمن عنصر المنح.

2) تعريف البنك الدولي للدين الخارجي (صندوق النقد الدولي، 1991،ص39)

يعرف البنك الدولي الدين الخارجي بأنه" الدين الذي تبلغ مدة استحقاقه الأصلية أو المحددة أكثر من سنة واحدة، وهو مستوجب لأفراد أو لهيئات من غير المقيمين ويسدد بعملات أجنبية أو بسلع وخدمات"

3) مفهوم الدين العام (عمر، 2003، ص2)

يقصد بالدين العام المبالغ التي تلتزم بها إحدى الوحدات العامة في الدولة للغير نتيجة اقتراضها هذه المبالغ لتمويل العجز في الموازنة مع التعهد بالسداد بعد مدة زمنية معينة، ودفع فائدة على رصيد الدين حسب شروط إنشاء هذا الدين.

هذا ويتفق الباحث مع تعريف البنك الدولي. على أنه يمكن صياغة تعريف عام للديون الدولية:
أنها تلك المبالغ التي اقترضها اقتصاد ما، والتي تزيد مدة القرض فيها عن سنة واحدة، وتكون مستحقة السداد للجهة المقرضة سواء كان الدفع بالعملات الأجنبية أو عن طريق تصدير السلع والخدمات إليها.

هذا وارتأى الباحث أنه من المهم إعطاء نبذة بسيطة عن نشاط بنك الاستثمار الأوروبي على مستوى المنطقة المتوسطية ليتم التعرف بعدها على حجم قروض البنك التي يقدمها لفلسطين وأهم القطاعات التي تحظى بالدعم؛

2.5 بنك الاستثمار الأوروبي والتسهيلات الأوروبية المتوسطية

لقد أسس الاتحاد الأوروبي البنك الأوروبي للاستثمار من أجل تقديم القروض والهبات، وتمتلك البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أسهم البنك ويضم مجلس الإدارة وزراء المالية للبلدان الأعضاء (Enpi-Info,2013) ويعد بنك الاستثمار الأوروبي فاعلا رئيسيا في التنمية الاقتصادية والاستقرار في منطقة حوض البحر المتوسط منذ عام 1974، فهو من أهم أدوات تمويل الشراكة وقد تأسس بموجب اتفاقية روما باعتباره هيئة من هيئات الاتحاد الأوروبي، والذي يعمل على تكييف أنشطته تحت مظلة سياسة الاتحاد الأوروبي (معلوف،2013)، وتتم أنشطته في المنطقة بتعاون وثيق مع المفوضية الأوروبية ومع مؤسسات دولية أخرى إذا اقتضت الضرورة ذلك، وينبغي أن ينظر إلى جميع هذه العمليات في سياق الفصل الاقتصادي والمالي لعملية برشلونة، كما أنها تتماشى مع الاستراتيجية التنموية لدى الدول المستفيدة، وكذا مع أنشطة سائر الجهات المانحة ووكالات التمويل الأخرى (مسار العلاقات التعاون الأورومتوسطي،2007، ص31). فقد ساهم منذ إعلان برشلونة 1995 بتمويل مشاريع عدة في المنطقة كالطاقة، الاتصالات والبيئة، حيث خصص في إطار برنامج ميدا ما

قيمته 7.4 مليار يورو، منها 6.4 مليار يورو كقروض ميسرة، ومليار يورو لتمويل الأنشطة الاقتصادية في الجنوب. الحصة الأكبر من هذا التمويل (28%) هي بمثابة قروض للقطاع الخاص و24% لدعم نشاطات متعلقة بحماية البيئة و26% لمشاريع إنتاج الطاقة و21% لدعم قطاع الاتصالات (معلوف،2013)، وفي نطاق هذه الآلية تم تزويد بنك الاستثمار الأوروبي بذراع مالية تعنى بمنطقة الجنوب تحت اسم "**التسهيلات الأوروبية المتوسطية للاستثمار والشراكة**" **(FEMIP)**.

وتأتي هذه الأداة كاستجابة مستمرة لاحتياجات البلدان المتوسطية الشريكة (Enpi-Info,2013)في إطار دعم المشاريع التي تساهم في انشاء مجتمعات متماسكة وقوية اقتصاديا وتهدف لدفع عجلة النمو والشراكات من أجل ومع دول البحر الأبيض المتوسط، بالإضافة إلى تمويل مشاريع البنية التحتية في قطاعات الطاقة والنقل والمياه والمساهمة في تطوير القطاع الخاص، ولقد أضفت مساهمات بنك الاستثمار الأوروبي من خلال التسهيلات الأوروبية المتوسطية للاستثمار والشراكة **(FEMIP)** على الشراكة المالية بين أوروبا ودول البحر الأبيض المتوسط بُعدا جديدا في عمليات التمويل التي يقوم بها البنك لدى الشركاء المتوسطيين، حيث ساهم بتوفير حوالي 14.2 مليار يورو من التمويل بين أكتوبر 2002 إلى ديسمبر 2012 (European Investment Bank,2013).[(1)] ولتفعيل الهيئة الأوروبية للاستثمار والشراكة، ويعمل بنك الاستثمار الأوروبي بشكل وثيق مع كل الأطراف المعنية بالتنمية في المنطقة المتوسطية وأهمها: اللجنة الأوروبية، البنك الدولي، البنوك الأوروبية، بنوك الدول المستفيدة، والبنك الإفريقي للتنمية.

3.5 قروض بنك الاستثمار الأوروبي لفلسطين

لقد شكلت القروض ما نسبته 14% من إجمالي المساعدات الدولية الفترة (1994-2012) وذلك حسب بيانات وزارتي التخطيط والمالية، حيث أن الجزء الأكبر منها كان على شكل قروض ميسرة لفترات سماح طويلة وبعضها الآخر قدم للسلطة بشروط تجارية، في حين بلغت نسبة قروض المؤسسات الدولية من إجمالي مساعداتها 76.5%. أما بالنسبة لقروض الاتحاد الأوروبي فبعد أن كانت نسبة الاقراض للسلطة الفلسطينية قد بلغت 3.7% للفترة (1994-1997) شهدت الفترة (1998-2000) تحولا كبيرا في مسار الاقتراض حيث تطورت النسبة الإجمالية إلى 19% ونتج عن تلك الزيادة تغيرا في سياسة الاتحاد الأوروبي حيث بلغت نسبة الاقراض 24.6% من إجمالي المساعدات ليكون ذلك على حساب المنح والهبات، لتشهد فترة ما بعد 2000 (فترة ما بعد انتفاضة الأقصى) انخفاضا في نسبة القروض الأوروبية المقدمة للسلطة الفلسطينية حيث بلغت أقل من 2% من إجمالي مساعداتها (عبد الكريم. مكحول،2005،ص28). هذا بشكل عام، فعليا وحسب البيانات التي

---

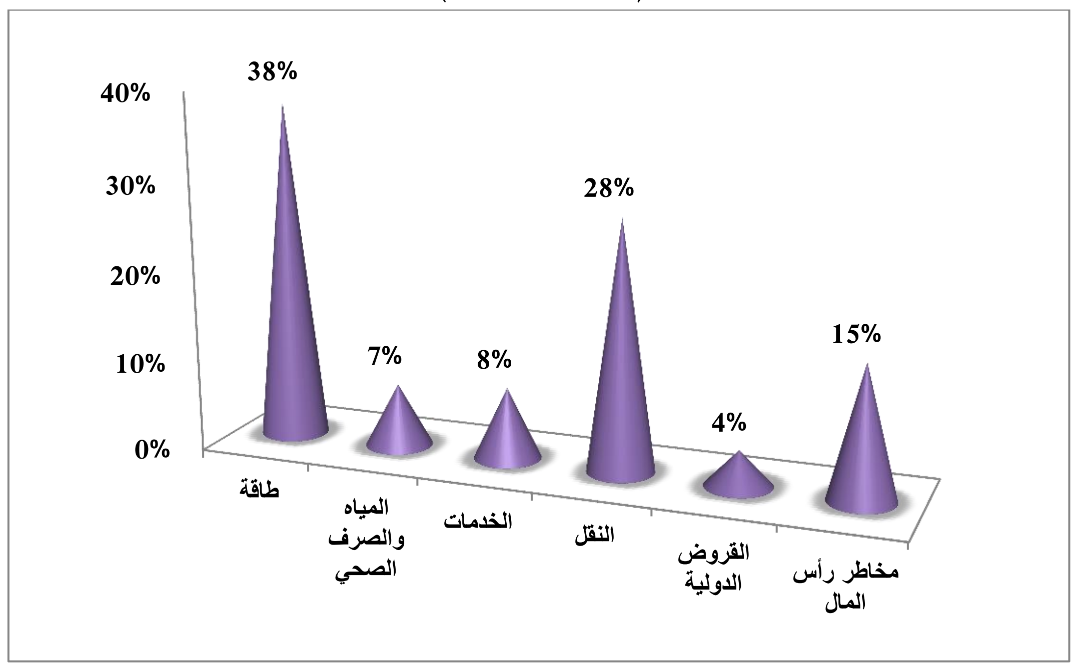
[1] انظر الموقع الالكتروني لبنك الاستثمار الأوروبي؛ www.eib.org

توفرت من بنك الاستثمار الأوروبي تبين أن نشاط بنك الاستثمار الأوروبي اتجاه الأراضي الفلسطينية بدأ مع العام 1995 حيث بلغ إجمالي القروض التي قدمها البنك حوالي 291 مليون يورو وذلك خلال الفترة (1995-2013) وجهت لتمويل عدة قطاعات أهمها الائتمان والمياه والصرف الصحي والنفايات الصلبة والنقل والصناعة والخدمات والطاقة (EIB,2013). وهي نسبة اذا ما قورنت بإجمالي المساعدات الأوروبية فهي تعتبر ضئيلة جدا، وفي خطوة داعمة كانت مبادرة كل من المفوضية الأوروبية وألمانيا وبنك الاستثمار الأوروبي بإنشاء الصندوق الأوروبي الفلسطيني لضمان القروض (EPCGF) عام 2005 برأسمال أولي قدره 29 مليون يورو ليكون هدفه تذليل الصعوبات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة (ذات الأقل من 20 عامل) والعمل على توفير التمويل اللازم لها وتوسيع الأنشطة المالية للبنوك والمصارف العاملة في فلسطين لنجد أنه حتى سبتمبر 2009 بلغ إجمالي القروض المقدمة من البنوك للمشاريع من خلال هذا البرنامج حوالي 33 مليون دولار.(دليل الاستثمار في فلسطين، 2010)

ويرى الباحث أن مؤشرات تطور القروض الأوروبية لها علاقة وطيدة بالتطورات السياسية والاقتصادية والمعيشية في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (1994-2012) حيث تشير البيانات إلى أن نسبة الاقراض خلال الأعوام (1994-1997) كانت متدنية قياسا بإجمالي المساعدات الأوروبية، وقد يعزى ذلك إلى التزام الدول المانحة بتعهداتها المالية ووضع الاستقرار الذي كانت فيه السلطة مع بداية إنشائها لنجد أن الفترة (1998-2000) شهدت تطورا في زيادة الاقتراض والذي ترافق مع التدهور في الوضع المعيشي خلال هذه الفترة والاجراءات التعسفية من قبل الاحتلال والذي أدى إلى التراجع الواضح في المؤشرات الاقتصادية الفلسطينية، أما على صعيد الفترة ما بعد 2001 فنجد أن نسبة الاقتراض قد شهدت انخفاضا كبيرا وملموسا وقد يكون سبب ذلك هو التوجه الدولي بما فيه الأوروبي نحو دعم السلطة على شكل منح وهبات خاصة بعد تردي الأوضاع المعيشية والاقتصادية، وأن القروض قد تشكل عبئا قد لا يمكن السلطة من الوفاء بالتزامات التسديد مستقبلا.

ويظهر **الشكل رقم (12)** التوزيع القطاعي لقروض بنك الاستثمار الأوروبي لفلسطين حيث يتضح أن البنك قد خصص ما نسبته 38% لتطوير الكهرباء والطاقة ونسبة 28% لشبكة النقل والتوزيع و15% لدعم مخاطر رأس المال والمرتبطة بنسبة الديون المستخدمة في هيكل رأس المال للقطاع المصرفي، في حين بلغت نسبة الخدمات 8%، كما قد بلغت نسبة المياه والصرف الصحي 7%، وبلغت نسبة مساهمة بنك الاستثمار الأوروبي في خدمة القروض الدولية حوالي 4%.

شكل (12): التوزيع القطاعي لقروض بنك الاستثمار الأوروبي اتجاه الأراضي الفلسطينية للفترة (1994-2012)



المصدر: إعداد الباحث بناء على بيانات بنك الاستثمار الأوروبي، 2013 ، www.eib.org/femi

ويمكن القول أن قروض بنك الاستثمار الأوروبي لفلسطين قد تم تصريفها بشكل عام لتوجه نحو تمويل النفقات الجارية كالطاقة والمجالات الخدماتية على حساب أي وجهة تنموية أو تطويرية، وإذا ما أغفلنا أن السلطة الفلسطينية ذات تجربة غير ناضجة في التعامل مع ملف الاقتراض الخارجي فهناك خشية حقيقية من أن يتبع ذلك تراكمات مستقبلية لا يمكن التنبؤ بسبل علاجها وقد يساهم الخلل الهيكلي في مسألة المديونية إلى تفاقمها ما قد يودي بالسلطة الفلسطينية أن تقع في فخ المديونية وخدمة الدين.

المبحث الثالث: الدعم التجاري الأوروبي لفلسطين بين الواقع والشراكة

تعتبر التجارة الخارجية أحد الموارد الرئيسة المهمة للدول المتوسطية حيث يعد الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الرئيسي لها في تجارة السلع والخدمات [1] (Enpi-Info, 2013). وبالرغم من تواتر الحديث على تخفيض الحواجز المعرقلة للتجارة فإن الجانب الأكثر أهمية في التحرير الإقليمي للمبادلات قد يتمثل في تنشيط الاستثمار. أما الجانب الإيجابي الذي قد يستفيد منه المستثمر المحلي فيتمثل في اختلاف كلف عوامل الإنتاج (مثلا الأجور المتدنية) في المنطقة واختيار الاستثمار في بلد شريك دون التعرض لإجراءات التمييز. كما أن المستثمرين من بلدان أخرى سيجدون حوافز إضافية في انفتاح الأسواق الإقليمية لترويج البضائع المصنعة(المركز الإسلامي لتنمية التجارة،2009، ص4) .

أما على صعيد العلاقات التجارية بين الاتحاد الأوروبي والشركاء المتوسطيين نجد أن أكثر من 50% من تجارة المنطقة تتم مع الاتحاد الأوروبي وتتجاوز نسبة الصادرات لبعض الشركاء 70%، ويقدم الاتحاد الأوروبي تسهيلات تعفي الواردات الصناعية من الدول المتوسطية من الرسوم الجمركية فيما تعمل البلدان الشريكة في الوقت نفسه على إلغاء الرسوم بشكل تدرجي إزاء الواردات الصناعية من الاتحاد. ويمثل قيام منطقة التبادل التجاري الحر في 2010 أحد الأهداف الرئيسة للشراكة بما يضمن أكبر قدر من التبادل الحر بين الاتحاد الأوروبي والمنطقة المتوسطية وكذلك في ما بين بلدان الضفة الجنوبية لحوض البحر الأبيض المتوسط. وسجلت العلاقات الأوروبية المتوسطية في مجال التجارة نمو مطردا. وتشير الإحصاءات بأن الصادرات المتوسطية إلى السوق الأوروبية ارتفعت بنسبة 10% منذ العام 2000 في مقابل 4% نسبة زيادة الواردات من الاتحاد في الفترة نفسها، وبلغ إجمالي المبادلات مع الاتحاد الأوروبي قيمة 127 مليار يورو في 2007، أي ما يمثل نسبة 5% من إجمالي التجارة الخارجية للاتحاد (Enpi-Info, 2013). وهذا ما دفع بعض الخبراء الاقتصاديين إلى إظهار مخاوفهم في أن استبدال الاتفاقيات السابقة التي تشمل امتيازات غير تبادلية باتفاقيات تجارة حرة تبادلية جديدة قد ينتج عنه تدهور في أحوال الدول المتوسطية على الأقل في المدى القصير (كنفاني،2000، ص20).

وعلى نطاق فلسطين نجد أن تدفق المساعدات الأوروبية عبر القنوات والآليات المحددة وضمن البرامج المتنوعة شهد نمو العلاقات التجارية الفلسطينية الأوروبية تطورا ملحوظا إثر التوقيع على اتفاقية التعاون والتجارة حيث تطور حجم الصادرات الفلسطينية إلى أوروبا إلى الضعف ما بين العامين (1997–1998) ولأكثر من سبعة أضعاف خلال الأعوام (2002–2005) لتتأثر العلاقات

[1] أنظر موقع الشراكة والجوار الأوروبي على الرابط http://enpi-info.eu/index.php

التجارية بين الطرفين مع بداية العام 2006 حتى منتصف العام 2007 نتيجة الظروف السياسية بعد الانتخابات والتي سادت آنذاك (عبد الكريم، 2010، ص1). وتعد السلطة الوطنية أصغر شريك تجاري للاتحاد الأوروبي في المنطقة إذا ما قورنت بالسوق الأوروبية والتي تعتبر سوقا كبيرة جدا مع حجم استهلاك هائل (موسى، الحياة الاقتصادية، 2011/11/23). وقد أسهم الاتفاق الفلسطيني الأوروبي في إعطاء فرصة للاقتصاد الفلسطيني في فتح الأسواق الأوروبية أمام المنتجات الفلسطينية المعفاة من الرسوم، ولكن لم يرقى هذا التبادل التجاري إلى المستوى المطلوب وقد يعزى ذلك إلى عدم تطرق الاتفاق إلى استخدام الاتحاد الأوروبي نفوذه لدى دولة الاحتلال بضرورة توفير الضمانات اللازمة لتدفق السلع بين الطرفين الأوروبي والفلسطيني (عبد الرازق، 2002، ص43)،

ويجدر الإشارة هنا بأن الواردات السلعية الفلسطينية كانت تمر عبر الوسيط الاسرائيلي صاحب الوكالة وبالتالي تعود عليه الفائدة الأكبر بحكم وكالته وسيطرته على الأرض، ورغم أن هذا الواقع قد تغير نسبيا منذ تنفيذ بروتوكول باريس الاقتصادي، حيث سمح للشركات المحلية الحصول على وكالات مستقلة في ظل عدم عدالة وحرية العمل يضاف لذلك الاحتكارات على بعض السلع الاستراتيجية (الصوراني، 2006،ص72-75).

هذا وبالرغم من تواضع حجم التبادل التجاري الحالي بين السلطة الوطنية والاتحاد الأوروبي، إلا أنه كان هناك ارتياحا فلسطينيا بمصادقة البرلمان الأوروبي أواخر أيلول من العام 2010 في ستراسبورغ بفرنسا على اتفاق يعفي الصادرات الغذائية الفلسطينية إلى دول الاتحاد من الرسوم حيث تسمح الاتفاقية بتصدير المنتجات الزراعية والسمكية الفلسطينية إلى الاتحاد الأوروبي مباشرة ما يمنحها أكثر من مدلول أساسي وتبعات اقتصادية واستثمارية مهمة (موسى، الحياة الاقتصادية، 2011/11/23). ففي خطوة لتعزيز وتشجيع الواردات الفلسطينية أعلن الاتحاد الأوروبي في 2010/12/22، أنه سيقوم بإلغاء الرسوم الجمركية على واردات المنتجات الزراعية والأسماك الفلسطينية لمدة تصل إلى عشر سنوات في خطوة تهدف لدعم الاقتصاد الفلسطيني.
حيث أكدت المفوضية الأوروبية على لسان المتحدث باسمها **روجر وايت** في بيان أنه "***من المتوقع أن يدعم فتح أسواق الاتحاد الأوروبي بصورة أكبر اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال زيادة الصادرات" رغم علمنا بأن المنشأ الحقيقي للمنتجات يمثل مشكلة محتملة، ولذا سنراقب ذلك عن كثب***"

لقد هدف هذا الاتفاق بالدرجة الأولى إلى دعم المنتجات الفلسطينية فقط، في إشارة الى البضائع الغذائية المنتجة في المستوطنات الإسرائيلية، والتي كانت تستفيد في السابق من الامتيازات التي يقدمها الاتحاد الأوروبي للفلسطينيين (رويترز، 2010/12/22).

"تسهيل التجارة الفلسطينية هو عنصر حاسم في عملية بناء الدولة والذي يأتي في سياق الدعم السياسي والمالي للاتحاد الأوروبي، وهذا الاتفاق هو تعبير ملموس عن دعمنا""

كاثرين اشتون[1]

وبرأي بعض الاقتصاديين الفلسطينيين فقد سمحت هذه الاتفاقية بتوفير بعض الحماية لبعض الصناعات التي يتم الاتفاق عليها أنها ناشئة ولو بشكل مؤقت ومنح السلع الزراعية الفلسطينية بعض الاستثناءات لتمكينها من اختراق الحماية الأوروبية للمنتجات الزراعية (نصر الله، 2003، ص35). فرغم صغر حجم القطاع الزراعي وضعف مساهمته في الناتج القومي الإجمالي فالمكانة التي تتيحها الاتفاقية قد تساهم في تشجيع الاستثمار في هذا القطاع وفق أسس جديدة فالمنتجات الفلسطينية تتميز بقدرتها التنافسية العالية في الأسواق العالمية عموما، خاصة في المجال الزراعي حيث إمكانية توفير خضار شتوية في وقت تشح فيه في أغلب دول الاتحاد وتجد تسويقا وإقبالا عالميا، وعلى سبيل المثال لا الحصر توفر ميزة تنافسية في الزيتون وزيت الزيتون (موسى، الحياة الاقتصادية، 2011/11/23).

1. الميزان التجاري الفلسطيني مع الاتحاد الأوروبي

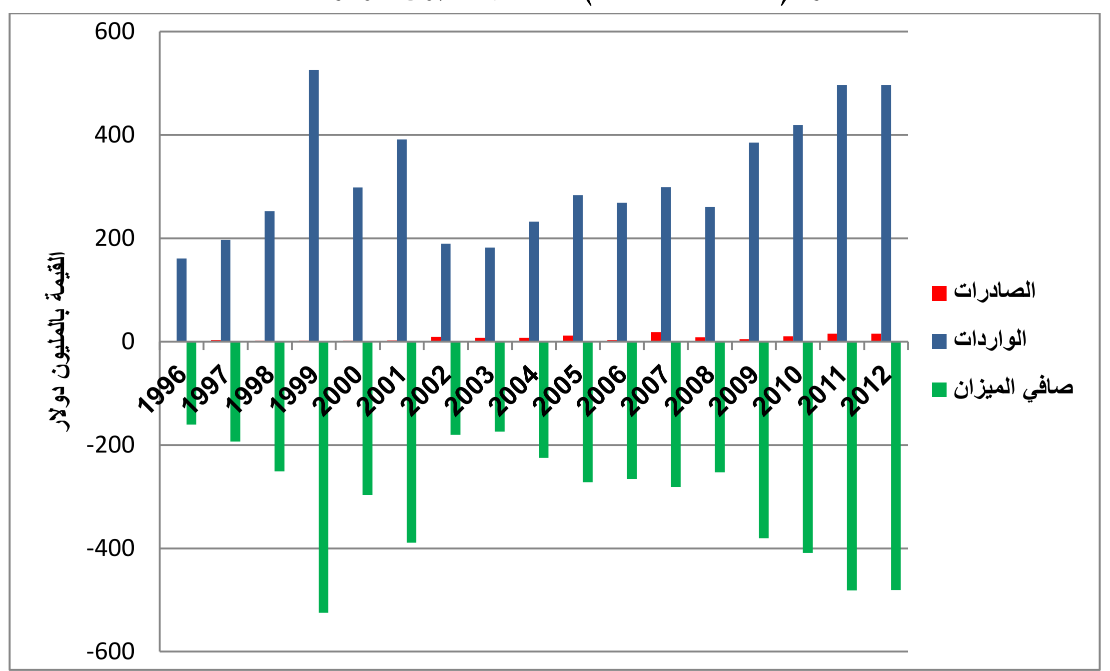
تبرز أهمية التجارة الخارجية في مدى تأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي، كما يمثل الميزان التجاري الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات من السلع والخدمات. ويظهر رصيد الميزان التجاري كالآتي: (الصادرات السلعية – الواردات السلعية = رصيد الميزان التجاري)

فإذا كانت الصادرات السلعية تفوق الواردات السلعية يكون الميزان التجاري فائضا أما اذا كانت الواردات أعلى من الصادرات ففي هذه الحالة يكون الميزان التجاري في حالة عجز ويكون الميزان التجاري في حالة توازن عندما تتساوى الصادرات مع الواردات، وليس من الصحيح القول دائما أنه يجب أن يكون هناك فائضا في الميزان التجاري في صالح الدولة أو أن العجز هو في غير صالح الدولة فالمطلوب معرفة الأهمية النسبية للميزان التجاري في ميزان الحساب الجاري[2] بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية التي تحقق في ظلها الفائض أو العجز (رزق،2010، ص69).

[1] European Union opens up its market to Palestinian exports, Brussels, 13 April 2011, أنظر الموقع الالكتروني http://europa.eu/rapid/press-release_IP-11-475_en.htm?locale=en

[2] يتكون هذا الحساب من أربع أجزاء:1- رصيد الميزان التجاري 2- رصيد المعاملات غير المنظورة والتي تتضمن الصادرات والواردات من الخدمات مثل خدمة النقل والاتصالات والتأمين والسياحة والتعليم والخدمات المالية وغيرها، 3- رصيد المعاملات من طرف واحد والتي تمثل الهبات والمنح والاعانات سواء التي تقدمها الدولة أو تحصل عليها من الخارج . 4- عوائد الاستثمارات سواء كانت محولة من الخارج أو إلى الخارج.

شكل (13): الواردات والصادرات السلعية وصافي الميزان التجاري بين فلسطين والاتحاد الأوروبي للفترة (1996-2012)   بالمليون دولار



المصدر: إعداد الباحث معتمدا على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013

وإذا أخذنا حجم التبادل التجاري مع الاتحاد الأوروبي كما هو موضح في **الشكل رقم (13)** المقتبس من **الجدول رقم (7)** نجد أن العجز في الميزان التجاري يظهر جليًا فالاتحاد الأوروبي يحتل المرتبة الثانية بعد إسرائيل من حيث معدل التبادل التجاري، ولتتضح الصورة أكثر نجد أن معدل الانفتاح أو الانكشاف والذي يقاس بحجم التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الاجمالي قد شهد تطورا ملحوظا فنجده في الفترة (1994-1996) متذبذبا حول معدل 4% ليتطور بعدها في عام 1999 مرتفعا إلى 11.63% وهي أعلى نسبة شهدها معدل الانفتاح التجاري خلال الفترة (1994-2012) ما يشير إلى زيادة واضحة في الواردات الفلسطينية من الاتحاد الأوروبي لتخفض عام 2000 إلى 7.24% لتعيد ارتفاعها عام 2001 إلى 10.34% لتشهد الفترة (2002-2008) توازنا في معدل الانفتاح حول معدل 6% ليستقر باقي السنوات خلال الفترة (2009-2012) حول معدل 7.55%.

جدول (7): التبادل التجاري الفلسطيني مع الاتحاد الأوروبي للفترة (1996-2012)

بالمليون دولار

السنة	الصادرات	الواردات	نسبة الصادرات للواردات %	صافي الميزان
1996	0.245	160.751	0.15	-160.506
1997	2.981	196.594	1.52	-193.613
1998	1.695	252.544	0.67	-250.849
1999	1.526	525.984	0.29	-524.458
2000	1.675	298.736	0.56	-297.061
2001	2.481	391.572	0.63	-389.091
2002	9.162	189.467	4.84	-180.305
2003	7.368	181.768	4.05	-174.4
2004	7.049	232.004	3.04	-224.955
2005	11.729	283.463	4.14	-271.734
2006	2.94	268.873	1.09	-265.933
2007	18.203	299.259	6.08	-281.056
2008	8.351	260.92	3.20	-252.569
2009	4.923	385.413	1.28	-380.49
2010	10.355	419.159	2.47	-408.804
2011	15.249	496.836	3.07	-481.587
2012	15.414	496.422	3.11	-481.008

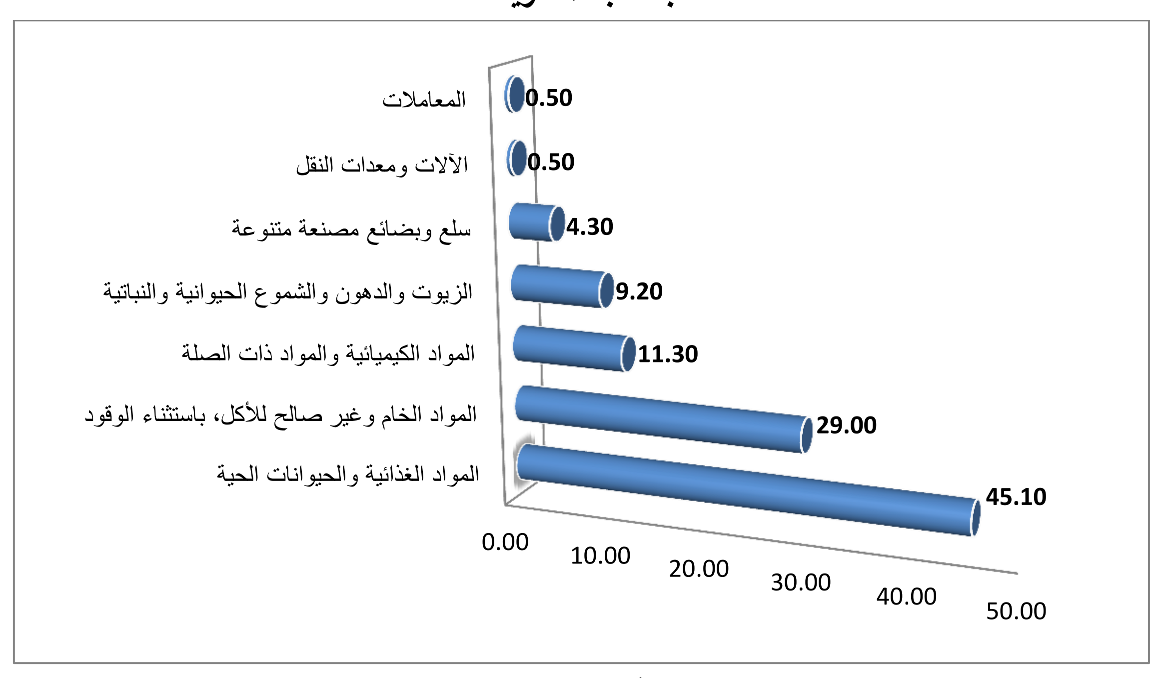
المصدر: إعداد الباحث مستندا على البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات التجارة الخارجية لسنوات متفرقة، أداء الاقتصاد الفلسطيني، 2013.

2. الصادرات السلعية إلى الاتحاد الأوروبي

شهدت الصادرات السلعية إلى الاتحاد الأوروبي ارتفاعا واضحا وكبيرا عام 1997 بنسبة نمو وصلت إلى 1116.7% أي أن معدل الزيادة بلغ عشرة أضعاف عما كان عليه عام 1996 بالغة حوالي 2.981 مليون دولار وقد يعزى ذلك إلى ما وفرته إتفاقية الشراكة الأوروبية الفلسطينية من تسهيلات تجارية للفلسطينيين من تخفيض الرسوم الجمركية وتفضيلات المنتجات الزراعية التي كان لها مكانة مميزة في النشاط الاقتصادي الفلسطيني **جدول رقم (7)** ليتلو ذلك انخفاضا خلال السنوات (1998-1999) بنسب متفاوتة 43.2% و15% على التوالي بالغة ما مقداره 1.5 مليون دولار لتعاود الارتفاع بعد ذلك في الأعوام (2000-2002) لتصبح نسبة الارتفاع عام 2002 ما نسبته 269.2% حيث بلغت 9.14 مليون دولار، لتعاود انخفاضها السنوات اللاحقة لتشهد أكبر تراجع لها عام 2006 بنسبة مئوية بلغت حوالي 75%، وقد يعزى ذلك إلى الظروف السياسية التي سادت آنذاك والإحجام الدولي بما فيه الأوروبي عن التعامل مع حكومة تمثلها حركة حماس، لنجد في العام الذي

يليه ارتفاعا ملحوظا ونوعيا في الصادرات الفلسطينية بنسبة 519.1% حيث بلغت 18 مليون دولار، ويأتي ذلك بعد التحول الواضح في مسار السياسة الأوروبية في سياق القبول الدولي بمبادرة اللجنة الرباعية بالتعامل مع السلطة الفلسطينية ممثلة بمؤسسة الرئاسة عبر الآلية الدولية المؤقتة وما تلاها من تسهيلات، هذا وقد شهدت الفترة (2008–2009) تراجعا واضحا بما نسبته 54.1% و 41% وقد يرجع ذلك إلى الحصار والحرب التي شنتها إسرائيل على الأراضي الفلسطينية وخاصة قطاع غزة نهاية عام 2008 وبداية عام 2009، لتتعافى بعدها الصادرات إلى دول الاتحاد الأوروبي في عام 2010 بنسبة 110.6% مقارنة مع عام2009 حيث بلغت 9.9 مليون دولار. وعلى صعيد التوزيع القطاعي للصادرات الفلسطينية اتجاه الاتحاد الأوروبي فقد ارتأى الباحث أن يأخذ عام 2012 كنموذج يعكس واقع التبادل التجاري عن سنوات فترة الدراسة، وحسب **الشكل رقم (14)** نجد أن نسبة المواد الغذائية والحيوانات الحية تحتل أعلى نسبة مقارنة بأنواع الصادرات الأخرى، حيت شكلت ما نسبته 45% من إجمالي الصادرات الفلسطينية، يتلوها بعد ذلك صادرات المواد الخام والمواد غير الصالحة للأكل باستثناء الوقود والتي تشكل نسبتها من إجمالي الصادرات حوالي 29%، لتأتي بعدها المواد الكيميائية والمواد ذات الصلة بنسبة 11%، لتكون حصة الزيوت والدهون والشموع الحيوانية والنباتية ما نسبة 9%، ليكون ما نسبته 5% موزعا على كل من السلع والبضائع المصنعة المتنوعة والآلات ومعدات النقل والمعاملات على التوالي.

شكل (14): التوزيع القطاعي للصادرات الفلسطينية إلى الاتحاد الأوروبي لعام 2012 بالنسبة المئوية

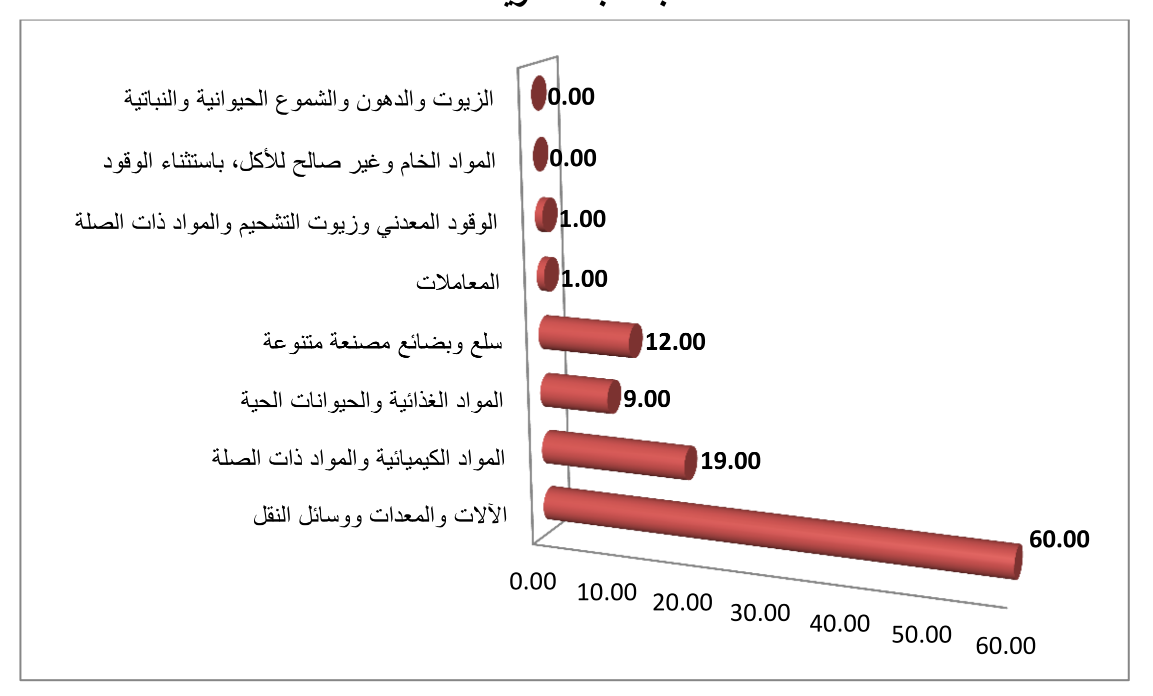


المصدر: إعداد الباحث مستندا على بينات المركز الاحصائي الأوروبي EUROSTAT ، 2013

3. الواردات السلعية من الاتحاد الأوروبي

ارتفعت الواردات الفلسطينية من الاتحاد الأوروبي بنسبة 22.3% عام 1997 عنها في عام 1996 حيث بلغت 196.594 مليون دولار **جدول رقم (7)** لترتفع النسبة بعد ذلك بشكل واضح عام 1999 إلى 108.3% بالغة حوالي 526 مليون دولار لتكون بذلك أعلى نسبة لحجم الواردات من الاتحاد الأوروبي لتنخفض بعدها نسبة الواردات ب 43.2% عام 2000 حيث بلغت 298.7 مليون دولار، ثم لترتفع عام 2001 بنسبة 31% بالغة حوالي 391.6 مليون دولار هذا وقد شهدت الأعوام (2002-2003) انخفاضا ملموسا مقارنة بباقي السنوات لنجد أن الواردات عاودت الارتفاع في الأعوام (2004-2005) بنسبة 27.4% و 22.2% على التوالي، كما نجد أنه وعلى غرار الانخفاض الذي شهده عام 2006 في مجال الصادرات لما شهده هذا العام من ظروف سياسية وإجرائية صاحب هذا الانخفاض تراجعا آخر على مستوى حجم الواردات ولكن ليس بنفس النسبة حيث كانت نسبة الانخفاض في الواردات 5.1% فقط حيث بلغت 268.873 مليون دولار، ليشهد عام 2007 ارتفاعا بنسبة 11.3% لتبلغ قيمة الواردات حوالي 300 مليون دولار، ليستمر بعدها الارتفاع خلال الفترة التالية (2009-2011) مستقرا عند 490.8 مليون دولار عام 2012.

شكل (15): التوزيع القطاعي للواردات الفلسطينية من الاتحاد الأوروبي للعام 2012 بالنسبة المئوية



المصدر: إعداد الباحث مستندا على بينات المركز الاحصائي الأوروبي EUROSTAT، 2013

وحسب **الشكل رقم (15)** وعلى صعيد التوزيع القطاعي للواردات الفلسطينية من الاتحاد الأوروبي عام 2012 فنلاحظ أن الآلات والمعدات ووسائل النقل قد طغت على نوعية وطبيعة الواردات الفلسطينية من الاتحاد الأوروبي لتحتل ما نسبته 59% من إجمالي الواردات، يتلوها المواد الكيميائية والمواد ذات الصلة بنسبة 18% ثم السلع والبضائع المصنعة المتنوعة بنسبة 12% ويأتي بعدها المواد الغذائية والمواد الحية بنسبة 9%، ليوزع ما نسبته 2% على واردات الوقود المعدني وزيوت التشحيم والمواد ذات العلاقة والمعاملات.

وحسب رأي عدد من الاقتصاديين فيما يتعلق بالتبادل التجاري للدول النامية فإن من الأسباب الرئيسية في قصور الصادرات تعود في أن الكميات المنتجة بهدف التصدير ليست كافية كما أن أسعارها غير تنافسية وليس لديها القدرة على الملاءمة والتطوير بما يتماشى مع السوق الدولية، وعلى مستوى الواردات نجد أن هناك اعتماد كبير لهذه الدول على الاستيراد من الخارج بشكل متزايد لدى ليس المطلوب العمل على احلال البدائل فقط بل يجب أن تحوير وموائمة الاقتصاد القومي لمواجهة الظروف الخارجية في الأسواق العالمية بإجراء تحولات هيكلية في القطاعات الانتاجية والاستثمارية(جيرونيلام، 1991، ص275).

4. الامتيازات التجارية الأوروبية ومدى تأثرها بالتداخلات الاقتصادية الفلسطينية الإسرائيلية

إن التوسع وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية الفلسطينية مع دول العالم هي من مصلحة الاقتصاد الفلسطيني، فعلى صعيد الشراكة الأوروبية الفلسطينية وفي ظل الوضع الاقتصادي القائم في الأراضي الفلسطينية، نجد أن السعي إلى الدفع باتجاه إقرار الاتحاد الأوروبي بخصوصية الاقتصاد الفلسطيني والعمل على منحه امتيازات تفضيلية أصبح أولوية لما يعانيه من تشوهات هيكلية كنتيجة للممارسات الاسرائيلية على أن تكون فترة السماح لهذه الامتيازات لا تقل عن عشر سنوات بالإضافة الى أهمية العمل على توسيع الاستثناءات الممنوحة للسلع الزراعية الفلسطينية بالإضافة إلى تطوير القطاع الصناعي خارج إطار 25% كضريبة مفروضة لمدة خمس سنوات ليكون الدعم من خلال المنح والدعم التنموي، وأنه لمن الضروري أن يتم السعي في اتجاه دفع الاتحاد الأوروبي إلى ممارسة نفوذه لدى اسرائيل خاصة بما يتعلق بضمانات حرية التبادل التجاري بين الاتحاد الأوروبي وفلسطين(عبد الرازق،2002،ص62).

ورغم بعض الإستثناءات التي أعطاها اتفاق الشراكة الأوروبي الفلسطيني من حيث تعامله مع الوضع التنموي المطلوب للاقتصاد الفلسطيني إلا أن الامتيازات الأوروبية الممنوحة من حيث فرض

ضرائب على السلع المستوردة نجدها تتلاشى أمام العلاقة التجارية المتداخلة مع إسرائيل فالسلع الصناعية الأوروبية تدخل لإسرائيل بدون جمارك لتتسرب إلى السوق الفلسطينية بحرية (نصر الله، 2003، ص36)، لقد عملت إسرائيل على فتح أسواق الضفة والقطاع على مصراعيها للمنتجات الإسرائيلية حتى أصبحت ثالث أكبر سوق للمنتجات الإسرائيلية بعد الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي إضافة إلى سياسة الجسور المفتوحة مع الأردن باتجاه واحد من قبل السلطات الإسرائيلية وذلك بهدف تصريف بعض المنتجات الفلسطينية لإفساح المجال أمام المنتج الإسرائيلي من ناحية وتسريب بعض المنتجات الإسرائيلية إلى الأسواق العربية من ناحية أخرى. فيما كان دخول المنتجات إلى السوق الإسرائيلية فقط لسد النقص في تلك السوق وبشكل انتقائي بهدف حماية المنتج الإسرائيلي من المنافسة (الصوراني،2006، ص69). فالمنتج الإسرائيلي مدعوم ويحظى بتسهيلات دولية، مع كلفة إنتاج أقل، كما أنه وبشكل واضح هناك سياسة إسرائيلية رسمية وموقف معلن بدعم النشاط والانتاج الاستيطاني فعلى سبيل المثال نجد أن كلفة المياه[1] في الأراضي الفلسطينية تعادل ثلاث أضعاف كلفتها في إسرائيل، وكذلك الكهرباء والمدخلات الانتاجية الأخرى خاصة المتصلة بالسلع الزراعية تعتبر الأقل تكلفة إذا ما استثنينا الأيدي العاملة (موسى، الحياة الاقتصادية، 2011/11/23). ولا ينحصر الأمر عند هذا الحد فإسرائيل مستمرة في خروقاتها حتى لنصوص إتفاقية الشراكة التي أبرمتها مع الاتحاد الأوروبي في نوفمبر 1995 وذلك بقيامها بتصدير منتجات المستوطنات الإسرائيلية[2] إلى دول الاتحاد على أنها منتجات تم إنتاجها في داخل إسرائيل وذلك بوضع ملصقات تفيد بذلك حيث تحظى هذه المنتجات بمعاملة تفضيلية في الأسواق الأوروبية.(ماس، 2012، ص10)

إن الوضع الذي آل إليه الاقتصاد الفلسطيني من حيث زيادة درجة اعتماده على الاقتصاد الإسرائيلي أصبح بمثابة أداة ضغط في يد إسرائيل، فنجد أن اتفاقية باريس الاقتصادية قد أصبحت مرجعا لأي اتفاق مع الدول الأخرى بما فيها اتفاقية التعاون والتجارة الأوروبي الفلسطيني ما أدى إلى زيادة وتعميق التبعية الاقتصادية الفلسطينية حيث بنيَ هذا الاتفاق على قاعدة مقلوبة حيث أن الممنوع استيراده هو القاعدة، والمسموح هو الاستثناء، حيث حدد المسموح بقوائم السلع كما قيدت القوائم بالكميات حيث يشترط الموافقة المسبقة على تعديلها، بدلا من أن يساهم الاتفاق كما كان متوقعا على

[1] تسيطر إسرائيل على نحو 75 % من منابع المياه والمياه الجوفية التي تستنزفها إلى داخل اسرائيل ومستوطناتها وتستخدم هذه المياه للتطوير الزراعي في النقب وللشرب في تل ابيب، فالمستوطن الإسرائيلي في الضفة يستهلك حوالي 13 ضعف ما يستهلكه المواطن الفلسطيني. (موسى، الحياة الاقتصادية، 2011/11/23)

[2] "حاولت المفوضية الأوروبية منع خرق الاتفاقية من خلال حرمان المستوطنات الاسرائيلية من الاستفادة من اتفاقية الشراكة الأوروبية ليتبلور هذا الموقف في التوقيع على ترتيبات تقنية بين الجانبين الأوروبي والإسرائيلي في 2005 لوضع حد لانتهاك اتفاق الشراكة حيث بناء عليه يتوجب على كل شركات التصدير الإسرائيلية تقديم جميع البراهين بمنشأ المنتجات من فواتير ومكان إنتاج السلع والرمز البريدي لها. (جلسة طاولة مستديرة (5)/ اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي واسرائيل والخروقات التجارية الخاصة بمنتجات المستوطنات)

إصلاح الاختلالات في هيكل التجارة الخارجية وأن يؤدي إلى تحسين حجم التبادل التجاري بين فلسطين والدول الأخرى (الراصد الاقتصادي لأداء القطاع الخاص، ديسمبر 2000).

ويرى الباحث أن العجز الحاصل في الميزان التجاري هو بطبيعة الحال نتاج طبيعي عن الاختلالات والتشوهات التي تمس القطاعات الانتاجية الفلسطينية وبخاصة القطاع الزراعي حيث أن المكون الرئيس لصادراتنا هي المنتجات الزراعية كما أن الدعم التجاري الأوروبي كان موجها بالأساس إلى تقديم الامتيازات لهذه المنتجات، ومن ناحية أخرى نجد أن الصورة انعكست كذلك على وارداتنا من الاتحاد الأوروبي حيث أن معظمها هو من السلع والمواد الاستهلاكية والكمالية، وليس السلع الوسيطة والرأسمالية والتي من الممكن أن تساهم في تحسين وتيرة الاستثمارات وبالتالي دفع عجلة التنمية الاقتصادية إلى الأمام، ومما لا شك فيه أن المناخ السياسي كان له أثره الواضح على حجم التبادل التجاري كما أنه لا يمكن إغفال بحال من الأحوال الانتهاكات والإجراءات الإسرائيلية بحق التجارة الخارجية الفلسطينية وأهمها التبعية الاقتصادية الفلسطينية لإسرائيل والحصار.

الفصل الرابع

"أثر المساعدات والقروض الأوروبية على الاقتصاد الفلسطيني"

المبحث الأول: الاقتصاد الفلسطيني بين المساعدات الأوروبية ومعيقات التنمية

المبحث الثاني: الأثر الحدي لمعدل المساعدات والقروض الأوروبية على معدل النمو في النشاط الاقتصادي

المبحث الثالث: تحليل أثر المساعدات والقروض الأوروبية على الاقتصاد الفلسطيني

تمهيد:

سعى الاتحاد الأوروبي في أن يكون دوره نشطًا في المنطقة من خلال المساعدات التنموية والامتيازات التجارية التي يقدمها والتي يعني التراجع عنها انهيار المقومات الاقتصادية والحياة المدنية الفلسطينية، وبالتالي انهيار العملية السلمية، فالدور الأوروبي كان حاضرا من خلال مساعداته ومحفزاته والتي هدفت في مجملها إلى المساهمة في تحسين الواقع الاقتصادي للشعب الفلسطيني الذي يعاني من ظروف معيشية مضطربة تسبب بها الاحتلال بشكل رئيس ليكون من أهم مظاهرها الفقر والبطالة ونقص الوقود والقيود على حرية الحركة.

هذا وسيحاول الباحث من خلال هذا الفصل توضيح مدى استفادة النشاط الاقتصادي الفلسطيني من المساعدات والقروض الأوروبية والتي يتطلب تفسيرها ضرورة توضيح أهم المعوقات التي حالت وتحول دون الاستفادة المثلى منها، والتي ساهمت في تعثر عجلة التنمية الاقتصادية، وصولا إلى المبحث الثاني والذي يسعى الباحث من خلاله إلى وصف سلوك المساعدات الأوروبية وأثرها على معدلات النمو في النشاط الاقتصادي في فلسطين، على أن يخصص المبحث الثالث للدراسة القياسية والتي ستعمل على تحليل العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني والمساعدات الأوروبية شاملة قروض بنك الاستثمار الأوروبي والمقدمة للأراضي الفلسطينية، على أنه سيتم الاستعانة ببعض الأدبيات المحلية والأجنبية والتي تناولت دراسة هكذا علاقة، حيث ارتأى الباحث وجود بعض المتغيرات ذات العلاقة في هذا التحليل وذلك لما لها من تأثير متوقع على معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي هي كالآتي: معدل المساعدات الأوروبية شاملة القروض، معدل الاستثمار الثابت الإجمالي، معدل الانفتاح الخارجي، وعلى هذا الأساس سوف نعمل على تحديد شكل هذه العلاقات وتقييم أثرها الكمي خلال الفترة الزمنية قيد الدراسة (1994-2012).

المبحث الأول: الاقتصاد الفلسطيني بين المساعدات الأوروبية ومعيقات التنمية

1. الدعم الأوروبي ضروري ولكنه غير كاف

على الرغم من الدعم الكبير الذي قدمته وتقدمه الدول المانحة وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي لفلسطين وخاصة في السنوات الأخيرة، إلا أن هناك تصاعدا مستمرا في الضغط المالي لنفقات السلطة الفلسطينية، ويأتي ذلك في ظل صعوبة التنبؤ الدقيق بحجم التدفقات المالية الخارجية سواءً بالالتزام والصرف أو بالزيادة والنقصان، فمن جهة نجد أن هذه المساعدات قد غلب على تركيبتها الطابع الإغاثي والطارئ، ومن جهة أخرى نجد أن الدعم الموجه للسلطة الفلسطينية والذي يهدف إلى الاستقرار المالي والحفاظ على الاقتصاد من الانهيار لا يمكن أن يكون بديلا عن السيادة على الأرض والحدود والتجارة والسياسات الاقتصادية. ورغم أهمية المعونات الدولية والأوروبية إلا أنها غير كافية لوقف التدهور الاقتصادي، لأن ذلك يجب أن يقترن في المقابل بحَث ودفع إسرائيل على تحمل التزاماتها بموجب القانون الدولي واتخاذ خطوات ملموسة لتخفيف الضغط على الأراضي الفلسطينية وإفساح الطريق أمام خطط التنمية أن تأخذ مسارها (UNCTAD,2013).

لقد أشارت التقارير الدولية وأهمُها التقارير الصادرة عن البنك الدولي ومنظمة الأونكتاد وصندوق النقد الدولي أن القيود التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي تعرقل طموحات الفلسطينيين في إمكانية استغلال مواردهم الطبيعية وتوجيه المساعدات الخارجية نحو القطاعات المحددة بالشكل المطلوب، وأدت إلى عزل النشاط التجاري الفلسطيني عن الأسواق الخارجية وبالتالي إعاقة إمكانات اجراء تنمية مستدامة في فلسطين (وزارة الاقتصاد الفلسطيني ومعهد الأبحاث التطبيقية، 2011)، وفي إطار آخر قوبلت الضغوطات الدولية والأوروبية على السلطة الفلسطينية بانتهاج الأخيرة برنامجا إصلاحيا كشرط لاستمرار المساعدات، وشهدت السنوات الست الماضية اجتهاد وإنجازات السلطة في هذا المضمار إلا أنه لم يكن هناك قدرة للسلطة الفلسطينية على ترشيد وتوجيه المساعدات المالية الدولية وخاصة الأوروبية بما يتناسب مع الخطط التنموية التي أقرتها السلطة (مركز بيسان للبحوث والانماء،2011) [1]، وأهم أسباب ذلك هو الاحتلال الإسرائيلي الذي يفرض نفسه اللاعب الرئيس في إعاقة الاستفادة من هذه المعونات. فلم تتوانى إسرائيل عن وضع العراقيل والصعوبات للحيلولة دون إمكانية استغلال المساعدات الدولية المقدمة لفلسطين تكريساً لسياساتها الهادفة لاستمرار الاحتلال والتبعية الفلسطينية لها في شتى المجالات والأنشطة (لبد،2004).

---

[1] أنظر الموقع الالكتروني لمركز بيسان للبحوث والإنماء: 2011/9/5، http://ar.bisan.org

وتشير التقارير الصادرة عن وزارة التخطيط والتنمية الإدارية الفلسطينية بأن الحكومة الفلسطينية تمكنت من تقليص الاعتماد على المساعدات الخارجية بنسبة 35% منذ العام 2009 نتيجةً للنمو الاقتصادي المحقق، وإتباع سياسات ترشيديه، وتحسين الجباية، وبالتالي زيادة الإيرادات التي بلغت خلال عام 2010 ولأول مرة في تاريخ السلطة الوطنية 2 مليار دولار، وحسب التقرير المقدم من قبل السلطة الوطنية إلى اجتماع الدول المانحة فإن الحكومة الفلسطينية قد تبنت سياسة ترشيديه من خلال ضبط النفقات الجارية والرأسمالية، لصالح زيادة النفقات التطويرية وإقامة العديد من المشاريع في القطاعات المختلفة لا سيما قطاعات الحكم والبنية التحتية. حيث التوقعات بزيادة نسبة النفقات التحويلة لصالح دعم الفئات الاجتماعية لا سيما المهمشة ليتم المحافظة على معدلات النمو الاقتصادي في الأعوام اللاحقة بحدود ما تحقق في عام 2010 بنسبة 9% (وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، بيان صحفي، 2011/04/11). بشكل عام، تنوعت المعيقات التي تحول دون الاستفادة المثلى من المعونات الخارجية والتي يبرز أثرها المباشر على التنمية الاقتصادية في فلسطين والتي يمكن حصرها في الآتي؛

2. معيقات الاستفادة من المساعدات الأوروبية

من الواضح أن العامل السياسي له دور كبير في استمرارية وحجم الدعم المقدم، ففي الوقت الذي نجد فيه أن المفاوضات متيسرة ونشطة تزداد المساعدات، وفي حال تعثر العملية السلمية نجد التراجع الواضح في المساعدات، ويظهر ذلك جليا في تصريح مدير مكتب المفوضية الأوروبية في الضفة الغربية **جون كير** john kiar في سبتمبر 2007 "**إن حجم الدعم الاقتصادي مرتبط بالتقدم في العملية السلمية بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي**" (حمدان،2010، ص24) فعلى المستوى الأوروبي وكنتاج للظروف السياسية التي نشأت عام 2006 نجد أن الأوروبيين هموا بإنشاء آلية المساعدات المؤقتة للالتفاف على حكومة تقودها حماس لينتقلوا بعدها إلى آلية بيغاس، والتي لم تكن فقط آلية لإدارة أموال المانحين مع السلطة الفلسطينية فقط، بل نفذت عبرها العديد من المشاريع المباشرة للفلسطينيين، فهي أقرب ما يكون إلى حكومة ظل مالية، منها إلى آلية لتنسيق المساعدات، وكذلك الحال بالنسبة للعديد من المؤسسات الأهلية، التي إما وقفت متفرجة أمام مصادرة دورها وعلاقتها بالجمهور الفلسطيني، أو أصبح البعض منها يعمل كمقاول ثانوي للمؤسسات الدولية (مركز بيسان للبحوث والانماء، 2011).

1.2 المعيقات والإجراءات الإسرائيلية

لقد سعت إسرائيل منذ احتلالها الأراضي الفلسطينية عام 1967 إلى استغلال كافة الموارد الاقتصادية الفلسطينية وتسخيرها لصالح الاقتصاد الإسرائيلي، وفي نفس الوقت اجتهدت إسرائيل على

إظهار الحياة المعيشية والاقتصادية في الأراضي الفلسطينية وكأنها طبيعية، حيث كان الهدف الرئيسي من هذه السياسة والتي كان مهندسها وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك موشية دايان فرض قبول دمج إسرائيل اقتصاديا في الشرق الأوسط، ومن ناحية أخرى ربط الأراضي الفلسطينية بإسرائيل لتصبح معتمدة اعتمادا كليا على الاقتصاد الإسرائيلي (الراصد الاقتصادي لأداء القطاع الخاص، ديسمبر 2000).

وعلى صعيد الاتفاقيات المبرمة يرى بعض الاقتصاديين والمحللين أن اتفاقية باريس عام 1994 ساهمت في قصور السلطة في إيجاد الإجراءات المناسبة في استغلال الاتفاقيات الاقتصادية المبرمة مع الدول الأجنبية ضمن الحد الأدنى بحيث أدت إلى تكريس التبعية الاقتصادية لإسرائيل فرسخت واقع السوق الواحدة رغم منحها السلطة الفلسطينية بعض الصلاحيات التي لم تستغلها المؤسسات المعنية ولم تطالب بتعديل البنود المجحفة بحق نمو وحرية الاقتصاد الفلسطيني (الصوراني، 2006،ص69)، أما على مستوى النشاط الاستيطاني والذي يعتبر ذراع الاحتلال في استنزاف المقدرات والموارد الفلسطينية وأساسا لتقطيع أواصل المدن والقرى والذي أثر على التكوينة الجغرافية للمناطق الفلسطينية، فقد قامت إسرائيل منذ العام 1967 بإنشاء حوالي 176 مستوطنة في الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس، يضاف لها 540 حاجز ونقطة تفتيش تعرقل الحركة ما بين الأسواق المحلية والدولية، أثر على قدرة المنتجات الفلسطينية على المنافسة محليا وخارجيا، ونتيجة لذلك تأثرت وجهة النمو الاقتصادي لتتجه إلى قطاع الخدمات وذلك على حساب التدهور الحاصل في القطاعات الأخرى وأهمها الزراعة والصناعة (UNCTAD,2013).

ويشكل عام يمكن تلخيص أهم المعوقات الاسرائيلية في النقاط التالية: (الحساسنة، 2010، ص19)

- السيطرة الاسرائيلية على الموارد الطبيعية الفلسطينية.
- شرذمة المدن والقرى الفلسطينية وقطع التواصل الجغرافي توصل النشاط الاستيطاني.
- ازدواجية النظم المطبقة على الأراضي الفلسطينية وتصنيفها ليخضع جزء منها إلى النظم والقوانين الإدارية الإسرائيلية.
- ارتباط تخطيط وتنفيذ بنى تحتية بإسرائيل وعجز الفلسطينيين من السيطرة على هذه البنى بهدف استغلالها كشبكات الطرق والكهرباء والماء والاتصالات وحتى الخدمات الصحية.

2.2 معوقات قانونية على اتفاق الشراكة الأوروبية الفلسطينية:

بالرغم من أن هدف الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي كان رغبة سياسية فلسطينية من أجل فرض جسم سياسي فلسطيني على الخريطة الدولية، وتثبيت الحضور الفلسطيني في الشراكة المتوسطية كباقي الدول المتوسطية، لكن ما نجده هو محدودية القرارات الاقتصادية والسياسية الفلسطينية كنتاج طبيعي للقيود المفروضة سواء ما أبرم من اتفاقات سياسية واقتصادية مع إسرائيل أو بسبب الحصار والاغلاقات والاعتداءات العسكرية المتواصلة وبناء ما يسمى بالجدار الفاصل تطبيقا لسياسة التوسع

الاستيطاني الذي ضم المزيد من الأراضي الفلسطينية، حيث قدرت نسبة مساحة الأرض التي تخطاها الجدار داخل أراضي الضفة الغربية بما يزيد على 30% من مساحتها كل ذلك إلى جانب الاستمرار في إقامة وبناء المستوطنات، وبقاء الفصل التعسفي الجغرافي والاجتماعي والاقتصادي بين الضفة والقطاع (الصوراني،2006، ص18).

ويمكن القول أن الإغلاقات الإسرائيلية المتكررة للأراضي الفلسطينية تسببت في الحد من تنفيذ أو إتمام البرامج والمشاريع المختلفة، والعجز عن توفير المدخلات الإنتاجية اللازمة لتنفيذ هذه المشاريع، ما زاد من تكلفة استيراد الآلات والمعدات نتيجة للإجراءات الأمنية الإسرائيلية على المعابر ومماطلة إسرائيل في إصدار التراخيص اللازمة لمشاريع البنى التحتية والتطويرية خاصة في المناطق "**ب**" و "**ج**" والتي مازالت تقع تحت الإشراف الأمني الإسرائيلي.

ومن المهم التنويه إلى معارضة إسرائيل المباشرة في تخصيص وتغطية المساعدات المالية للعديد من المشاريع وذلك بحكم مشاركة إسرائيل في الطواقم الاستشارية واللجنة المحلية لتنسيق المساعدات، ما أدى إلى إحجام الدول المانحة عن تمويل بعض المشاريع إرضاءً للطرف الإسرائيلي، كما أن بعض الدول المانحة تستخدم المساعدات كوسيلة ضغط على السلطة الفلسطينية لتقديم التنازلات والتي دائما تكون في محصلتها لصالح الطرف الإسرائيلي (لبد،2003).

وبشكل عام نجد أن الممارسات الإسرائيلية تسري في اتجاه عدم الاقرار بأن الجانب الفلسطيني منطقة جمركية منفصلة عن إسرائيل وبذلك لا يحق للفلسطينيين أن يبرموا اتفاقات دون المرور بإسرائيل التي لا تعترف بقانونية اتفاق الشراكة الأوروبية الفلسطينية، من ناحية أخرى فالسلع والبضائع المستوردة من الاتحاد الأوروبي إلى الجانب الفلسطيني وتحمل شهادة منشأ أوروبية حسب الاتفاق الأوروبي الفلسطيني سوف تمر من خلال الموانئ الإسرائيلية وبالتالي سيفرض عليها رسوم جمركية إسرائيلية ويعتبر ذلك اختراقا لما اتفق عليه في اتفاق باريس الاقتصادي الذي يسمح للسلطة الفلسطينية استخدام الموانئ البحرية والجوية الإسرائيلية في عملية التجارة دون تمييز (الصوراني،2006، ص18). وبذلك يمكن القول بأن الاتحاد الأوروبي قد واجه مأزقا فعليا في إبرامه اتفاقيتي تجارة منفصلتين لكيانين النظام التجاري بينهما متداخل بشكل كبير وغير واضح فقد تتحول أي امتيازات ممنوحة لفلسطين إلى امتيازات إضافية إلى إسرائيل (كنفاني،2000، ص53).

3.2 المعيقات الإسرائيلية على التجارة الخارجية الفلسطينية:

إن أية استراتيجية تنموية من المطلوب أن تقوم على بنية تجارية جيدة يتم تأسيسها من خلال رفع مستوى الاتفاقيات التجارية بحيث تضمن الوصول الآمن والحر إلى الأسواق الخارجية ضمن نظام تجاري وإداري أكثر فاعلية خاصة بما يتعلق بالحدود وحرية الحركة على المعابر والممر الآمن بين

الضفة الغربية وقطاع غزة إلا أن اسرائيل وما أبرم معها من اتفاقات قيدت التجارة الفلسطينية وحجمت قدرتها على الحركة ضمن الأبعاد السابقة (بونز غارد،1998). ويمكن تقسيم أهم المعيقات على النشاط التجاري الخارجي إلى ثلاث معيقات كالآتي:

1.3.2 المعيقات الإجرائية على عملية تنقل السلع :

بشكل عام تعتبر هذه المعيقات إسرائيلية بالدرجة الأولى ومن أهم العقبات التي تواجه التبادل التجاري الفلسطيني مع الاتحاد الأوروبي فهي تتأثر ببنود اتفاقية باريس والتي تصب في محصلتها بالمصلحة الاقتصادية لإسرائيل وتكريساً للتبعية الاقتصادية التي انتهجتها إسرائيل منذ عام 1967 ولا تقوم على أساس المعاملة بالمثل (على أساس تبادلي) وما يبرهن على ذلك:

– أنه لا يحق للسلطة الفلسطينية التدخل في تحديد نوعية وكمية السلع المستوردة لإسرائيل من جهة، وتحديد السياسة الضريبية أو الجمركية، بل الأخذ بتلك المحددة في إسرائيل والالتزام بأي تغيير في إسرائيل من جهة أخرى.

– المراقبة الإسرائيلية على المعابر، ما يحد من حرية وحركة التبادل التجاري بين السلطة الفلسطينية والعالم الخارجي، وحتى ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة نفسها من خلال وضع القيود الأمنية المتعددة على التجارة الخارجية والداخلية الفلسطينية حسب المصلحة الإسرائيلية (الحساسنة، 2010، ص18) وبإجماع الاقتصاديين والمحللين الفلسطينيين فإن اتفاقية باريس كانت مجحفة بالحقوق الفلسطينية وقد أشارت دراسة أجراها مركز تطوير القطاع الخاص بأن غالبية المنشآت الاقتصادية تجد بأن الاتفاقات المبرمة مع إسرائيل أثرت سلبا على الحياة الاقتصادية الفلسطينية وبشكل خاص على المنشآت الصناعية بنسبة 60% والمنشآت الزراعية بنسبة 52%، فالمطلوب أهمية العمل على إيجاد مخرج واقعي لتحسين وتغيير البنود المجحفة التي أقرت باتفاق باريس (نصر الله، 2003، ص28).

2.3.2 المعيقات الإسرائيلية على الصادرات[1]

فلسطين لا تملك موانئ ولا مطارات لغاية اليوم خاصة بعد تدمير مطار غزة الدولي، ما أضطر التجارة الفلسطينية الخارجية المرور عبر الموانئ الإسرائيلية البحرية والجوية لتتعرض إلى التمييز الواضح والمعيقات المجحفة رغم أن اتفاق باريس الاقتصادي نص على عدم التمييز. ويظهر ذلك باضطرار توجه المصدر الفلسطيني إلى التاجر الإسرائيلي أو إلى شركات التصدير الإسرائيلية لإنجاز الفحوصات المخبرية عند تصدير سلع زراعية، والتخليص الجمركي بالإضافة إلى الفحوصات الأمنية للبضائع والتي غالبا ما تتلف الإرساليات الزراعية لتباع بأبخس الأثمان، ناهيك عن عدم

---

[1] دراسة وتحليل لاتفاق الشراكة الأوروبية الفلسطينية"، للمزيد من الاطلاع أنظر الموقع الالكتروني التالي:
http://www.met.gov.ps/economic-papers/pal-eur-co.pdf

السماح للتاجر الفلسطيني أن يستخدم طائرات الركاب كما هو مسموح للتاجر الاسرائيلي فالتاجر الفلسطيني مقيد باستخدام طائرات الشحن ذات الكلفة العالية كما أنها أقل سفرا من الطائرات العادية. من ناحية أخرى فإن اتفاقيات الاتحاد الأوروبي مع فلسطين تكون على أساس حجم الصادرات الفعلي بين الطرفين وهنا نجد أن الصادرات الفلسطينية قياسا بصادرات أي دولة عربية متوسطية تكاد لا تذكر وهذا قد يعزى إلى السياسات الإجرائية والتجارية الإسرائيلية اتجاه الأراضي الفلسطينية (كنفاني،2000، ص53).

3.3.2 المعيقات الإسرائيلية على الواردات الفلسطينية:

تمر الواردات الفلسطينية عبر المعابر والموانئ الإسرائيلية البحرية منها والجوية، وهنا نجد أن المعيقات الإسرائيلية تكون في انتظار التاجر الفلسطيني لتكلفه الكثير من الوقت والجهد والمال، وتتمثل أهم المعيقات الإسرائيلية على التبادل التجاري الفلسطيني الأوروبي في استصدار رخص الاستيراد التي أجبر الفلسطينيون تقديمها إلى الجانب الإسرائيلي حسب اتفاق باريس الاقتصادي لدواع أمنية، وضرورة مطابقة مواصفات الاستيراد الفلسطينية للمواصفات الإسرائيلية بحكم أنه مسموح للفلسطينيين بالإتجار داخل المناطق الإسرائيلية وذلك ما يعقد العملية من تأخير الفحوص واستخدام المختبرات الإسرائيلية، كما أن شهادة المنشأ المتفق عليها مع الجانب الأوروبي يتم تعطيلها عند كتابة هذه الشهادة ما يضطر التاجر الفلسطيني أن يعيدها إلى بلد المنشأ لإصدار شهادة جديدة حسب الاتفاقية مع إسرائيل وغيرها من المعيقات (الحساسنة، 2010، ص18).

4.2 المعيقات الذاتية الفلسطينية:

إن التهافت غير المنظم من خلال مؤسسات السلطة الفلسطينية للحصول على أموال ودعم الدول المانحة وخاصة الاتحاد الأوروبي لتمويل عدد من المشاريع دون إعداد الدراسات اللازمة المخصصة لهذا الغرض، وغياب التخطيط التنموي الاستراتيجي اللازم بالإضافة إلى تداخل أدوار وصلاحيات هذه المؤسسات والوزارات أدى إلى عدم الاستغلال الأمثل لهذه المساعدات، يضاف إلى كل ذلك العدد الكبير من المنظمات الأهلية والتي تروج لنشاطاتها ومشاريعها بشكل مباشر مع المانحين دون أي تنسيق فعال سواء فينا بينها أو مع السلطات الرسمية، ما يؤدي بطبيعة الحال إلى هدر المساعدات في مجالات غير ذي جدوى خاصة في ظل غياب الرقابة الفاعلة ذات الجوانب القانونية والمحاسبة المتخصصة (لبد،2003) ،يضاف لذلك غياب رؤية وبرنامج تنموي شامل تهتدي به السلطة في إعادة الإعمار، وفي إدارة الشأن الاقتصادي، وفي ظل ضعف ممارسات الشفافية والمراقبة والمساءلة في إدارة المال العام، فالقطاع العام يعاني طوال الفترة الماضية من التضخم الوظيفي والتشوه الهيكلي، وازدواج الصلاحيات وتداخلها بين المؤسسات المختلفة وقد صاحب ذلك، أو نجم عنه، تشوهات في العلاقة بين القطاعين العام والخاص، ونشوء علاقة تنافسية، وربما تزاحميه

بينهما، بقيت قائمة حتى وقت قريب (عبد الكريم؛ مسارات، 2012). **وعلى صعيد الانتاج** نجد أن هناك عدة معطيات مرتبطة بجودة الإنتاج ونوعيته وتكلفته العالية فالخبرة المحدودة للتجار الفلسطينيين وحداثة عهدهم بالتسويق الدولي ودخول الأسواق الأوروبية مقارنة مع بعض المنافسين وخاصة إسرائيل حال دون توفر امكانات تحضير الإنتاج للتصدير من حيث الشكل والتغليف ومجاراة أذواق المستهلكين الأوروبيين إضافة إلى خصوصيات الترويج وتسويق الإنتاج (الحساسنة، 2010، ص18).

3. الموقف الأوروبي الإجرائي من الانتهاكات التجارية الإسرائيلية

تأتي الخشية الأوروبية من أن تنعكس الامتيازات الأوروبية الممنوحة في اتفاق التجارة وخاصة ما يتعلق منها بالسلع الزراعية على المزارع الإسرائيلي وليس المزارع الفلسطيني ولصعوبة تدارك هذا الخلل كانت هناك مساعي فلسطينية وحقوقية تناغمت مع الاشتراطات الأوروبية على التأكيد بالالتزام بقواعد المنشأ المطلوبة (كنفاني، 2000، ص62-63)، والأمر الآخر أنه في الوقت الذي يواصل فيه الاتحاد الأوروبي سياسة المقاطعة على منتجات المستوطنات في الأراضي الفلسطينية أعطى ذلك الحق للبضائع الفلسطينية الدخول إلى دول الاتحاد دون رسوم جمركية (موسى، الحياة الاقتصادية، 2011/11/23). فالاتحاد الأوروبي حاله حال المجتمع الدولي حيث إقراره بأن الأراضي المحتلة ليست جزءا من إسرائيل وبذلك لا يمنح للمنتجات القادمة من المستوطنات الإسرائيلية إلى دول الاتحاد الأوروبي حق الاستفادة من المعاملة التفضيلية المشمولة في اتفاق التجارة والتعاون الأوروبي الفلسطيني (ماس، 2012، ص10)، وحسب التقديرات[1] التي صدرت مؤخرا أنه من المتوقع أن تصل الخسائر الإسرائيلية جراء المقاطعة الأوروبية لمنتجات المستوطنات إلى تسعة مليارات دولار سنويا، هذا وقد شملت الخسائر التي تكبدتها إسرائيل جراء هذه الخطوات التخلي عن حوالي عشرة آلاف عامل من عمال المستوطنات، وانسحاب شركات أوروبية من مشروعات إسرائيلية أو وقف أنشطتها مع مؤسسات اقتصادية إسرائيلية عاملة في المستوطنات، لاعتبارات قانونية دولية، وفي نفس السياق انسحبت في فبراير 2014 شركتان أوروبيتان من عطاء لتنفيذ ميناءين في أشدود وحيفا، وقد أعلن مصرف دويتشه بنك الألماني مقاطعة بنك هبوعليم الإسرائيلي بسب نشاطه في المستوطنات. ومع

[1] حسب تقديرات خبراء في حركة مقاطعة إسرائيل التي أنشئت عام 2005 في الضفة الغربية، وتضم 107 من المؤسسات المدنية الفلسطينية بالإضافة إلى مؤسسات دولية، وهي تدعو إلى مقاطعة وسحب الاستثمارات من إسرائيل وفرض عقوبات عليها حتى تتقيد بالقانون الدولي والمبادئ الدولية لحقوق الإنسان. وقد شرع الاتحاد الأوروبي – الذي يستوعب 32% من الصادرات الإسرائيلية- منذ مطلع هذا العام في مقاطعة المستوطنات، كما بدأت سلطات الجمارك الأوروبية بوسم منتجات المستوطنات لتكون واضحة للمستهلكين.
http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/0b803e68-7727-4a10-9271-3c6023a284fb

بداية العام قرر أكبر صندوق للتقاعد في هولندا مقاطعة البنوك الإسرائيلية وسحب استثماراته فيها، بسبب تمويلها الاستيطان وفتح فروع لها في المستوطنات، وفي الشهر ذاته اشترطت الحكومة الألمانية مقابل استمرار تقديم منح لشركات إسرائيلية في مجال التكنولوجيا المتطورة وتجديد اتفاقية للتعاون العلمي أن يتم استبعاد المستوطنات الموجودة في الضفة الغربية والقدس الشرقية من هذه المنح أو اتفاقية التعاون، هذا وأدرج صندوق الثروة السيادي النرويجي شركتين إسرائيليتين للتطوير العقاري والبناء ضمن القائمة السوداء بسبب مشاركتهما في أعمال بناء مستوطنات في القدس الشرقية المحتلة، ويعتزم الاتحاد الأوروبي فرض جمارك منتظمة على المنتجات الواردة من المستوطنات، وعدم منحها التسهيلات المالية المكفولة للبضائع الإسرائيلية (الجزيرة نت،2014/02/22). من جهة أخرى نجد أن شح المعلومات الخاصة بالمنتج الفلسطيني، وما هو المطلوب تسويقه من سلع ومنتجات في دول الاتحاد عن طبيعة السلع المطلوبة والإجراءات المتبعة قد يعتبر عاملا مؤثرا آخر على مسار وقوة التبادل التجاري وبخاصة على الصادرات الفلسطينية، وأخيرًا نجد أنه من المهم التوافق مع الاتحاد الأوروبي على أهمية تمديد فترة ونوع الامتيازات الممنوحة وتوسيع قائمة السلع الزراعية المسموح دخولها الأسواق الأوروبية مع ضرورة استعمال النفوذ الأوروبي للضغط على إسرائيل للحد من الإجراءات الإدارية والأمنية ضد التجارة الخارجية الفلسطينية (نصر الله، 2003، ص36).

ويرى الباحث أن الامتيازات التجارية الأوروبية لفلسطين هي خطوة إيجابية لصالح الاقتصاد الفلسطيني ودعم المنتجات الوطنية، ولكن يبقى ذلك بصبغته القانونية أقوى من الواقع الاقتصادي السائد في فلسطين، خاصة ما يتعلق بالتبادل التجاري مع الاتحاد الأوروبي فما جدوى منح الفلسطينيين فرصة فرض ضريبة 25% على المنتجات الصناعية الأوروبية الواردة إلى الأراضي الفلسطينية والسماح لها بالدخول إلى إسرائيل دون أي ضرائب مفروضة عليها وبالتالي حرية دخولها إلى الأسواق الفلسطينية. هذا ولا يمكن بأي حال من الأحوال إغفال مدى ارتباط العلاقات التجارية الأوروبية الفلسطينية ويضاف لها المساعدات الأوروبية بالظروف السياسية والأمنية والإجراءات الإسرائيلية على الأرض، يضاف إليها العوامل الداخلية والإدارية الفلسطينية والتي تتمثل في غياب النظام العام وسيادة القانون وضعف البناء المؤسسي وانتشار مظاهر الفساد المالي والإداري ما أدى بالاستثمار إلى الانحصار في تنفيذ المشاريع ذات الربحية السريعة وبخاصة في المجالات العقارية والخدمية دون أي اهتمام واضح بالقطاعات الإنتاجية. إن هذه المعوقات كان من أهم آثرها تضرر البيئة الاستثمارية في فلسطين وبالتالي تحجيم النشاط الانتاجي والتجاري على حد سواء.

وعلى المستوى الأوروبي فالمتابع لنهج الاتحاد الأوروبي وسياسته في الدعم المالي يجد أنه يكيل بمكيالين، فهو من ناحية سياسية ورسمية يدعم ديمقراطية التحول السلمي للسلطة والانتخابات، إلا أنه في الحالة الفلسطينية أن الاتحاد كان أول المبادرين لقطع المساعدات ووقف الدعم عن فلسطين بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية العام 2006، ما كان له بالغ الأثر السلبي على النشاط الاقتصادي الفلسطيني، وأما على المستوى التجاري تقلصت الواردات الأوروبية إلى فلسطين بما نسبته 5.6% في حين كان هناك تراجعا واضحا في نسبة الصادرات الفلسطينية تقدر ب 75%. ليأتي بعد هذه التطورات إقرار الاتحاد الأوروبي بمبادرة الآلية الدولية المؤقتة (TIM) لدعم الشعب الفلسطيني دون المرور بالمؤسسات الحكومية التي تديرها حركة حماس، ما أعطى كل المبررات لإسرائيل لاستمرار عدوانها ونهجها في حصار وقمع النمو في النشاط الاقتصادي، وهنا يمكن القول أن هذه النتيجة تتلاءم مع الفرضية القائلة بأن مسار الدعم الأوروبي لفلسطين يتحدد من خلال الأهداف المسّطِرة للسياسة الأوروبية.

المبحث الثاني: الأثر الحدي للمساعدات والقروض الأوروبية على النمو في النشاط الاقتصادي

يوضح **الجدول رقم (8)** المساعدات والقروض الأوروبية الممنوحة للأراضي الفلسطينية للفترة ما بين (1994-2012) والذي نسعى من خلاله إلى إلقاء الضوء بنوع من التحليل على الأثر الحدي لهذه المساعدات على معدل نمو الناتج المحلي كأداة لقياس النمو والتنمية، والذي يظهر لنا من خلال البيانات الواردة أن هذا الأثر كان سلبيا بشكل عام ما يعكس العلاقة بين التغير في حجم المساعدات والقروض الأوروبية على التغير في النمو الاقتصادي. ولكي يظهر التحليل بشكل جيد ارتأى الباحث أن يثري هذا الجزء بشكل بياني لتتضح معالم العلاقة؛

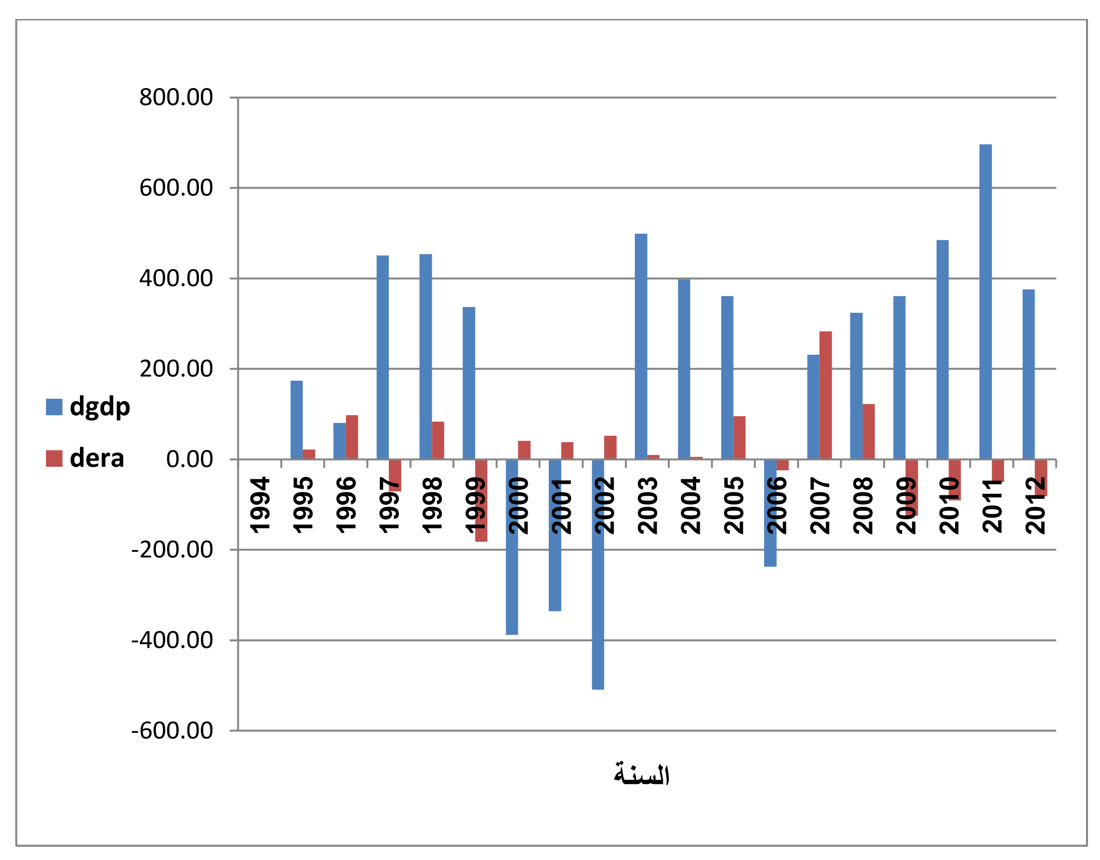
جدول (8): المساعدات والقروض الأوروبية الممنوحة للأراضي الفلسطينية خلال الفترة (1994-2012) بالمليون دولار امريكي

السنة	معدل التغير في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة	معدل التغير في المساعدات والقروض الأوروبية	معدل الاستثمار الاجمالي
1995	174.00	21.85	29.74
1996	80.40	97.67	31.52
1997	451.20	-70.96	31.34
1998	453.70	83.35	32.60
1999	337.20	-181.86	40.96
2000	-388.20	41.14	33.44
2001	-335.90	38.17	26.04
2002	-509.40	52.46	25.50
2003	499.10	10.12	27.97
2004	397.90	5.63	24.35
2005	361.10	95.26	27.76
2006	-237.20	-24.03	31.17
2007	231.80	283.02	24.66
2008	324.20	122.16	21.74
2009	361.00	-124.78	21.71
2010	485.20	-90.38	19.05
2011	696.90	-49.98	16.61
2012	375.90	-81.21	15.80

المصدر: الجدول من إعداد الباحث معتمدا على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (PCBS)، بنك الاستثمار الأوروبي (EIB)، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).

*قام الباحث بإضافة باقي الدول الأوروبية إلى دول الاتحاد الأوروبي وذلك بسبب الانضمام المتتابع لمعظم هذه الدول إلى الاتحاد الأوروبي، علما أن نسبة صادرات هذه الدول في متوسطها لا تتجاوز نسبة 18% من إجمالي الصادرات الأوروبية كما أن نسبة واردات هذه الدول من إجمالي الواردات الأوروبية هو 13% فقط.

شكل (16): العلاقة بين النمو الاقتصادي والمساعدات الأوروبية للفترة (1994-2012)



المصدر: إعداد الباحث بناء على معطيات جدول رقم (8)

Dgdp: معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

Dera: معدل التغير في المساعدات والقروض الأوروبية

يظهر لنا من **الشكل البياني رقم (16)** والذي يوضح العلاقة بين التغير في حجم المساعدات والقروض الأوروبية مع التغير في النمو في الناتج المحلي الإجمالي التالي:

1) أنه في الفترة (1994-1999) كانت المساعدات والقروض الأوروبية تسير في نفس الاتجاه مع النمو الاقتصادي حيث كانت هناك مساهمة واضحة في دعم البناء المؤسسي للسلطة الفلسطينية بالإضافة إلى طابع التفائل الذي ألقى بظلاله على النشاط الاقتصادي وذلك بعد توقيع اتفاقية أوسلو.

2) في الفترة (2000-2004) نجد أن حجم التغير بالزيادة في المساعدات الأوروبية كان محدودا في حين شهد معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي تراجعا ملحوظا، فرغم تحسن أداء الدعم الخارجي بشكل عام، إلا أن الحصار الشامل والاعتداءات الاسرائيلية منذ اندلاع الانتفاضة كبدت الاقتصاد الفلسطيني خسائر كبيرة ومتراكمة تقدر بمليارات الدولارات وهذا ما يفسر التباطؤ والتراجع الواضح في معدلات النمو الاقتصادي.

3) في الفترة (2005–2008) كانت من أعلى الفترات الإيجابية للعلاقة بين التغير في المساعدات الأوروبية ومعدلات النمو الاقتصادي حيث شهدت هذا الفترة تغيراً في تركيبية وحجم المساعدات الأوروبية، باستثناء عام 2006 الذي شهد تراجعا في كل من معدل المساعدات الأوروبية ومعدل النمو الاقتصادي حيث ترافق ذلك مع المناخ السياسي الذي ساد آنذاك.

4) أما الفترة (2009–2012) فنجد أن التغير في المساعدات كان سلبيا في الوقت الذي كان فيه التغير في النمو الاقتصادي موجبا، ومن الممكن أن يكون سبب التراجع في معدلات النمو في المساعدات الأوروبية إلى الأزمة المالية العالمية 2008 والتي ألقت بظلالها على مناحي الحياة الاقتصادية والمالية في دول العالم المتقدم وبالتالي على حجم المساعدات الخارجية للدول النامية.

وبذلك يمكن القول بأن الأثر الحدي[1] المساعدات الأوروبية شاملة القروض كان سلبيا بالعموم، ما يعكس الطابع الإغاثي لهذه المساعدات من جهة، ولمحدوديتها وتناقصها من جهة أخرى، والأمر الآخر والذي يدل على ضعف دور هذه المساعدات في إحداث تنمية اقتصادية ومجتمعية مستدامة هو نسبة الفقر المتزايدة خاصة في العقد الأخير، فرغم حجم المساعدات المتزايد وبالرغم من ارتفاع نصيب الفرد من المساعدات الخارجية والأوروبية إلى رقم قياسي، إلا أن كل ذلك لم يحقق معدلات النمو المرتقبة مقارنة ببلدان أخرى اعتمدت المساعدات الخارجية كسبيل للتنمية المستدامة. فنجد أنه في الحالة الفلسطينية لم تشهد توجيه واستثمار المساعدات في تمويل مشاريع تنموية حقيقية بل كانت غالبيتها تهدف إلى تغطية العجز في موازنة السلطة الفلسطينية وخاصة ما يتعلق بدفع الرواتب والتي تشهد أزمات متتالية أهمها حالة عدم التأكد في ضمان توفيرها بشكلها الدائم والمستمر، لدرجة أصبحت فيها مرتبطة ارتباطا شبه كاملا بمدى توفر المساعدات الدولية وفي مقدمتها الأوروبية ليكون ذلك على حساب تحسين الظروف الحياتية[2] للسكان الفلسطينيين ورفع مستوياتهم المعيشية.

---

[1] الأثر الحدي هنا؛ يعبر عن التغير الناتج في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي نتيجة التغير الحاصل في معدل المساعدات الأوروبية بوحدة واحدة.

[2] أشار تقرير لمركز بيسان للبحوث والإنماء (2011) أنه ومع زيادة نسبة المساعدات الخارجية لفلسطين لدرجة فاقت فيها العديد من الدول في أفريقيا، وأسيا، (وهي مساعدات أكبر مما تحصل عليه مصر، الأردن، اليمن، الكونغو، هايتي، جمهورية نبال ولبنان مجتمعات) ومع مضاعفة المساعدات عام 2009، سجل ذلك العام ارتفاعاً أيضاً لنسبة الفقر التي بلغت 26%. إلى أن نسبة الفقر مرشحة للارتفاع طالما بقيت قدرة الفلسطينيين على توظيف تلك المساعدات في تلبية احتياجاتهم الأهم مفقودة. ففي ظل سياسة المساعدات الجاري العمل بها يضطر الفلسطينيون إلى صرف 30–40% من الميزانية العامة على الأمن، بينما في الجانب الأخر تنفق حكومة الاحتلال 7.7% من ميزانيتها العامة على الأمن.

المبحث الثالث: تحليل أثر المساعدات والقروض الأوروبية على الاقتصاد الفلسطيني

يهدف هذا المبحث إلى تبيان وتحليل أثر المساعدات الأوروبية مع المتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة على الناتج المحلي الإجمالي، حيث سيتم استخدام الأساليب القياسية التي تهدف إلى تقدير العلاقات الاقتصادية بشكل كمي من خلال توصيف العلاقة الرياضية بين متغيرات النموذج القياسي في محاولة لبناء العلاقة الدالية وتقدير معالم النموذج واختبار معنوية النتائج اعتمادا على الاختبارات الاقتصادية والإحصائية والقياسية.

1. النموذج القياسي:

لقد استخدم الباحث في الدراسة نموذجا يربط بين النمو في النشاط الاقتصادي ممثلا بمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر لكل من النمو والتنمية مع عدد من المتغيرات المستقلة أهمها معدل المساعدات الأوروبية شاملة قروض بنك الاستثمار الأوروبي (وهنا تجدر الإشارة إلى أنه ونظرا لكون القروض الأوربية لم تكن ضمن سلسلة زمنية متصلة حيث أنها كانت تقدم حسب الاحتياج الفلسطيني الطارئ وعلى فترات زمنية "سنوات" متقطعة، على هذا الأساس ارتأى الباحث أن يتم دمجها مع المساعدات الأوروبية لتصبح متغيرا مستقلا واحدا) ولغرض تحليل البيانات تم استخدام طريقة المربعات الصغرى "OLS" لتقدير معدلات النموذج القياسي المستخدم مع الأخذ بعين الاعتبار معالجة مشكلة الارتباط الذاتي **(Serial Correlation)** إذا تطلب الأمر.

2. عينة الدراسة:

شملت بيانات الدراسة على عينة بلغ حجمها 19 مشاهدة وذلك خلال الفترة (1994-2012) وذلك لدراسة كل من أثر معدل الاستثمار الثابت الكلي ومعدل الانفتاح التجاري الخارجي والتغير البنيوي للمساعدات الأوروبية على معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة سابقة الذكر.

3. متغيرات النموذج:

لتحديد المتغيرات المفسرة لمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي سيتم استخدام النظرية الاقتصادية من خلال دراسة إشارة المعلمات المقدرة ومدى تطابقها مع الواقع، والنظرية الإحصائية باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير المعلمات ومختلف الاختبارات الإحصائية (اختبار معامل التحديد، اختبار **Fischer** واختبار **Durbin -Watson** لاختبار الارتباط الذاتي للأخطاء).

إذن وعملا بالاعتبارات النظرية والتجريبية المذكورة سابقا، وعملا بخطية العلاقة بين معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات المفسرة له، تكون دالة معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي كما يلي:

GDP= F(EUA)

لقد تم الاعتماد في صياغة النموذج على المتغيرات التالية: الاستثمار، الإنفتاح الخارجي، والمساعدات الأوروبية شاملة القروض كمعدلات منسوبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، باستثناء المتغير الوهمي الذي يعبر عن التغير البنيوي للمساعدات الأوروبية، في المقابل تم التعبير عن المتغير التابع بمعدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي.

هذا وقد تم استخدام الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بدلا من الناتج القومي الإجمالي(GNP)، لمعرفة قدرة الاقتصاد المحلي الفعلية على الإنتاج ومن ثم النمو بالاعتماد على موارده المحلية بالإضافة إلى مدى قدرته الاستيعابية للمساعدات الخارجية ممثلة بالمساعدات الأوروبية خلال الفترة الزمنية (1994-2012) (أبو عيدة،2013،ص15). كما أنه ولغرض الوصول إلى نتائج أكثر دقة تم استخدام البيانات بالأسعار الثابتة على أنه تم تحويلها إلى معدلات لتكون أقرب ما يكون للواقع.

لتصبح الدالة على النحو التالي:

GDPg= F(EUA,ORW,FCR,DUM)

حيث أن:

GDPg: يعبر عن معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

EUA: معدل المساعدات الأوروبية مع قروض بنك الاستثمار الأوروبي بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي

ORW: درجة الانفتاح التجاري الخارجي على الاتحاد الأوروبي

FCR: معدل الاستثمارات الكلية الثابتة بالنسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي

DUM: متغير وهمي يعبر عن تطور التغير البنيوي للمساعدات الأوروبية

e_i: حد الخطأ

هذا وقبل إجراء التحليل القياسي، **فالمتوقع** وحسب منطق النظرية الاقتصادية أن يكون الأثر الحدي للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع على النحو التالي:

- يتوقع في ضوء ما لمسناه من النتائج القياسية والعملية لأدبيات بعض الدراسات المحلية والدولية، أن يكون أثر معدل المساعدات الأوروبية شاملة قروض بنك الاستثمار الأوروبي (**EUA**)؛ إما موجبا ما يدل على أن المساعدات الأوروبية تشكل استثمارا رأسماليا يقود إلى دفع وزيادة معدل النمو الاقتصادي والتنمية، وإما أن يكون سلبيا وفي هذه الحالة لا تأدي المساعدات الأوروبية إلى أي دفع في النمو والتنمية كما ظهر في تجربة بعض الدول النامية.
- يتوقع أن يكون أثر معدل الاستثمارات الثابتة الكلية (**FCR**) موجبا على النمو في النشاط الاقتصادي.
- يتوقع أن يكون أثر معدل الانفتاح الخارجي على الاتحاد الأوروبي (**ORW**) أيضا سلبيا على النمو في النشاط الاقتصادي.

ويأتي ذلك تماشيا مع أدبيات بعض الدراسات التي عالجت أثر المعونات والمساعدات الخارجية على النمو أو التنمية الاقتصادية في الدول المستهدفة المستفيدة من المساعدات الخارجية وأهمها؛

- دراسة (وزارة الخارجية والتخطيط الفلسطينية، 2012)؛
- دراسة (EKanayake, E.M, and others,2010)؛
- دراسة (Karras. Georgios, 2006)؛
- دراسة (Mohey-ud-din,ghulam,2005)؛

ولبناء النموذج القياسي لا بد من توصيف والتعرف على المتغيرات الاقتصادية المستقلة والتابعة المكونة له، على أساس معطيات النظرية الاقتصادية:

أولا: المتغير التابع: ممثلا بالتغير في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ويشار له ب(**GDPg**)؛ والذي يمثل الفرق بين إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للسنة الحالية عن إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للسنة السابقة،[1] والذي يقاس على النحو التالي:-

$$GDPg = GDP_t - GDP_{t-1}$$

[1] أو يعبر عنه من خلال لوغاريتم التغير في قيم الناتج المحلي الإجمالي.(DL GDP)

ثانيا: المتغيرات المستقلة وهي عبارة عن:

- معدل المساعدات الأوروبية بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي ويشار له ب **(EUA)**؛ والذي يمثل حاصل قسمة المساعدات الأوروبية على الناتج المحلي الإجمالي حسب سنوات الدراسة. (على أنه في تحليلنا هذا سيشمل هذا المتغير قروض بنك الاستثمار الأوروبي). والذي يقاس على النحو التالي:-

$$EUA = \frac{EUA_t}{GDP_t}$$

- معدل الاستثمارات الثابتة الكلية بالنسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي ويشار له ب **(FCR)**؛ والذي يمثل حاصل قسمة قيم الاستثمارات الكلية الثابتة على قيم الناتج المحلي الإجمالي حسب سنوات الدراسة. والذي يقاس على النحو التالي:-

$$FCR = \frac{FCR_t}{GDP_t}$$

- درجة الانفتاح الخارجي ويشار له ب **(ORW)**؛ وهو عبارة عن حاصل قسمة مجموع قيم الصادرات والواردات مع الاتحاد الأوروبي على قيم الناتج المحلي الإجمالي حسب سنوات الدراسة.

$$ORW = \frac{(X + M)_t}{GDP_t}$$

كما ارتأى الباحث ومن باب منح شيء من التوازن على النموذج، أن يدخل متغيرا جديدا ممثلا بمربع معدل المساعدات الأوروبية شاملة القروض **(EUA^2)** والذي يعبر عن القدرة الاستيعابية للبلد المستلم للمساعدات حيث أن المتابع لسلوك وتطور مسار المساعدات الخارجية يجد أنها تخضع لدالة تكون متصاعدة إلى أن تصل إلى حد معين لتبدأ بالتراجع بناء عليه ولتجنب الأثر السلبي لانخفاض هذه المساعدات تم ادخال هذا المتغير، وذلك بناءً على دراسة (Ekanayake, E.M, and others,2010)

وبالتالي أصبح النموذج يأخذ الشكل التالي:

$$\mathbf{GDPg = \beta_0 + \beta_1 EUA + \beta_2\, EUA^2 + \beta_3 FCR + ei \ldots\ldots (1)}$$

- على أنه سيتم اختبار **المعادلة رقم (1)** لبيان أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.
- وللتعرف على مدى تأثر النموذج بمتغيرات ذات علاقة سيتم إضافة متغيرات مستقلة جديدة عبارة عن معدل الانفتاح الخارجي على الاتحاد الأوروبي **(ORW)** كما سيتم إضافة متغير وهمي **(DUMMY)** والذي يعبر عن التغير البنيوي للمساعدات الأوروبية لنتفحص مدى تأثير إضافة هذه المتغيرات على المتغير التابع معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي.

لتصبح المعادلة على الشكل التالي والتي سيأخذ بها عملية التنبؤ:

$$GDPg = \beta_0 + \beta_1 EUA + \beta_2 FCR + \beta_3 ORW + \beta_4 DUM + ei \ldots\ldots (2)$$

وعلى ذلك سيتم التحليل لتبيان طبيعة العلاقة بين المتغيرات المذكورة حسب منطلقات النظرية الاقتصادية.

4. النتائج العملية للتحليل القياسي:

في ضوء ما تقدم من معطيات؛ سيتم عرض نتائج التحليل القياسي للدراسة على النحو التالي:

جدول (9): تقدير نموذج معدلات؛ المساعدات الأوروبية والتكوين الرأسمالي على معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي

Dependent Variable: DLGDP
Method: Least Squares
Date: 01/22/14 Time: 19:57
Sample: 1994 2012
Sample(adjusted): 1997 2012
Included observations: 16 after adjusting endpoints
Convergence achieved after 10 iterations

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.065865	0.247931	0.26566	0.7965
EUA	-13.05094	4.515775	-2.890078	0.0179
EUA^2	-0.188996	3.074897	-0.061464	0.9523
FCR	12.98803	4.822138	2.693418	0.0247
AR(3)	-0.626866	0.203398	-3.081968	0.0131
R-squared	0.714633	Mean dependent var		0.038534
Adjusted R-squared	0.587803	S.D. dependent var		0.090721
S.E. of regression	0.058245	Akaike info criterion		-2.575864
Sum squared resid	0.030532	Schwarz criterion		-2.34763
Log likelihood	23.03105	F-statistic		5.634572
Durbin-Watson stat	2.005206	Prob(F-statistic)		0.014935
Inverted AR Roots	.43 -.74i	.43+.74i		-0.86

أولا: يوضح **الجدول رقم (9)** أثر المتغيرات ممثلة بمعدل المساعدات الأوروبية شاملة القروض ومعدل الاستثمارات على معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي ويظهر في النتائج ما يلي:

1- بناء على نتائج التحليل الاحصائي يمكن كتابة معادلة الانحدار الخطي على الشكل الالي:

$$\mathbf{GDPg = 0.065 - 13.05\ EUA - 0.188\ EUA^2 + 12.98\ FCR \ldots (3)}$$

2- عند إجراء الاختبار لبيان أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع ظهر على أداء النموذج مشكلة ارتباط ذاتي من الدرجة الثالثة ولعلاج المشكلة وتحسين أداء النموذج تم إدخال متغير **(AR3)** حيث يكون النموذج غير معنوي في غياب ذلك.

3- لوحظ بعد اختبار النموذج أن المتغير المستقل مربع معدل المساعدات الأوروبية **(EUA^2)** ذو معنوية ضعيفة كما أن أثره محدود جدا على النموذج.

4- تبين نتائج التحليل أن الأثر الحدي لمعدل المساعدات الأوروبية شاملة القروض على النمو الاقتصادي جاء معنويا ويظهر ذلك في قيمة **T (2.89-)**، والإشارة السالبة لمعامل **(EUA)** تعكس الأثر العكسي لهذه المساعدات على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ويمكن تفسير ذلك في الحالة الفلسطينية بأن المساعدات الأوروبية قد شهدت تغيرا دراماتيكيا سلبيا خلال فترات عدة خاصة السنوات الأخيرة من فترة الدراسة المتمثلة من عام 2009 حتى عام 2012، حيث أن أي زيادة في معدل المساعدات الأوروبية شاملة القروض بمقدار (وحدة واحدة) ترافق مع تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي **(GDPg)** بمقدار (13.05 وحدة) وهذه النتيجة تعتبر مخالفة إلى النظرية الاقتصادية التي تتوقع الأثر الإيجابي للمساعدات (Ekanayake, E.M, and others, 2010)، وقد يعزى سبب هذه العلاقة إلى التغير في تركيبة المساعدات الأوروبية المقدمة لفلسطين من طابعها التنموي إلى الطابع الإغاثي بالإضافة إلى المناخ السياسي الذي ساد خلال سنوات فترة الدراسة كنتيجة حتمية للحصار وسياسة الإغلاقات الإسرائيلية وكذلك انتفاضة الأقصى.

5- كان الأثر الحدي لمعدل الاستثمارات الثابتة الكلية موجبا ومعنويا في هذه الحالة، ويظهر ذلك في قيمة **T (2.69)**، وظهور المعدل **(FCR)** بالإشارة الموجبة يدل على أن أي زيادة في معدل الاستثمارات الثابتة الكلية بمقدار (وحدة واحدة) سوف تؤدي إلى زيادة معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي **(GDPg)** بمقدار (12.98 وحدة).

6- إضافةً لما تقدم فإن قيمة **R^2 = (0.71)** وهي تدل على أن **71%** في التغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي ككل تعزى للمتغيرات المستقلة، كما أن قيمة فحص **F** أظهرت معنوية محدودة للنموذج ممثلة بالقيمة **(5.63)**.

7-كما ويلاحظ أن المتغير المستقل الممثل بمربع المساعدات الأوروبية مع القروض (**EUA^2**) كان غير معنويا وبالإشارة السالبة.

ثانيا: لمعرفة مدى تأثير مؤشرات النموذج بإضافة متغيرات أخرى من المتوقع أن تضيف معنًا اقتصاديا للنموذج، فقد تم إضافة معدل الانفتاح الخارجي مع الاتحاد الأوروبي (**ORW**) كما أن المتابع لمسار المساعدات الأوروبية مشتملة على القروض يجد أنها شهدت انخفاضا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة مع تغير في نمط وتركيبة هذه المساعدات نحو الاغاثة ودعم العجز في الموازنة لذلك سيتم استقصاء أثر هذا التحول من خلال إدخال متغير وهمي (**Dummy Variable**) والذي سيأخذ القيمة (**1**) للفترة من عام 2009 إلى العام 2012 مقارنة بالقيمة (**صفر**) لباقي الأعوام فترة الدراسة وذلك لاستقصاء التغير البنيوي في المساعدات.

كما أنه ونظرا للمعنوية الضعيفة والأثر المحدود جدا على النموذج لمتغير مربع معدل المساعدات الأوروبية (EUA2)، لذلك ارتأى الباحث أن يقوم بحذفه من النموذج حيث أن ذلك لن يؤثر كثيرا في معنوية أو نتائج التحليل الإحصائي.

جدول (10): تقدير نموذج معدلات؛ المساعدات الأوروبية والتكوين الرأسمالي والانفتاح الخارجي والمتغير الوهمي على معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي

Dependent Variable: DLGDP
Method: Least Squares
Date: 01/22/14 Time: 20:00
Sample: 1994 2012
Sample(adjusted): 1997 2012
Included observations: 16 after adjusting endpoints
Convergence achieved after 8 iterations

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.538559	0.379451	1.419311	0.1988
EUA	-13.63887	4.405413	-3.095934	0.0174
FCR	11.10736	4.646482	2.390488	0.0481
ORW	-0.019768	0.010382	-1.904051	0.0986
DUM	-0.018522	0.057204	-0.323783	0.7556
AR(3)	-0.691164	0.219187	-3.153301	0.0161
R-squared	0.811309	Mean dependent var		0.038534
Adjusted R-squared	0.649573	S.D. dependent var		0.090721
S.E. of regression	0.053704	Akaike info criterion		-2.703815
Sum squared resid	0.020189	Schwarz criterion		-2.384286
Log likelihood	25.92671	F-statistic		5.016271
Durbin-Watson stat	2.367412	Prob(F-statistic)		0.026332
Inverted AR Roots	.44+.77i		.44 -.77i	-0.88

بناء على ما سبق يظهر **الجدول رقم (10)** أن هناك تحسنا في القوة التفسيرية للنموذج حيث أصبحت أعلى بعد إدخال المتغيرات المستقلة الجديدة لتصبح قيمة معامل التحديد والتي تشير إلى درجة تفسير المتغيرات المستقلة للتغيرات الحاصلة في المتغير التابع R^2 = **(0.81)** أي أن درجة تفسير المتغيرات المستقلة للتغيرات التي تحدث في المتغير التابع تقدر ب **(81%)**، وذلك مقارنة بالقيمة السابقة **في الجدول رقم (9)** والتي بلغت **(71%)**. كما ونلاحظ أنه النموذج بقي معنويا ويظهر ذلك في قيمة F = **(5.01)**، هذا وبقيت الإشارات في **المعادلة رقم (4)** والتي تعبر عن طبيعة العلاقة من حيث الايجاب والسلب على ما هي عليه كما كانت في **المعادلة رقم (3)**. وتشير قيمة معامل داربن –واتسون **(Durbin-Watson)** إلى أن مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج محدودة جدا بعد المعالجة حيث بلغت **(2.36)**،

وبذلك يمكن التنبؤ بسلوك النمو من خلال المعادلة التالية والتي سيتم اعتمادها والتحليل بناء عليها:

$$\mathbf{GDPg = 0.53 - 13.63\ EUA + 11.10\ FCR - 0.019\ ORW - 0.018\ DUM} \ldots (4)$$

وبالنظر إلى أبرز الفروقات الذي يظهرها النموذج: –

1- أظهرت **المعادلة رقم (4)** أن الأثر الحدي للمساعدات الأوروبية **(EUA)** كان معنويا وبالإشارة السالبة حيث أن زيادة معدل المساعدات الأوروبية شاملة القروض بمقدار (وحدة واحدة) سيؤدي إلى تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي **(GDPg)** بمقدار (13.63 وحدة)، وقد يفسر ذلك على أن الدعم كان يوجه بشكل عام إلى النشاطات والمجالات الإغاثية وعوامل أخرى كالقيود الاسرائيلية وغياب سياسات تنموية واضحة (وزارة الخارجية والتخطيط الفلسطينية،2012)، في الوقت الذي كانت قيمة الأثر الحدي للاستثمارات **(FCR)** موجبة ومعنوية حيث أن زيادة معدل الاستثمارات الثابتة الكلية بمقدار (وحدة واحدة) سيؤدي إلى زيادة معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي **(GDPg)** بمقدار (11.10 وحدة) على أن قيم فحص T **(2.12)** ، وهذا يتماشى مع معطيات النظرية الاقتصادية حيث يعتبر الاستثمار من أهم مكونات الناتج المحلي الإجمالي وبطبيعة الحال فإن أي زيادة في الاستثمارات الثابتة الكلية تؤدي إلى زيادة طردية في الناتج المحلي الإجمالي.

2- تبين أن الأثر الحدي لمعامل التجارة الخارجية **(ORW)** ظهر معنويا لحد ما، بقيمة فحص T **(−1.90)** وبالإشارة السالبة والتي تدل على وجود علاقة سلبية بين معدل الانفتاح الخارجي مع الاتحاد الأوروبي ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، حيث أنه كلما زاد معدل الانفتاح الخارجي بمقدار (وحدة واحدة) ينخفض معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي

بمقدار (0.019% وحدة)، ما يفسر العجز الواضح في الميزان التجاري الفلسطيني حيث أن حجم الواردات أعلى بكثير من حجم الصادرات ما يترجم درجة الانكشاف العالية للاقتصاد الفلسطيني مع العالم الخارجي وهنا الاتحاد الأوروبي. ومن ناحية أخرى قد يكون أحد الأسباب المفسرة لهذه العلاقة هو التراجع في كل من الواردات والصادرات على حد سواء خلال الفترة (2000-2009) والتي تميزت باستمرار وتجدد إجراءات الإغلاق والحصار وخاصة على قطاع غزة.

3- كما ويتبين **لنا من الجدول رقم (10)** عدم معنوية المتغير الوهمي على المستوى الفردي والذي ظهر كما هو متوقع بالإشارة السالبة.

وفي المحصلة يظهر لدينا أن أثر المساعدات الأوروبية والتي تشتمل على قروض بنك الاستثمار الأوروبي برغم أهميتها وثقلها من إجمالي المساعدات الدولية إلا أن أثرها الحدي كان سلبيا على النمو والتنمية الاقتصادية معبرا عنهما بالنمو في الناتج المحلي الإجمالي ما يعتبر مخالف لما خلصت إليه دراسة **(Karras. Georgios, 2006)** والتي خلصت إلى أن أثر المساعدات كان إيجابيا على النمو الاقتصادي بناء على دراسة أجريت على 71 دولة نامية متلقية للمساعدات. في حين انسجمت نتائج الدراسة مع ما توصلت إليه دراسة **(EKanayake, E.M, and others,2010)** والتي شملت 83 دولة نامية وخلصت إلى أن أثر المساعدات الخارجية كان سلبيا على النمو الاقتصادي في البلدان النامية باستثناء الدول الإفريقية، بالإضافة الى دراسة **Ghulam. (Mohey-ud-din, 2005)** والتي كانت على حالة باكستان وخلصت إلى أن المساعدات الدولية كان لها أثر ايجابي على الناتج المحلي الإجمالي حيث كانت وجهتها نحو تطوير البنية التحتية والقطاعات الصناعية والزراعية.

ويرى الباحث أن هذا الأثر السلبي للمساعدات الأوروبية يمكن أن يعزى إلى كل من الانخفاض الملحوظ في هذه المساعدات خلال السنوات الأخيرة، ونمط هذه المساعدات وتركيبتها من ناحية أخرى، حيث أن هذه المساعدات في الغالب تم توجيهها لكل من الجوانب الإغاثية والإنسانية ودعم النفقات الجارية وعجز الموازنة، في الوقت الذي تم توجيه جزء قليل منها لدعم وتعزيز القطاعات الانتاجية والبنية التحتية، وينطبق ذلك أيضا بشكل عام على أثر المساعدات الدولية على الناتج المحلي الفلسطيني من حيث أثرها المحدود على النمو الاقتصادي كما أظهرت بعض الدراسات السابقة كدراسة **(وزارة الخارجية والتخطيط الفلسطينية، 2012).**

النتائج والتوصيات

أولا: النتـائج

1. رغم أن اتفاقية الشركة الأوروبية الفلسطينية قد منحت فلسطين وضعا قانونيا وتجاريا مميزًا، إلا أن هناك استفادة منقوصة من هذه الاتفاقية وذلك بسبب الممارسات التعسفية الإسرائيلية وبعض الاجراءات الداخلية.

2. المُلاحظ أن نمط ومسار المساعدات الأوروبية أصبحت وجهتها لصالح المجالات الإغاثية والطارئة وتمويل العجز في الموازنة العامة وذلك كنتيجة تسببت بها الظروف السياسية والأمنية.

3. بالنسبة إلى إسرائيل فنجد أن دولة الاحتلال وما تنتهجه من سياسات الإغلاق والحصار المستمر وما تضعه من عراقيل اقتصادية، كانت عائقا أمام الاستغلال الجيد للمساعدات الأوروبية.

4. على مستوى العلاقات التجارية نجد أن حجم التبادل التجاري يشهد تطورا إيجابيا ملحوظا فترات الهدوء والاستقرار السياسي والأمني وتراجعا كبيرا وملموسا فترات الأزمات السياسية والأمنية.

5. نجد أن العام 2006 كان مِفصلا مهماً في تطور وتحول مسار الدعم الأوروبي فالاتحاد كان أول المبادرين لقطع المساعدات ووقف الدعم عن فلسطين بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية، ما كان له بالغ الأثر السلبي على النشاط الاقتصادي الفلسطيني.

6. بالنسبة لقروض بنك الاستثمار الأوروبي لفلسطين فنجد أنها تذهب في معظمها إلى تمويل النفقات الجارية كالطاقة والمجالات الخدماتية دون أي وجهة تنموية أو تطويرية، وإذا ما أضفنا تجربة السلطة غير الناضجة في التعامل مع ملف الاقتراض الخارجي فهناك خشية حقيقية من أن ينتج خلل هيكلي في مسألة المديونية قد يودي بالسلطة الفلسطينية أن تقع في فخ المديونية وخدمة الدين.

7. الواضح أن خطوط وآليات التعاون والجوار والشراكة كان لها أثر واضح في دعم الإصلاحات المالية والإدارية والمجتمعية وأن حصة فلسطين من هذا الدعم يعتبر متقدما مقارنة بباقي الدول المتوسطية الأخرى.

8. أن فلسطين لها ميزة نسبية في بعض المنتجات الزراعية مثل زيت الزيتون والتوت الأرضي والورود والتمور وبعض الخضار والفاكهة.

9. أن مفتاح تعافي الاقتصاد الفلسطيني واستعادة حريته هو رفع وتخفيف قبضة القيود والحواجز الإسرائيلية وأهمها المعابر الحدودية ما ينعكس إيجابيا على البيئة الاستثمارية والتجارة الخارجية.

10. الملاحظ أن النشاط السياحي الأوروبي في فلسطين هو الأعلى مقارنة بالجنسيات الأخرى، ففلسطين تمتلك خصوصية عن غيرها من الدول لما تشمله من مواقع أثرية ومقومات سياحية هامة إلى الدرجة التي وصف فيها هذا القطاع بالعملاق النائم.

11. يظهر التحليل الوصفي أنه في الفترة التي كانت معدل المساعدات والقروض الأوروبية يسير في نفس الاتجاه مع معدل النمو الاقتصادي كانت الأجواء مناسبة ويغلب عليها التفاؤل السياسي، في حين نجد أن معدل المساعدات الأوروبية يكون محدودا في الوقت الذي يشهد معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي تراجعا ملحوظا.

12. رغم تحسن أداء الدعم الخارجي نجد أن الحصار والاعتداءات الإسرائيلية وما تكبده الاقتصاد الفلسطيني من خسائر قد يفسر التباطؤ الواضح في معدلات النمو الاقتصادي.

13. يظهر التحليل القياسي أن العلاقة بين النمو الاقتصادي ومعدل المساعدات الأوروبية كانت معنوية ولكن عكسية، حيث أن أي زيادة في معدل المساعدات الأوروبية بمقدار وحدة واحدة ترافق مع تراجع معدل النمو الاقتصادي بمقدار 13.63 وحدة، الأمر الذي يعكس الانخفاض الدراماتيكي في حجم هذه المساعدات من جهة وخاصة في السنوات الأخيرة، وعلى عدم تأثير هذه المساعدات في تحريك عجلة النمو الاقتصادي بالاتجاه الإيجابي، حيث وجهت في الغالب نحو الجوانب الاغاثية أو لدعم عجز الموازنة الفلسطينية والنفقات الأخرى.

ثانيا: التوصيات

1. ضرورة العمل الجاد لتوحيد وتنسيق الجهود الداخلية وتنظيمها بين المؤسسات الحكومية المعنية بمشاركة المنظمات غير الحكومية (الأهلية) ضمن استراتيجية واضحة لتسويق المشاريع التنموية والإنتاجية الأكثر إلحاحا في الأراضي الفلسطينية.

2. من المهم استغلال البرامج والدعم الذي توفره آليات الجوار والشراكة الأوروبية للمساهمة أكثر في دفع عجلة الاصلاح المؤسساتي بما ينسجم مع خطط التنمية في فلسطين.

3. أهمية إثراء هيكلية تنسيق المساعدات المحلية في فلسطين لتشمل المنظمات الغير حكومية وممثلي القطاع الخاص والخبراء ذوي العلاقة.

4. أهمية السعي من خلال أصحاب الشأن من المؤسسات الحكومية أو الغير حكومية والمبادرات الوطنية والدولية لدفع الاتحاد الأوروبي إلى ممارسة الضغوط اللازمة على دولة الاحتلال لمنح وتوفير التسهيلات للإجراءات والمبادلات التجارية.

5. نجد أنه من المهم جدا أن تستمر السلطة الفلسطينية بالتقدم في نهج الإصلاح على مبدأ الشفافية والوضوح في عملية تصريف المساعدات الأوروبية وعلى السواء الدولية وذلك لبعث الطمأنينة أكثر لدى الجهات المانحة وخاصة الأوروبية للاستمرار وتقديم مزيدا من الدعم.

6. من المهم على الجهات المختصة العمل على تفعيل قطاع السياحة وتسويقه بالشكل المطلوب ليسترد مكانته في الاقتصاد حيث أن التقديرات تشير إلى قدرة هذا القطاع على استيعاب 20% من الأيدي العاملة.

7. نجد أنه من الأهمية إنشاء مجلس أعلى للسياحة تكون أهم مهامه التسويق والترويج للسياحة في فلسطين وتوفير الدعم اللوجستي اللازم لشركات ومكاتب السياحة الفلسطينية على أن يكون التركيز على دول الاتحاد الأوروبي لما يميزهم من ارتباط تاريخي وسهولة الدخول إلى فلسطين.

8. العمل على تنظيم نشاط المنتجين والمزارعين الفلسطينيين والمساعدة في توعيتهم وتسويق منتجاتهم من باب دمجهم في الاتفاقيات التجارية للاستفادة المثلى من الامتيازات الأوروبية ولا حرج من استصدار دليل وطني من وزارة الاقتصاد والتجارة بهذا الخصوص.

9. ضرورة العمل المستمر لتعديل وتحسين المعاملات التفضيلية الأوروبية للمنتجات الغذائية والصناعية والزراعية الفلسطينية وأن يترافق ذلك مع تقديم الدعم الفني والمالي لتنمية القطاعات ذات العلاقة.

10. ضرورة العمل الجاد من قبل السلطة الوطنية لتحسين المناخ الاستثماري وتوفير البيئة الراعية لمصالح المستثمرين مع التأكيد على أهمية دعم الاستثمار المحلي والخاص، وإقرار التشريعات اللازمة لذلك مع توفير الضمانات وتعزيز حقوق المستثمرين في فلسطين.

11. العمل على توفير قاعدة بيانات محدثة للمنتجين والمستثمرين لتنشيط الاستفادة المثلى من الاتفاق التجاري الأوروبي الفلسطيني وما تلاه من اتفاقات وتفاهمات مع الإيعاز للسفارات الفلسطينية في دول الاتحاد الأوروبي بتفعيل دور الملحقيات التجارية للترويج والتسويق للمنتج الوطني والبيئة الاستثمارية والسياحية في فلسطين.

12. أهمية التعامل مع القروض الدولية بما فيها الأوروبية حتى ولو كانت ميسرة بالحذر الشديد والمسؤولية العالية وتجنب طلبها إلا في الحالات الملحة والعمل على تحقيق أقصى استفادة ومنفعة منها.

13. العمل على دعم القطاع الخدماتي وتطويره، في ظل ما تتميز به فلسطين من مواردها البشرية الخصبة والتي قد تكون عاملا بناءً في النشاط التنموي.

14. ضرورة العمل الجاد على إعادة النظر في الأولويات والمجالات التي توجه إليها المساعدات والقروض الأوروبية على أن يكون التركيز على المشاريع التنموية والحيوية.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المراجع والأبحاث العربية

الكتب

- جمال عبد الناصر، مانع، **التنظيم الدولي، النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة،** الجزائر، دار العلوم والنشر والتوزيع. 2006.
- جيرونيلام. فرانسيس، **الاقتصاد الدولي،** ترجمة: عزيز محمد و الفاخري محمود، بنغازي، جامعة قاريونس، 1991.
- خضر. بشارة، **أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم،** مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت،2003.
- رزق. ميراندا، **التجارة الدولية،** كلية التجارة ببنها، جامعة الزقازيق، 2010.
- سيفو. وليد، وآخرون، **الاقتصاد القياسي،** جامعة القدس المفتوحة، الطبعة الأولى، الأردن، 2008.
- الشوربجي. مجدي، **الاقتصاد القياسي النظرية والتطبيق،** جامعة حلوان، دار النشر المصرية اللبنانية، 1994.
- عبد الرازق. عمر، **تقييم الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية الفلسطينية الدولية،** رام الله: معهد ابحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، 2002.
- نصر. محمد، **تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني،** رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، 2013.

الرسائل العلمية

- أبو حماد. ناهض، **التمويل الدولي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية وأثره على التنمية السياسية (2000-2010)،** رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الأزهر، غزة: 2011.
- أبو مصطفى، محمد، **دور وأهمية التمويل الخارجي في تغطية العجز الدائم لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية،** رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، الجامعة الاسلامية – غزة: 2009.
- الأطرش. عزمي ، **مقومات الاقتصاد الفلسطيني والسياسات المطلوبة لتحقيق التنمية المستقلة والمطردة،** رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة: 2002 .
- بني فضل حمدان احمد. عصام، **دور الاتحاد الأوروبي في التنمية السياسية تجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة (1991م-2007م)،** رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس: 2009.
- بني فضل. عصام، **دور الاتحاد الأوروبي في التنمية السياسية تجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة (1991-2007)،** رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية- نابلس – فلسطين: 2009.
- البياتي. فارس، **التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي،** أطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2008.

- دلول. هبة، **تقييم مدى تطبيق المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة للمتطلبات المالية للجهات المانحة الدولية وتأثيره عمى استمرارية التمويل**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، 2013.
- زكري. مريم، **البعد الاقتصادي للعلاقات الأوروبية-المغاربية**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان:2011.
- سمارة. نادر، **المساعدات الخارجية واثارها على النمو الاقتصادي الفلسطيني**، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، جامعة الازهر- غزة: 2013.
- طافش. هاشم، **موقف الاتحاد الأوروبي اتجاه القضية الفلسطينية (1993–2003)**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الأزهر، غزة: 2010.
- عثمان. كمال، **مواقف دول السوق الأوروبية المشتركة تجاه الصراع العربي – الاسرائيلي من عام 1967–1987 (دراسة تاريخية)**، رسالة ماجستير في التاريخ، كلية الآداب، الجامعة الاسلامية، غزة: 2006.
- فضيلة جنوحات/ز/حريتي، **إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر: 2006.
- القدرة. محمود، **أثر الاستثمار في المدن الصناعية في فلسطين على توفير فرص العمل**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، 2007.
- الوافي. اسيا، **التكتلات الاقتصادية الاقليمية وحرية التجارة في اطار منظمة العالمية للتجارة**، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر- باتنة، 2007.

الدراسات

- اتحاد الغرف التجارية الصناعية والزراعية الفلسطينية، **تبعية الاقتصاد الفلسطيني وسياسة العقوبات الاقتصادية الإسرائيلية وآثارها**، "الراصد الاقتصادي لأداء القطاع الخاص" ديسمبر 2000.
- الجعفري. محمود وآخرون، **السياسات التجارية الفلسطينية البدائل والخيارات المتاحة**، رام الله: معهد ابحاث السياسات الاقتصادية (ماس)،2002.
- الجعفري. محمود، **المهام المطلوبة من السلطة الوطنية الفلسطينية لتعظيم الاستفادة من الاتفاقيات التجارية الدولية**، رام الله: معهد ابحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، 2005.
- الجعفري. محمود، والعارضة. ناصر، **آفاق التبادل التجاري بين المناطق الفلسطينية ودول مجلس التعاون الخليجي**، رام الله: معهد ابحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، 2002.
- الجعفري. محمود، ولافي. دارين، **القدرة التنافسية للتمور الفلسطينية في الأسواق المحلية وأسواق التصدير**، رام الله: معهد ابحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، 2004.
- الحساسنة. علي، **الآثار السلبية للصناعات الاسرائيلية في المناطق الحدودية والمستوطنات على الاقتصاد الفلسطيني**، رام الله: وزارة الاقتصاد الوطني، 2010.
- حمدان، آيات، **المساعدات الخارجية وتشكيل الفضاء الفلسطيني، مركز بيسان للبحوث والإنماء**، رام الله، فلسطين، 2010.

- ديفوير. جوزيف "و" ترتير. علاء، "**تتبع الدعم الخارجي للمنظمات الفلسطينية غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة 1999–2008**"، رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس) ومركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية، 2009.
- السروجي. وآخرون، **أثر المساعدات الغذائية على المؤشرات الاقتصادية الكلية في فلسطين**، رام الله: معهد ابحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، 2009.
- سليمان. معتصم، **فلسطين ومنطقة التجارة العربية الكبرى**، رام الله: معهد ابحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، 2002.
- شلبي. ياسر، ولدادوة. حسن، **استهداف الفقراء في فلسطين: المعايير الحالية واقتراحات تحسينها**، رام الله: معهد ابحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، 2002.
- عبد الرازق. عمر، **متطلبات تطوير العلاقات الاقتصادية الفلسطينية– العربية**، رام الله: معهد ابحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، 2003.
- عبد الرازق. عمر، موسى. نائل، **تقييم خطط التنمية الفلسطينية وبرامج الوزارات المختلفة من زاوية مكافحة الفقر**، رام الله: معهد ابحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، 2001.
- عبد الرازق. عمر، وآخرون، **تأثير الحصار الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة 2000/9/28–2001/6/30**، رام الله: معهد ابحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، 2001.
- عبد الكريم، نصر، "و" مكحول، باسل، **نحو توظيف انجع للمساعدات الخارجية المقدمة للشعب الفلسطيني**، رام الله: معهد ابحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، 2005.
- فارس. نائل، **تقويم العلاقات الجمركية الفلسطينية الاسرائيلية وإمكانيات تحقيق الاستقرار الاقتصادي**، رام الله: (وزارة الاقتصاد الوطني) نوفمبر 2005.
- الفلاح. بلال، **السياحة في الأراضي الفلسطينية تحليل الأهمية والأثر**، رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، 2004.
- كنفاني. نعمان، **علاقة فلسطين بالاتحاد الأوروبي: الاطار الحالي والعلاقة المستقبلية**، رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، 2000.
- مكحول. باسل، **الاستثمار والبيئة الاستثمارية في الأراضي الفلسطينية**، رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، 2002.
- نصر الله. عبد الفتاح، **التجارة الخارجية الفلسطينية – تحليل ورؤية نقدية**، ادارة الدراسات والتخطيط، 2003.
- النقيب. فضل، وعطياني. نصر، **واقع ومستقبل العلاقات الاقتصادية الفلسطينية الاسرائيلية**، رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، 2003.

المجلات والأبحاث المحكمة

- أبو عيدة. عمر، **أداء الصادرات الفلسطينية وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة قياسية للفترة (1994–2011)**، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2013 ، المجلد 15 ، العدد1 .

- أبو مدللة. سمير "و" الأغا. وفيق، **اقتصاد الأنفاق بقطاع غزة: ضرورة وطنية أم كارثة اقتصادية واجتماعية**، 2011/5/4، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الانسانية 2011، المجلد 13، العدد 1(B)، ص1147-1182.
- اسماعيل. محمد هاشم، **موقف الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطيني في الفترة من 1993 إلى 2009**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، نوفمبر 2011. http://www.dohainstitute.org/portal
- بونز غارد. توماس، **قضايا تتعلق بالدول المانحة والتنسيق**، سلسلة التخطيط من أجل التنمية، العدد الثاني، جامعية بيرزيت برنامج دراسات التنمية مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2006
- تركماني. عبد الله، **العرب والشراكات في عالم متغير (الشراكة الأورو-متوسطية وأبعادها أسئلتها)**، تونس، 2004.
- جابر. ابراهيم، **التمويل الأجنبي، الواقـع.... والتحديـات**، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة "، كلية التجارة في الجامعة الإسلامية في الفترة من 8-9 مايو 2005م
- **دراسة وتحليل لاتفاق الشراكة الأوروبية الفلسطينية.** www.mne.gov.ps/MneModules/epapers/pal-eur-co.pdf
- الراعي. محمد ابراهيم، **تقييم اداء المعابر في قطاع غزة وامكانيات تطويرها**، رام الله: (وزارة الاقتصاد الوطني) ابريل 2005.
- زعباط. عبد الحميد، **الشراكة الأورو متوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الأول.
- زعرب. عبد المعطي، **التجارة الخارجية الفلسطينية "واقعها وآفاقها المستقبلية"**، رام الله: (وزارة الاقتصاد الوطني) ابريل 2005.
- سعد توفيق، حقي، **علاقات العرب الدولية**، الأردن : دار وائل للنشر والتوزيع ،2003.
- سعد. وائل، **القضية الفلسطينية والمشهد الدولي**، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2012-2013.
- الشرعة. علي، **أثر التغير في النظام الدولي على السياسات الخارجية للدول العربية 1990م – 2005م**، مجلة المنارة، المجلد 14، العدد 2، 2008.
- الصوراني. غازي، **الاقتصاد الفلسطيني .. الواقع والآفاق**، فبراير 2006.
- الصوراني. غازي، **واقع الصناعة والتجارة في الضفة الغربية وقطاع غزة**، يناير 2006.
- عبد الرحمن. عزمي، دراغمة. عبد الله، **منظمة التجارة العالمية WTO والواقع الفلسطيني**، رام الله : (وزارة الاقتصاد الوطني) كانون اول 2003.
- العربي، فلاح محمد، **المتوسطية والشرق أوسطية وجهات لعملة واحدة**.الجزائر : دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2001
- عزيزة. سمينة، **الشراكة الأورو- جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية الاقتصادية**، مجلة الباحث عدد 09،2011، جامعة بسكرة ، الجزائر.
- قحايرية. أمال، **أسباب نشأة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 3، المعهد الوطني للتخطيط والاحصاء، الجزائر.
- قديح. وائل، **خدمات البنية التحتية في الضفة والقطاع**، مذكرة عدد (230)، مركز التخطيط الفلسطيني، الدائرة الاقتصادية، أغسطس 2000.

- لبد. عماد، **تجربة السلطة الفلسطينية في استغلال المساعدات الدولية (1994 –2003)**، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد الثاني عشر – العدد الثاني، غزة – فلسطين: يونيو 2004.
- لعلالي. الصادق، **العلاقات الثقافية الدولية**، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 2006
- مجهول، **مسار علاقات التعاون الأورومتوسطي**، الجزائر : 2008.
- المديني. توفيق، **المغرب العربي ومأزق الشراكة الأوروبية-المغاربية**، لندن:2004.
- مسارات، القضية الفلسطينية، **مراجعة التجربة وآفاق تغيير المسار الاستراتيجي**، المؤتمر السنوي الأول، يوليو 2012.
- معلوف، حبيب، **غياب النقد والمراجعة العميقة للشراكة الأورومتوسطية، حالة إحباط تسيطر على منتدى الجنوب المدني حول التنمية المستدامة**، مجلة الكترونية شهرية تصدر عن مركز العمل التنموي/ معا، العدد 53، آفاق البيئة والتنمية، بيروت: 2013. http://www.maan-ctr.org/magazine/Archive/Issue53/manber.php
- منتدى الأعمال الفلسطيني، **الديون الدولية .. عوامل للتنمية أم عوائق لها**، قسم البحوث والدراسات الاقتصادية، أغسطس 2011.
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد"، **إعادة بناء قطاع سلع التبادل التجاري الفلسطيني؛ نحو الانتعاش الاقتصادي وتكوين الدولة**، نيويورك وجنيف، 2011.
- موسى، ابراهيم، **قياس وتحليل اثر التدفقات المالية الدولية في التنمية الاقتصادية في بلدان نامية مختارة خلال المدة 1990**، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد التاسع عشر 2009 .
- نافعة ، حسن، **الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا**، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، 2004 .
- نورالدين. محمد، **الاستثمارات الأجنبية والشفافية في مصر في ظل الأزمة العالمية**، مركز الأهرام للدراسات ومنظمة الشفافية الدولية، 2010. http://www.aman-palestine.org/ar/reports-and-studies/839.html
- نوفل. أسامة، **القمة الصناعية الأوروبية المتوسطية 12-2005/05/13**، مذكرة عدد (215)، مركز التخطيط الفلسطيني، الدائرة الاقتصادية، يونيو 2000.
- هاني. حبيب، **الشراكة الأورو-متوسطية مالها وما عليها**. سوريا، 2003.
- وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني ومعهد الأبحاث التطبيقية (أريج)، **الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الاحتلال الاسرائيلي لفلسطين**، (ملخص)، 2011.
- وزارة الخارجية والتخطيط، **أثر المساعدات الدولية على التنمية الاقتصادية في فلسطين**، غزة، 2012.

أوراق العمل

- أبو شعبان. عمر، **نحو توظيف أفضل للتمويل الدولي في التنمية في فلسطين**، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الاسرائيلي، كلية التجارة الجامعة الاسلامية، فبراير 2006.
- الشعيبي. هالة، **بروتوكول باريس الاقتصادي مراجعة الواقع التطبيقي**، ورقة عمل، رام الله: معهد ابحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، 2013.
- الشعيبي. هالة، **بروتوكول باريس الاقتصادي مراجعة الواقع التطبيقي**، ورقة عمل، رام الله: معهد ابحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، 2013.
- الطباع. ماهر، **واقع التجارة الخارجية الفلسطينية" بين المشاكل والتحديات** " ورقة عمل.

- عبد الكريم، نصر، العلاقات الأوروبية الفلسطينية: **الدور الاقتصادي الأوروبي**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر السياسة الخارجية الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية، نوفمبر 2010.
- عمر. محمد عبد الحليم، **الدين العام المفاهيم – المؤشرات – الآثار بالتطبيق على حالة مصر**، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة: إدارة الدين العام، القاهرة – جمهورية مصر العربية، 21 ديسمبر 2003م
- القزاز. هديل رزق، **فيضان التمويل.. سدود التنسيق.. وفرص الغرق في دوامة الفساد الحالة الفلسطينية نموذجا**، ورقة مقدمة لورشة عمل الفساد في مرحلة إعادة الاعمار، عمان: 5-6 مارس 2006.
- معهد ابحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، جلسة طاولة مستديرة (2)، **موازنة السلطة الفلسطينية 2012**، ابريل 2012.
- معهد ابحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، جلسة طاولة مستديرة (5)، **اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي واسرائيل والخروقات التجارية الخاصة بمنتجات المستوطنات**، يوليو 2012.

النشرات والدوريات الرسمية

- **اتفاقية الشراكة الأوروبية- المتوسطية الانتقالية للتجارة والتعاون بين المجموعة الأوروبية و م. ت. ف. 1997.**
- **إصدارات مركز مدار 2004.**
- **إصدارات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد، 2013،2012،2011،2010،2009،2008،2007.**
- آلية بيغاس التابعة للاتحاد الأوروبي، **دعم مالي مباشر للحكومة الفلسطينية الحفاظ على استمرارية المؤسسات الفلسطينية**، 2009.
- آلية بيغاس التابعة للاتحاد الأوروبي، **دليل إرشادي إلى الجهات المانحة التي ترغب في المساهمة عبر آلية بيغاس نحو الإنعاش المبكر** وإعادة بناء غزة، القدس، 2009.
- بخاري. ايمان، **دور الاتحاد الأوروبي في الشرق الأوسط**، جواز دبلوماسي، مدونة تهتم بالشأن العام والخارجي السعودي، 29 يوليو 2011 موقع الكتروني: http://jawazdiblomasy.wordpress.com/about/
- بيان صحفي صادر عن الاتحاد الأوروبي، **الاتحاد الأوروبي يساهم مع اسبانيا وايرلندا ولوكسمبورغ بمبلغ 47,7 مليون يورو إلى السلطة الفلسطينية لدفع رواتب ومخصصات التقاعد**، 5 يناير 2012.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **إحصاءات التجارة الخارجية، السلع والخدمات**،2007، 2008 .
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **أداء الاقتصاد الفلسطيني**،2011 ، مايو،2012 .
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **أداء الاقتصاد الفلسطيني**،2012 ، مايو،2013 .
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **النتائج الرئيسية للتجارة الخارجية الفلسطينية المرصودة للسلع والخدمات لعام 2012**،2013.
- صندوق النقد الدولي، **البيان الصادر في ختام زيارة بعثت صندوق النقد الدولي إلى الضفة الغربية وغزة**، 3 يوليو 2013.
- صندوق النقد الدولي، **الضفة الغربية وغزة التطورات الأخيرة في الموازنة والشؤون المالية**، أكتوبر 2006.
- نشرة مكتب المفوضة الأوروبية في الضفة الغربية وقطاع غزة، **المفوضية الأوروبية والفلسطينيون**، 2003.
- الهيئة العامة للاستثمار، **دليل الاستثمار في فلسطين**، مؤتمر فلسطين للاستثمار، بيت لحم، 2010.
- يوروستات، احصاءات، **اتجاهات السياحة في أوروبا والدول المتوسطية الشريكة (2000-2006)**، 2008.

النشرات والدوريات غير الرسمية

- عبدالله. مصطفى، **التنسيق والتعاون العربي تجاه الشراكة الأوروبية– المتوسطية (دراسة تحليلية مقارنة)**، الأهرام الرقمي، 1 ابريل 2002 ______
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=220408&eid=776
- مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا.http://www.univ-chlef.dz/RENAF/index.htm
- مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، **الملخص التنفيذي التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2011 والمسارات المتوقعة لسنة 2012**،2012. www.alzaytouna.net
- مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، **تقرير حول الموقف الأوروبي من مبادرات التسوية السلمية للقضية الفلسطينية 1947-2012**، بيروت: 2012.
- المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، **أثر سياسة الإغلاق على الصادرات الزراعية في قطاع غزة، غزة:** يونيو 2011 .
- موسى. نائل ، الحياة الاقتصادية/ حياة وسوق، مجدلاني: **الاتفاقية مع الاتحاد الأوروبي بإلغاء الجمارك عن المنتجات الزراعية الفلسطينية ستنشط الاستثمار في القطاع الزراعي**، العدد5737، 23 أكتوبر 2011 www.alhayat-j.com/newsite/inside.php?opt=7&cid=2387
- نادر عزت سعيد و نوران نصيف، **تمويل التنمية في فلسطين، سلسلة التخطيط من أجل التنمية**، العدد الثاني، جامعية بيرزيت برنامج دراسات التنمية مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2006.
- نافعة. حسن، **اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية بين الفرص والمحاذير**، مجلة أفكار الالكترونية. 2003. http://www.mafhoum.com/press6/160E63.htm

التقارير الرسمية

- الأونكتاد، تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني : **التطورات التي شهدها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة**، (تقارير 2009، 2010، 2011، 2012)
- البنك الدولي، **الإنفاق العام والمساءلة المالية تقرير عن أداء إدارة شؤون المالية العامة، الضفة الغربية وقطاع غزة**، 23 مايو 2013.
- التقارير الدورية لوزارة المالية – رام الله.
- تقارير سلطة النقد الفلسطينية 2010، 2011، 2012.
- تقرير السلطة الوطنية الفلسطينية للجنة تنسيق المساعدات الدولية للفلسطينيين، **إقامة دولة فلسطين (قصة نجاح)**، 18 سبتمبر 2011.
- سلطة النقد الفلسطينية، **تقرير التطورات الاقتصادية**، الربع الاول 2012.
- صندوق النقد الدولي، **آخر التطورات وآفاق الاقتصاد في الضفة الغربية وغزة ، تقرير خبراء صندوق النقد الدولي المقدم إلى اجتماع لجنة الاتصال المخصصة**، بروكسل،19 مارس 2013.
- صندوق النقد الدولي، **اطار الاقتصاد الكلي والمالية العامة في الضفة الغربية وقطاع غزة، الاستعراض الثالي للتقدم المحرز**، تقرير خبراء صندوق النقد الدولي، فبراير 2009.
- صندوق النقد الدولي، **اطار الاقتصاد الكلي والمالية العامة في الضفة الغربية وغزة** ، تقرير خبراء صندوق النقد الدولي المقدم إلى اجتماع لجنة الارتباط الخاصة، نيويورك،11 سبتمبر 2010.

- صندوق النقد الدولي، **الضفة الغربية وغزة،** تقرير خبراء صندوق النقد الدولي لاجتماع لجنة الاتصال المخصصة، سبتمبر 2013،
- المركز الإسلامي لتنمية التجارة، **تقرير الاجتماع حول منطقة التبادل الحر بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي،** الدورة الخامسة والعشرين للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة المؤتمر الإسلامي (الكومسيك)، اسطنبول، 5–7 نوفمبر 2009
- المركز الاعلامي الحكومي، **تلخيص التقرير الفلسطيني لاجتماع المانحين" فلسطين دولة تحت الاحتلال"،** 19 مارس2013.
- وزارة التخطيط والتنمية الادارية، **تقرير المتابعة السنوي الثاني لخطة التنمية الوطنية للعام 2012،** رام الله: 2013/07/25.

الوثائق والاعلانات

- **اتفاقية الشراكة الأوروبية الفلسطينية، 1997.**
- **استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة 2010–2020، الوثيقة 7، وزارة الزراعة، غزة.**
- **الاستراتيجية الوطنية لتحقيق الأهداف الانمائية للألفية بحلول العام 2015.**
- **بروتوكول باريس، 1994.**
- **خطة التنمية الوطنية 2011–2013.**
- **وثيقة فلسطين: إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة' فلسطين: إنـهاء الاحتلال وإقامة الدولة برنامج الحكومة الثالثة عشرة أغسطس/2009.**

ثانيا: المراجع والأبحاث الأجنبية

- **Al-Fattal. Rouba, The Foreign Policy of the EU in the Palestinian Territory, Centre for European Policy Studies, 2010. http://www.ceps.eu**
- **Alsraage, Hussein, Foreign direct investment development policies in the Arab countries ,MPRA, 2005.**
- **Anna-Lena Svensson-McCarthy, Israel and the Occupied Palestinian Territories A study on the implementation of the EU guidelines on torture and other cruel, inhuman or degrading treatment or punishment, at the request of the United Against Torture Coalition, December 2007.**
- **Benjamin Görlach, Jennifer Möller-Gulland, Haran Bar-On (Ecologic Institute) Imad Atrash, (Palestine Wildlife Society), Occupied Palestinian territory COUNTRY REPORT , 2011.**
- **Benjamin Görlach. and other, Analysis for European Neighbourhood Policy (ENP) Countries and the Russian Federation on social and economic benefits of enhanced environmental protection, October 2011 . www.environment-benefits.eu**
- **CANNES EUROPEAN COUNCILPRESIDENCY CONCLUSIONS, 26 and 27 JUNE1995.http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_data/docs/pressdata/en/ec/00211-C.EN5.htm**

- **DG TRADE, EU BILATERAL TRADE AND TRADE WITH THE WORLD-OCCUPIED PALESTINIAN TERRITORIES, 5 JUL 2013.**
- **EKanayake, E.M, Bethune-CooKman, Daytona Beach, Dasha Chatrna, and Gainville, The Effect of Foreign Aid on Economic Growth in Developing Countries. Journal of international Business and Cultural Studies. volume 3 May 2010.**
- **Esra Bulut Aymat, Chaillot, European Union, Institute for Security Studies (EUISS), European Involvement in the Arab-Israeli Conflict, December 2010.**
- **EuropeAid, Commission approves first package of 224.5€million in support to the Palestinian people in 2010, 16 December 2009, http://ec.europa.eu/europeaid/where/neighbourhood/countrycooperation/occupied_palestinian_territory/occupied-palestinianterritory_en.htm**
- **European Parliament, MEDA and financial support to Palestine – evaluation, implementation and control, Document stages in plenary, Procedure : 2006/2128(INI).**
- **EUROPEAID, External Evaluation of PEGASE 2008-2011 For West Bank and Gaza, Final Report, 2011.**
- **EuropeAid. Final Report - Damage Assessment and Needs. Identification in the Gaza Strip. March 2009.**
- **European Commission Humanitarian, Aid department (ECHO). Supporting the most vulnerable Palestinians, 2009.**
- **EUROPEAN COMMISSION, European Union, Trade in goods with Gaza + Jericho, Directorate-General for Trade, 7 November 2013.**
- **EUROPEAN COMMISSION, The European Commission announces new large-scale support the Occupied Palestinian Territory, PRESS RELEASE, Brussels, 14 September 2012, http://ec.europa.eu/europeaid/index_en.htm**
- **EUROPEAN COMMUNITY, Development Assistance Committee (DAC), PEER REVIEW, OECD , 2007 .**
- **European Union , European Neighbourhood and Partnership Instrument (ENPI), Funding 2007-2013.**
- **European Union and PALTRED, Prime Minister Fayyad announces the launch of a new EU-funded program to maximize Palestinian exports, Press Release, 27 February 2012.**
- **European Union and Palestine hold policy dialogue on human rights, good governance and rule of law, Press release, 26th November 2013.**
- **IMF. MACROECONOMIC AND FISCAL FRAMEWORK FOR THE WEST BANK AND GAZA:FIFTH REVIEW OF PROGRESS STAFF REPORT FOR THE MEETING OF THE AD HOC LIAISON COMMITTEE Madrid, April 13, 2010.**
- **KARRAS.GEORGIOS, FOREIGN AID AND LONG-RUN ECONOMIC GROWTH: EMPIRICAL EVIDENCE FOR A PANEL OF DEVELOPING COUNTRIES, Journal of International Development, Published online in Wiley Inter Science (www.interscience.wiley.com) University of Illinois at Chicago,**

Chicago, USA, 2006.

- **Laura Panza, Palestinian foreign trade: Current situation and future prospects, Master in Cooperation and Development, IUSS Pavia - Institute for Advanced Study, 2006/2007.**
- **Mohey-ud-din, Ghulam, "Impact of Foreign Aid on Economic Development in Pakistan [1960-2002]". Online at http://mpra.ub.uni-muenchen.de/1211/MPRA Paper No. 1211, posted 18. December 2006.**
- **Noureldeen Moh. Abu Ajwa, Effect of International Aid in Achieving Economic Development in the Palestinian Territories, thesis submitted for the degree of development economics master Islamic University of Gaza, 2011.**
- **PEGASE INFORMATION SHEET, OVERVIEW OF PEGASE, 2009.**
- **PEGASE: Helping to build a Palestinian State, Promoting good governance and the rule of law, 2009.**
- **PEGASE: Providing for sustainable, economic growth, Assisting business in a difficult environment, 2009.**
- **Shir Hever, The Economy of the Occupation, Part 1, foreign Aid to Palestine/ Israel, The Alternative Information Center (AIC),2006.**
- **The EU announces assistance package for development in Palestine during Prime Minister Hamdallah's visit to Brussels, Press Release, Brussels, 9 September 2013.**
- **TINEU, TEMPORARY INTERNATIONAL MECHANISM – TIM, KEY FACTS,18 Jan 2008**
- **UNCTAD, International Support to the Palestinian People 1999-2000 / 2001-2003, A compendium prepared by secretariat For the ESCWA Consultative Meeting For the Palestine Rehabilitation and Development Forum, Beirut 29-30 July 2003.**
- **UNCTAD, Reports on UNCTAD assistance to the Palestinian people, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013.**
- **UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT, World Investment Report, Global Value Chains: Investment and Trade for Development, Palestinian Territory,2013.**
- **WORLD BANK, Palestinian Economic Prospects:Aid, Access and Reform, September 2008.**
- **WORLD BANK, West Bank and Gaza Area C and the Future of the Palestinian Economy. October 2, 2013.**
- **Zanotti. Jim, U.S. Foreign Aid to the Palestinians, Congressional Research Service, 2013. www.crs.gov**

مواقع الانترنت

الاتحاد الأوروبي	http://europa.eu
الاتحاد الأوروبي بالعربية	www.eu-arabic.org
اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية	http://www.pal-chambers.org/ar-sa
بنك الاستثمار الأوروبي	www.eib.org
بنك الاستثمار الأوروبي	www.eib.org
البنك الدولي	http://web.worldbank.org
البنك المركزي الأوروبي	www.ecb.europa.eu
التعاون والتنمية المساعدات الأوروبية	.http://ec.europa.eu/europeaid/index_en
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	www.pcls.gov.ps
سلطة النقد الفلسطينية	http://www.pma.ps
صندوق النقد الدولي	http://www.imf.org/external/arabic
مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات	http://www.alzaytouna.net/permalink/4221.html
المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية	www.masarat.ps
المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية –مدار	www.madarcenter.org
مركز المعلومات الفلسطيني	www.idsc.gov.ps
مركز معلومات الجوار الأوروبي "ENPI"	http://www.enpi-info.eu/?lang_id=470
المساعدات الأوروبية للفلسطينيين	http://eeas.europa.eu/delegations/westbank/index_en.htm
معهد الدراسات الاقتصادية الفلسطينية "ماس"	www.pal_econ.org
مكتبة الجامعة الاسلامية بغزة	http://library.iugaza.edu.ps
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)	www.oecd.org
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	http://unctad.org/en/Pages/Home.aspx
موقع الجزيرة نت	www.aljazeera.net
موقع جريدة الأهرام الرقمي	digital.ahram.org.eg
وزارة التخطيط والتنمية الإدارية الفلسطينية	www.mopad.pna.ps
وزارة المالية الفلسطينية	www.pmof.ps
المساعدات الانسانية الدولية	/http://www.globalhumanitarianassistance.org
منتدى الأعمال الفلسطيني	/http://pbf.org.ps
موقع رويترز للأنباء	www.reuters.com
جريدة الحياة الجديدة	http://www.alhayat-j.com/newsite
جريدة الأهرام الرقمي	/http://digital.ahram.org.eg

الملحق الإحصائي

جدول (1): يوضح البيانات المستخدمة في عملية التحليل الوصفي والإحصائي والقياسي بالمليون دولار

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة*	الصادرات*	الواردات*	التكوين الرأسمالي الثابت**	قروض بنك الاستثمار الأوروبي***	المساعدات الدولية****	المساعدات الأوروبية****
1994	3,038.40			902.40		471.98	89.13
1995	3,212.40	0.24	155.5	892.20	35.57	514.11	75.41
1996	3,292.80	0.25	160.75	980.20	76.61	552.41	132.04
1997	3,744.00	2.98	196.59	1,091.90	20.52	613.03	117.17
1998	4,197.70	1.70	252.54	1,279.80	139.53	612.57	81.50
1999	4,534.90	1.53	525.98	1,713.50	24.62	580.55	14.55
2000	4,146.70	1.68	298.74	1,351.50	17.78	684.50	62.53
2001	3,810.80	2.48	391.57	972.50		997.59	118.48
2002	3,301.40	9.16	189.47	813.60		971.61	170.94
2003	3,800.50	7.37	181.77	1,028.70		1041.84	181.06
2004	4,198.40	7.05	232.00	982.40		1160.84	186.69
2005	4,559.50	11.73	283.46	1,247.90	75.24	1015.71	206.71
2006	4,322.30	2.94	268.87	1,322.90		1360.25	257.92
2007	4,554.10	18.20	299.26	1,097.10		1717.11	540.94
2008	4,878.30	8.35	260.92	1,026.10		2470.08	663.10
2009	5,239.30	4.92	385.41	1,118.40		2816.64	538.32
2010	5,724.50	10.36	419.16	1,021.70	6.84	2518.70	441.10
2011	6,421.40	15.25	496.84	1,287.10		2441.97	397.96
2012	6,797.30	15.41	496.42	1,353.00	1.03	2011.34	315.72

المصدر:

*الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني "PCBS"

**سلطة النقد الفلسطينية "PMA"

*** منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "OECD"

****بنك الاستثمار الأوروبي "EIB"

جدول رقم (2): الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد بالأسعار الثابتة في فلسطين

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (مليون دولار)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (دولار)
1994	3,795.50	1,406.20
1995	3,853.10	1,388.10
1996	3,988.50	1,347.80
1997	4,458.10	1,437.70
1998	4,884.20	1,558.40
1999	5,334.50	1,640.30
2000	5,196.70	1,450.20
2001	5,052.30	1,287.90
2002	4,704.30	1,084.80
2003	5,175.70	1,210.90
2004	5,601.50	1,317.10
2005	5,497.50	1,387.20
2006	5,256.90	1,275.40
2007	5,669.80	1,303.20
2008	6,138.70	1,356.30
2009	6,694.40	1,415.20
2010	6,796.50	1,502.10
2011	7,749.50	1,635.20
2012	8,724.10	1,679.30

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية السنوية بالأسعار الثابتة، 2013، http://www.pcbs.gov.ps/

جدول (3) : مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الاقتصاد الفلسطيني عام 2011

المؤشر	الزراعة	الصناعة	التجارة	الخدمات	النقل	الانشاءات
نسبة المساهمة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	5.5	12.6	9.3	21.9	2.1	11.2
القيمة المضافة (بالمليون دولار)	346.1	798.7	587	1382	133.3	708.2
معدل الإنتاجية (بالدولار/عامل)	3721.5	9276.4	3809.2	4765.5	5721	10117.1
عدد العاملين* (بالألف)	93	86	154	290	23	70
معدل الأجر اليومي الاسمي (شيكل)**	55.7	79.6	70.3	93.6	101.9	119.3

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013

جدول (4) : تطور معدلات البطالة في فلسطين للفترة (2000-2012)

السنة	فلسطين	قطاع غزة	الضفة الغربية
2000	14.3	19.2	13
2001	25.3	34.3	23.9
2002	31.2	38.4	27.6
2003	25.5	29.3	22.5
2004	26.8	35.9	21.4
2005	23.5	31.1	19.3
2006	23.7	34.6	17.9
2007	21.7	30.3	17.2
2008	26.6	40.5	18.7
2009	24.5	38.8	16.9
2010	23.7	38.1	16.5
2011	20.9	29.2	16.9
2012	23	38.4	21.3

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013

جدول (5) : نسب الفقر بين الأفراد وفقا لأنماط استهلاك الأسرة الشهري في فلسطين حسب المنطقة، للأعوام (2009-2011)

المنطقة	2009		2010		2011	
	الفقر	الفقر المدقع	الفقر	الفقر المدقع	الفقر	الفقر المدقع
الضفة الغربية	19.4	9.1	18.3	8.8	17.8	7.8
قطاع غزة	38.3	21.9	38	23	38.8	21.1
فلسطين	**26.2**	**13.7**	**25.7**	**14.1**	**25.8**	**12.9**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، معايير المعيشة، الفقر، 2013

جدول(6): أعلى عشر مانحين للمساعدات الانسانية حسب تصنيف OECD للفترة (2001-2011)

بالمليون دولار

الدولة/ المجموعة	السنوات											الاجمالي
	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	
الولايات المتحدة	96.2	114.4	127.9	125		61.2	89.6	315.3	89.9		280.7	**1300.2**
الاتحاد الأوروبي	135.4	151	133.8	176.6	168.6	180	197.2	204.2	206.4	104	81.2	**1738.4**
المملكة المتحدة	53.2	58.2	53.4	67.2	35	45.6	47.2	27.3	99.2	78.1	82.8	**647.2**
ألمانيا	28	38.3	43.5	45.7	34.9	74.7	75.7	55	59.3	58.8	57.5	**571.4**
السويد	26.4	41.7	42.6	55.1	43.9	60.1	58.9	71.1	75	76.4	76.4	**627.6**
هولندا	24.6	22	20.7	33.3	23.8	43.1	39	51.8	34.9			**293.2**
النرويج	24.4	55.4	38.1	40.5	18.4	31.7	54.5	54.6	58.6	37.4	39.6	**453.2**
فرنسا	21.4	31.2	34.8	43.7	31.3	50	39.2	42	52	44.2	43	**432.8**
اليابان	15.7					63.4						**79.1**
الدنمارك	14.7											**14.7**
سويسرا			16.7	23.8	17.3							**57.8**
كندا							43.8	38.9	39.9		34.3	**156.9**
ايطاليا		17.1				27.4	43.2	33.4	40.1	35.9	31.9	**229**
اسبانيا		17.4		23.4	18.8				70.2	38.6	34.9	**203.3**

المصدر: اعداد الباحث مستندا على بيانات منظمة المساعدات الانسانية العالمية،2013،

http://www.globalhumanitarianassistance.org/countryprofile/palestineopt#tab-other-investments

جدول (7): الدعم الأوروبي للأراضي الفلسطينية الالتزامات والصرف للفترة (1993-2012)

السنة	الالتزامات	الصرف
1993	57.81	56.52
1994	106.64	89.13
1995	103.33	75.41
1996	162.92	132.04
1997	157.83	117.17
1998	110.99	81.5
1999	75.28	14.55
2000	163.04	62.53
2001	77.53	118.48
2002	217.76	170.94
2003	211.23	181.06
2004	112.43	186.69
2005	180.24	206.71
2006	259.1	257.92
2007	640.2	540.94
2008	574.02	663.1
2009	556.8	538.32
2010	451.49	441.1
2011	524.6	397.96
2012	280.05	315.72

المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. OECD ,2013

جدول (8): آلية ميدا والدعم المالي لفلسطين آلية نصيب الدول المتوسطية من الالتزامات المالية

بالمليون يورو

Total MEDA II	Total MEDA I	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	
339	165	66	40	51	42	50	60	30	29	95	41	0	0	الجزائر
593	685	129	110	159	104	78	0	13	11	397	203	75	0	مصر
332	254	69	58	35	43	92	20	15	129	8	10	100	7	الاردن
133	182	32	27	18	44	12	0	0	86	0	86	10	0	لبنان
980	660	168	135	152	143	122	120	141	176	219	236	0	30	المغرب
180	101	22	22	53	1	36	8	38	46	0	42	13	0	سوريا
517	428	71	118	22	49	92	90	76	132	19	138	120	20	تونس
522	111	92	80	73	81	100	0	97	42	5	41	20	3	الضفة الغربية وقطاع غزة
3 596	2 587	649	590	562	505	582	298	409	650	743	797	337	60	المجموع الثنائي
740	471	168	145	135	110	29	305	160	145	66	114	33	113	الاقليمي
4 336	**3 057**	**817**	**735**	**698**	**615**	**612**	**603**	**569**	**802**	**809**	**912**	**369**	**173**	الاجمالي

Source: EuropeAid Office (WBG= West Bank and Gaza), MEDA and financial support to Palestine – evaluation, implementation and control

جدول (9): مساعدات الاتحاد الأوروبي إلى الشعب الفلسطيني العام 2011 بالمليون يورو

%	حجم الدعم	البيـــــــــــــــان
31.57	145	الدعم المالي المباشر وغير المباشر
7.61	34.95	البناء المؤسسي
4.79	22	تنمية البنية التحتية
2.39	11	الدعم المباشر للقطاع الخاص
31.11	142.88	وكالة الغوث وتشغيل اللاجئينUNRWA
10.59	48.63	المعونة الإنسانية والمعونة الغذائية والأمن الغذائي، (باستثناء الأونروا)
1.74	8	مبادرات القدس الشرقية
3.07	14.08	الدعم للمجتمع المدني، على سبيل المثال الشراكة من أجل السلام، حقوق الإنسان والديمقراطية
7.14	32.8	تطبيقات السياسة الخارجية والأمنية (باستثناء الأونروا)
%100	459.34	الاجمالي

المصدر : لجنة العمل الخارجي بالاتحاد الأوروبي http://eeas.europa.eu/delegations/westbank/index_en.htm

جدول (10): مخصصات الجوار والشراكة الأوروبية للفترة (2007-2010) بالمليون يورو

البرنامج	المخصص المالي
البرنامج الاقليمي	260.8
البرنامج الاقليمي – جنوب المتوسط	343.3
البرنامج الاقليمي – شرق المتوسط	223.5
اجمالي البرامج القطرية المتعددة	**827.6**
الجزائر	220
ارمينيا	98.4
أذربيجان	92
بلاروسيا	20
مصر	558
جورجيا	120.4
اسرائيل	8
الاردن	265
لبنان	187
ليبيا	8
ملدوفيا	209.7
المغرب	654
السلطة الفلسطينية	632
سوريا	130
تونس	300
اكرانيا	494
روسيا	120
مجموع البرامج القطرية	**4,116.50**
برامج التعاون عبر الحدود	**277.1**
التسهيلات الحكومية ودعم استثمارات الجوار	**400**
الاجمـــــــالي	**5,621.20**

المصدر : المفوضية الأوروبية، 2013.

جدول (11): التوزيع القطاعي لقروض بنك الاستثمار الأوروبي اتجاه الأراضي الفلسطينية

للفترة (1994-2013)   بالمليون يورو

Name	Sector	Signature date	Signed Amount
GLOBAL LOAN SME (GWB)	Credit lines	30/10/1995	10,000,000
GLOBAL LOAN SME (GWB)	Credit lines	30/10/1995	10,000,000
GLOBAL LOAN SME (GWB)	Credit lines	30/10/1995	3,000,000
GLOBAL LOAN SME (GWB)	Credit lines	30/10/1995	3,000,000
GWB – GAZA WATER AND SANITATION	Water, sewerage, solid waste	28/06/1996	30,000,000
GAZA PORT	Transport	25/10/1996	26,000,000
GAZA INDUSTRIAL ESTATE	Industry	23/12/1997	14,000,000
GAZA INDUSTRIAL ESTATE	Industry	23/12/1997	1,000,000
WEST BANK & GAZA INVESTMT GUARTEE FUND	Services	26/03/1998	5,000,000
GWB–ELECTRICITY DISTRIBUTION REHAB.	Energy	11/05/1998	35,000,000
WEST BANK WATER	Water, sewerage, solid waste	25/10/1998	30,000,000
BETHLEHEM HOTEL	Services	25/10/1998	12,000,000
GWB–WEST ROADS REHABILITATION	Transport	25/10/1998	20,000,000
GWB – COMMUNITY DEVELOPMENT PROGRAMME	Urban infra.	27/05/1999	10,000,000
PALESTINIAN BANKING CORPORATION (PBC)	Credit lines	28/10/1999	2,000,000
PALESTINIAN BANKING CORPORATION (PBC)	Credit lines	28/10/1999	6,000,000
CAIRO AMMAN BANK GL II	Credit lines	19/12/2000	10,000,000
CAIRO AMMAN BANK GL II	Credit lines	19/12/2000	3,000,000
ELECTRICITY NETWORK UPGRADING	Energy	13/12/2005	45,000,000
CREDIT GUARANTEE FUND	Services	13/12/2005	10,000,000
THE PALESTINE GROWTH CAPITAL FUND	Services	21/12/2010	5,000,000
ACAD MICROFINANCE PALESTINE	Services	11/09/2013	755,572
Total Amount			**290,755,572**

المصدر: بنك الاستثمار الأوروبي www.eib.org